

الأبعاد المجتمعية لامتداد العمراني على الأراضي
الزراعية
دراسة ميدانية في مركز أبوحمص بمحافظة البحيرة

د. وجدي شفيق عبد اللطيف

أستاذ علم الاجتماع المساعد

كلية الآداب – جامعة طنطا

أولاً : مشكلة الدراسة:

يعد الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية ظاهرة عالمية تعاني منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية ، ومثلت هذه الظاهرة تحدياً لمعظم دول العالم ، وخاصة النامية منها ، والتي يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة وما يتبع ذلك من ضغوط على الموارد وبخاصة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، لذا كان لزاماً على الدول أن تبادر إلى التخطيط العلمي من أجل الحد من أثارها السلبية ، فالأراضي الزراعية المحيطة بالمدن تتناقص يوماً بعد يوم نتيجة لامتداد العمران إليها، وزيادة نسبة التحضر في العالم ، ويمارس النمو السكاني ضغوطاً متزايدة على الأراضي الزراعية .

واقترن الامتداد العمراني للمدن بالزيادة السكانية واتساع الرقعة التي تشغلها المدينة، ويعتبر التضخم الكبير للمدن هو المشكلة الأصعب ، لأن القاعدة الاقتصادية في كثير من المدن غير قادرة على التعامل مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن التضخم ، الناتج عن الهجرة من الريف إلى داخل المدينة والهجرة من الخارج ،وبدأ هذا الامتداد في الريف القريب من المدن والذي يعد الرئة التي تتنفس منها المدينة وتحصل منه على أكبر المصادر الزراعية.

ولقد اهتم المختصون في الاقتصاد، والتخطيط العمراني، والسكان ، والهندسة المعمارية، والجغرافيا، والدراسات البيئية ، وعلم الاجتماع، بالامتداد العمراني نظراً لعشوائية وتداخل وتعدد أنماط التخطيط العمراني وضياع معالم النمط الأصلي للمدينة، وتزايد درجة التلوث البيئي في هذه المدن وما نشأ عن اتساع مساحة الأحياء المتخلفة وزيادة نسبة البطالة، وغيرها من المشكلات.

وفي مصر تعرض التخطيط العمراني في السنوات الأخيرة إلى نغمة تطوير المناطق الريفية بهدف تخفيف الضغط السكاني على المدن الكبيرة ، في الوقت الذي يعاني فيه الريف نفسه من ضغط سكاني كبير أثر على مقوماته الاقتصادية والاجتماعية . وفي أثر هذه النغمة بدأت مشروعات تصل إلى القرى مستقطعة آلافاً من الأفدنة، كما بدأت المصانع والجامعات والمعاهد مستقطعة آلافاً أخرى من الأفدنة من أكثر الأراضي الزراعية خصوبة، وفي أثر ذلك ظهرت بطبيعة الحال الحاجة إلى المناطق السكنية لإيواء العمال والطلبة والموظفين العاملين في هذه المنشآت الجديدة مستقطعة بدورها آلافاً أخرى من

الأفدنة الزراعية ومضيفة ضغطاً أكثر على المرافق والخدمات العامة القائمة، ولعل مباني جامعة البحيرة على طريق اسكندرية – القاهرة الزراعي خير مثال على ذلك.

وشهدت مصر بعد الخامس والعشرين من يناير 2011 موجة غير مسبوقة من البناء على الأراضي الزراعية، وامتدادات عمرانية فاقت كل التصورات، استنزفت مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية إلى الحد الذي يمكننا من القول بإنشاء مدن موازية للمدن القائمة على الظهر الريفي. فقد شهدت السنوات الثلاث السابقة أكبر عملية بناء على أراضي الدولة والأراضي الزراعية، وأراضي الأوقاف والإصلاح الزراعي دون أي رادع من القانون.

فقد أشار التقرير الصادر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضي التابعة لوزارة الزراعة، إلى أن حالات التعدي على الأراضي الزراعية ارتفع إلى 763 ألفاً و685 حالة، بزيادة 8 آلاف حالة، وذلك في مساحة تصل إلى 32 ألفاً و346 فداناً. وأضاف التقرير: أن الأجهزة الأمنية بالتنسيق مع أجهزة الرقابة بوزارة الزراعة نجحت في إزالة 78 ألفاً، و867 حالة تعد على مساحة 4 آلاف و551 فداناً، ولم تتمكن فيه من إزالة 684 ألفاً و818 حالة تعد. وطبقاً للتقرير، فإن "محافظة المنوفية احتلت المرتبة الأولى، بـ 99 ألفاً و728 حالة تعد على مساحة بلغت ألفين و700 فدان، تليها محافظة البحيرة بـ 94 ألفاً و987 حالة تعد على مساحة من الأراضي بلغت 3 آلاف و572 فداناً، وتليها محافظة الغربية حيث رصدت 74 ألفاً و793 حالة تعد على الأراضي الخصبة على مساحة 3 آلاف و498 فداناً، بينما سجلت محافظة الشرقية 71 ألفاً و947 حالة تعد على مساحة من الأراضي بلغت 3 آلاف و157 فداناً. (الإدارة المركزية لحماية الأراضي، 2013)

وهذا الأمر يضع مصر في إشكالية حقيقية بين ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية كأصل إنتاجي لا يمكن تعويضه، وحق أبناء الريف في السكن. والحقيقة أن أي نظرة موضوعية لمعالجة هذه القضية، لا بد أن تنطلق من حقيقة أن أرض وادي النيل ودلتاه، لا يمكن تعويضها بأي حال من الأحوال. وأن هناك أزمة سكن حقيقية وليست مفتعلة في الريف المصري بسبب زيادة السكان في الريف دون أن يكون لديهم فرصة للحصول على السكن إلا بالاعتداء على الأراضي الزراعية.

من ناحية أخرى يمكن ربط ما حدث من استغلال الانفلات الأمني بعد الخامس والعشرين من يناير ، بالتغير القيمي الذي حدث في المجتمع المصري ، ففي ظل التغيرات السريعة يحدث ما يمكن أن نطلق عليه – الأنومي- فقدان المعايير ، وبالتالي تتغير القيم الأصيلة مع التغير السريع والالتفات إلى علم الماديات والتكنولوجيا المعاصرة ، ومن مظاهر تضائل القيم الأخلاقية فى الجيل الناشئ عدم احترام ملكية الغير وحقوقهم ، والتكبر لحقوق الوالدين واللامبالاة بالنظم والقوانين، وأصبح المجتمع أكثر عنفاً وأقل انضباطاً وأكثر تساهلاً. ولقد طغت القيم المادية على القيم الروحية التى اختفت وانخفضت فى الصدور، فسادت الأنانية، والاستغلال، وحل الصراع محل التنافس والتعاون وغاب التكافل الاجتماعى وتفككت الروابط الاجتماعية الأصيلة وصارت روابط المصالح والمنافع وهى روابط وهمية مؤقتة مرتبطة بالموقف فقط وتتمزق بمجرد انتهاء المصلحة، وقل الإحساس بالخطر العام على المجتمع.

في ضوء ذلك جاءت فكرة إجراء هذه الدراسة التي تمثلت مشكلتها الرئيسية في التعرف على الأبعاد الاجتماعية للامتداد العمراني على الأراضي الزراعية من خلال دراسة ميدانية في أحد المراكز المصرية وهو مركز أبوحمص بمحافظة البحيرة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

انطلقت الدراسة من محاولة تحقيق هدف رئيس تمثل في : التعرف على الأبعاد الاجتماعية للامتداد العمراني على الأراضي الزراعية . وانبثق عن هذا الهدف الرئيس عدة أهداف فرعية تمثلت فيما يلي:

- 1- تحديد الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لأرباب الأسر الذين بنوا على الأراضي الزراعية.
- 2- وصف البيئة السكنية السابقة على التعدي على الأرض الزراعية.
- 3- تحديد الأسباب الدافعة للتعدي على الأرض الزراعية بالبناء عليها.
- 4- رصد الآثار المترتبة على التعدي على الأراضي الزراعية.
- 5- وصف البيئة السكنية الجديدة من حيث السمات والمشكلات.

ثالثاً : تساؤلات الدراسة:

- 1- ما واقع البيئة السكنية السابقة على التعدي على الأرض الزراعية؟
- 2- ما الأسباب الدافعة للتعدي على الأرض الزراعية؟
- 3- ما الآثار المترتبة على التعدي على الأرض الزراعية.
- 4- ما واقع البيئة السكنية الجديدة بعد التعدي على الأرض الزراعية؟
- 5- كيف يمكن مواجهة التعدي على الأرض الزراعية؟

رابعاً: التعريف الاجرائي لمفهوم الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية :

ترجع الصياغة الحديثة لمصطلح الامتداد sprawl على يد أحد مخططي المدن في جنوب شرق الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1937 يدعى Earle Draper ، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت قضية الامتداد الحضري وارتباطه بالمواصلات والدخل من القضايا الرئيسية المثيرة للجدل. (Nechyba & Walsh ,2004, P.177)

وقد أصبح الامتداد العمراني واستخدام الارض من القضايا الرئيسية منذ ثمانينيات القرن الماضي ، فالامتداد العمراني للمناطق الحضرية أدى إلى تناقص الأراضي الزراعية المحيطة بالعديد من المناطق المتروبوليتانية الرئيسية. (Livanis, et.al., 2006, P.915)

ويذهب cervero (2000) إلى أن مصطلح الامتداد العمراني مثل "الخلاعة والفجور" من الصعب تعريفها بدقة ، ولكننا نعرفها حين نراها، وترجع صعوبة وجود تعريف للمصطلح نظراً لاستخدامه في الأطر العلمية وكذلك في المناقشات السياسية والعامّة، واستخدامه في الحقول العلمية المختلفة من منظورات متعددة، ولأن المصطلح واسع جداً لدرجة أنه يصاحب بتفسيرات متعددة قد تصل لسوء فهم ما يعنيه، ولتعدد وتداخل أسباب وخصائص ونتائج الامتداد الحضري ، ولصعوبة التمييز بين المصطلح والمصطلحات المرتبطة به كالنمو الحضري والاتجاه نحو الضواحي وغيرها، ولعدم وجود معايير متفق عليها لقياس الامتداد الحضري، ولأن وصف المصطلح بالحالة والعملية يضيف المزيد من الارتباك وسوء الفهم. (Franz , et.al., 2007, P.3)

ويعرف الامتداد الحضري urban Sprawl على أنه نمو المدن نحو الأراضي المحيطة والمناطق الخضراء الخصبة مما يترتب عليه إلتهام المباني السكنية والطرق وانتشار المناطق الحضرية للمناطق الريفية والمزارع والغابات على أطراف المدن. (Kaur, 2008, p.1)

كما يعرف الامتداد الحضري بأنه الفترة الانتقالية بين استخدام الأرض الريفية والحضري، ويتسم بكونه نمو منخفض الكثافة عادة ما يتشكل من منازل لأسر نووية منتشرة على مساحات كبيرة، ونمو منتشر غير متركز في منطقة محددة بل يتبعثر في اماكن متفرقة، ونمو شريطي وثاب ومستمر. (Yu, et.al, 2004, pp.1-2)

ويعرف الامتداد الحضري بأنه امتداد المدينة وضواحيها على الأراضي الريفية من خلال زحف الأطراف الحضرية. (Yvesenou, 2009, P.125)

كما يعرف الامتداد الحضري على أنه شكل من أشكال النمو الحضري ذي الكثافة السكانية المنخفضة والثابتة والمنتشرة ، وقد وصفته وكالة البيئة الأوروبية على أنه نمط فيزيقي للامتداد منخفض الكثافة للمناطق الحضرية الكبيرة وفقاً لشروط السوق في اتجاه المناطق الزراعية المحيطة. ويقاس الامتداد الحضري بالاعتماد على الكثافة والقرب من المركز الحضري واختلاط الجيرة وقوة المركز. (Terzi & Bolen, 2009, P.1559)

وذكر Siedentrop (2005) خمسة أنماط مختلفة تماماً لتعريف الامتداد الحضري تتمثل فيما يلي: (Franz , et.al., 2007, P.4)

1- التعريف وفقاً لخاصية انخفاض كثافة الاستيطان ، ومن أبرزها تعريفات Glaeser & kahn (2003) و Fulton وآخرون (2001).

2- التعريفات التي تركز على عمليات عدم مركزية الوظائف الحضرية المصاحبة للامتداد المكاني للاستخدامات الحضرية في المناطق الريفية ، ومن أبرزها تعريفات Glaeser وآخرون (2003) و Pumain (2003).

3- التعريفات التي تهتم بمظاهر البناء وشكل الاستيطان ، حيث التحول من الاستيطان المتجمع المتمركز في منطقة محددة إلى الاستيطان المنتشر والمتفرق عبر مناطق واسعة ، ومن أبرزها تعريفات Gulster وآخرون (2000) و Torrens (2000).

4- التعريفات التي تركز على الآثار المجتمعية المصاحبة لاستخدام الأرض مثل المشكلات المرورية وفقدان التربة الخصبة وغيرها، ومن أبرزها تعريفات Ewing (1997) و Downs (1999).

5- التعريفات التي تعتمد على النواحي التخطيطية ، حيث تركز على التنمية الحضرية غير المخططة ، ومن أبرزها تعريفات Gassner وآخرون (1978).

وتنطلق الدراسة من التعريف الاجرائي التالي للامتداد العمراني على أنه :

"ظاهرة عالمية مجتمعية متعددة الأبعاد : البنية والعمرانية والتاريخية والأمنية والاقتصادية والسياسية تتمثل في زحف لتسيج عمراني خارج المدينة على حساب الظهير الريفي المحيط ، نتيجة لأسباب متداخلة ، وما يترتب عليه من مشكلات مجتمعية على كافة الأصعدة خاصة في الدول النامية ."

خامساً: التوجه النظري للدراسة:

تنطلق الدراسة من افتراضات نظرية الأنومي " فقدان المعايير " عند " روبرت ميرتون " R.Merton فقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة عندما استخدمه " دوركايم " في كتابه "تقسيم العمل في المجتمع" ، وذلك حينما تعرض للنتائج السيئة لتقسيم العمل وأثرها على درجة تكامل التنظيم الاجتماعي ، وما يسود المجتمع من اضطرابات وتفكك. والترجمة الحرفية لهذا المصطلح تتمثل في ثلاث صور أساسية هي:(ويليام، ميشان ، 1999، ص141).

- 1- موقف اجتماعي يفتقر إلى القواعد الملائمة.
- 2- غموض القواعد الخاصة بالمواقف الاجتماعية وابهامها.
- 3- عدم وجود اتفاق عام على القواعد الملائمة للمواقف الاجتماعية ، أو عدم وجود تفسير عام لهذه القواعد.

واللامعيارية هي حالة من عدم الاشباع تنجم عن الإحساس بالتعارض بين الآمال ومستويات الطموح من ناحية ، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى ، ولا يقصد بذلك أن قدر الوسائل المتاحة أمام الشخص – ثروته مثلاً أو قوته السياسية – هو الذي يحدد مستوى إشباعه ، بل إحساسه بالرخاء أو الكساد بالنسبة لما يريده هو ، ففي فترات الرخاء الاقتصادي ، قد يكون عند الناس بوجه عام ثروة أكبر ، ولكن الروح العامة السائدة ، قد تعني أن الناس أقل رضا في الواقع بهذا المستوى الاقتصادي الرفيع لأنهم يعملون دائماً على تصعيد مستويات طموحهم الشخصية. (جابر ، 1990 ، ص ص 314-315)

وتعد نظرية " الأنومي " بالدرجة الأولى نظرية عامة عن الانحراف ، أكبر من كونها مجرد نظرية تهتم بالسلوك الاجرامي ، فلقد لاحظ " ميرتون " وجود أهداف يركز عليها المجتمع بصورة قوية مثل تحقيق النجاح المادي ، وكذلك على الوسائل المشروعة لتحقيق هذه الأهداف ، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغطاً قوية ، فإن المسرح يصبح مهيباً لظهور الأنومي ، وذلك لأن فرص تحقيق النجاح من خلال الوسائل المشروعة غير متاحة بصورة عادلة أمام جميع أفراد المجتمع ، ونتيجة لذلك فإن الفرد ربما يبحث عن وسائل أخرى ربما تكون غير مشروعة لتحقيق النجاح. (ويليام ، ميشان ، 1999 ، ص ص 152-153).

وبالتالي تمارس البناءات الاجتماعية – وفقاً لميرتون - ضغطاً محدداً على أشخاص معينين عندما لايمثل السلوك بصورة أو بأخرى ، وذلك من خلال تمييزه بين الغايات والوسائل ، وهنا يرى " ميرتون أن الامتثال يحدث عندما تتفق الأهداف الثقافية مع الوسائل النظامية. (الخواجة ، 2003 ، ص 109)

ويذهب " ميرتون " إلى أن المشكلات الاجتماعية هي التباين أو التناقض بين ما هو موجود في المجتمع وبين ما ترغب مجموعة ما من هذا المجتمع بصورة جدية أن يكون به ، ويتأثر مدى هذا التناقض عن طريقتين ، إما برفع المستويات التي تكون لها فاعلية وعمومية في المجتمع ، أو باستمرار انحطاط الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى زيادة حدة هذا التناقض أو التباين . (غيث ، 1988 ، ص 86)

ولا يؤثر السلوك الانحرافي على الأفراد الذين تورطوا فيه فقط ، بل ينسحب تأثيره على الآخرين ممن يرتبطون بهؤلاء ارتباطاً متلازماً في النسق ، فوضوح السلوك الانحرافي " الناجح " يميل إلى التقليل من شرعية المعايير

النظامية بالنسبة للآخرين ، بما يؤدي إلى اتساع نطاق اللامعيارية والحيز الذي تشغله داخل النسق ، وهذا يؤدي بدوره إلى خلق موقف لامعباري أكثر حدة بالنسبة للذين كانوا يعتبرون أقل تعرضاً للانحراف أو أقل استهدافاً له في النسق الاجتماعي ، وأشار "ميرتون" إلى وجود تفاعل يتم في عملية دينامية اجتماعية وثقافية لها نتائجها المدمرة بالنسبة للبناء المعياري ما لم تستدعي ميكانزمات الضبط المضادة من أجل أن تقوم بدورها في هذا الصدد ، وهو دور يتمثل في التقليل أو التخفيف من حدة الضغوط الناجمة عن التناقضات بين الأهداف الثقافية والوسائل المحددة اجتماعياً لبلوغها. (جابر ، 1999 ، ص ص 87-88).

وطرح " ميرتون " خمسة أنماط للتكيف إزاء ما يسود المجتمع من تناقض بين الأهداف الثقافية والوسائل الاجتماعية ، تتمثل فيما يلي: (ويليام ، ميشان ، 1999 ، ص ص 155-156)

1- نمط الاستجابة التوافقية: وتعد نمطاً سوبياً من وجهة نظر المجتمع ، حيث يمثل تقبلاً لقيم المجتمع ومعاييرها ، وبالتالي لا يمثل أي مشكلة ، ولا يعد سلوكاً منحرفاً .

2- نمط الاستجابة الابتكارية: وتمثل تلك الاستجابة تقبل الأفراد لقيم المجتمع السائدة، ولكن الوسائل الشرعية لتحقيق هذه القيم غير متاحة لهم ، وبالتالي يبحثون عن وسائل أخرى بديلة لتحقيق هذه القيم التي ينادي بها المجتمع ، وقد تكون تلك الوسائل مقبولة أو مرفوضة من قبل المجتمع، وتصبح الاستجابة الابتكارية أمراً شائعاً ، حينما لا يتساءل المجتمع عن كيفية تحقيق القيم ، وينحصر اهتمامه فقط في كيفية الوصول إلى الوسائل التي تحقق النجاح في ضوء قيم المجتمع السائدة.

3- نمط الاستجابة الشعائرية: ويتسم بالاستسلام والرفض لقيم المجتمع السائدة ، ولكن ذلك الرفض لا يطرح قيماً بديلة، فهم يؤمنون بالوسيلة في حد ذاتها مع رفضهم للأهداف ، ويرى " ميرتون " أن هذا النمط لا يؤدي إلى وقوع الجريمة.

4- نمط الاستجابة الانسحابية : ويمثل رفضاً لقيم المجتمع ومعاييرها ، فهم لا يرفضون قيم المجتمع فحسب ، بل إنهم يرفضون أيضاً وسائل تحقيق هذه القيم ، حتى ولو كانت الوسائل متاحة للجميع بصورة عادلة، ويمثل إدمان المخدرات إحدى صور الاستجابة الانسحابية، فضلاً عن الإصابة بالأمراض العقلية والنفسية.

5- نمط الاستجابة التمردية: ويعد رفضاً لقيم المجتمع ومعاييرها، مع إيجاد قيم ومعايير أخرى بديلة ، كمحاولة تغيير البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، وتمثل الثورات أصدق نموذج لهذا النمط من الاستجابة .

واختياري لهذه النظرية يرجع لعدة اعتبارات تتمثل فيما يلي:

1- بالرغم من أن الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمع المصري، فقد شهد المجتمع المصري زحفاً مستمراً للعمران على الأراضي الزراعية، ويزداد بصفة خاصة في أوقات الانتخابات البرلمانية ، فإن ما حدث من تعدد سافر على الأراضي الزراعية بعد الخامس والعشرين من يناير في ظل الانفلات الأمني الذي شهدته مصر ، يشير إلى صدق رؤية النظرية، حيث أنه في ظل التغيرات السريعة والمفاجئة – على غير المتوقع ، ترتب عليه فقداناً للمعايير ، حيث يختلط المقبول باللامقبول ، والصحيح بالخاطئ ، ولعل العبارة المنكررة على لسان عدد كبير من مجتمع البحث " محدش عارف حاجة مين الصح ومين الخطأ" أصدق تعبير عن هذا الموقف اللامعيارى، وكذلك سيادة الفوضى الأخلاقية وزيادة وتيرة العنف اللفظي والمادي.

2- إن الحاجة إلى المسكن من الاحتياجات الأساسية لكل من سكان الريف والحضر فهي هدف مشروع يسعى الجميع إلى تحقيقه ، لكن الوسائل النظامية المتاحة لا تتيح تحقيق هذا الهدف للجميع، مما يضطر معه أصحاب الحاجة إلى اللجوء الى النمط الثاني من الاستجابات التي حددها " ميرتون " وهي نمط الاستجابة الابتكارية وهي اللجوء إلى وسائل غير مشروعة من أبرزها التعدي على الأراضي الزراعية ومخالفة القوانين المجرمة لذلك.

3- لم يؤثر ذلك النمط على أصحاب الحاجة الى المسكن الذين تعدوا على الأرض الزراعية تحت ضغط الحاجة إلى المسكن ، بل تأثر به نسبة كبيرة من أفراد المجتمع ، حيث لوحظ قيام الكثيرون بالبناء على الأراضي الزراعية أو تبوير أجزاء كبيرة منها وإحاطتها بأسوار دون الحاجة إلى المسكن.

4- لا شك أن إعادة التوازن المفقود ، والحفاظ على ما تبقى من الظهير الريفي يتطلب تصافر كافة الجود ، والعمل على كافة المستويات ، وهنا يبرز دور السلطة – كما يرى " ماكس فيير" – في الحفاظ على المجتمع ، وضرورة إعادة الضبط والانضباط الاجتماعي.

سادساً: الدراسات السابقة :

تناولت دراسة " عبد الصبور" (2001) توجيه وتنظيم أعمال البناء والتشييد تشريعياً وهندسياً بمدخلها القانوني والهندسي والتطور التاريخي لتشريعات البناء والقوانين ذات العلاقة وقرارات رئيس مجلس الوزراء، وأوامر نائب الحاكم العسكري العام، للوقوف على مدى العلاقة بين القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وبين القوانين المرتبطة به، وفي نفس الوقت علاقة هذه القوانين بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ وهي من الكثرة التي يتعذر الالمام بها، بل إن العديد منها بتشعباتها المختلفة يكاد يكون خافياً على المختصين والمشرفين والمهندسين والفنيين والسلطات المختصة دون أن يبدهم ذلك عن المساءلات والعقوبات المقررة وتعدد هذه القوانين ومخالفاتها والتي تتراوح بين الغرامة أو السجن أو كليهما معاً، وتصل بالأوامر العسكرية إلى الأشغال الشاقة المؤبدة أو الإعدام . ولقد تم عمل دراسة ميدانية الهدف منها بالدرجة الأولى بيان الواقع الفعلي في أعمال البناء ومدى مطابقة ذلك مع نصوص القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وتعديلاته بمدينة القاهرة بين أحيائها المختلفة ، وذلك بعمل حصر للمخالفات التي تمت بها في الفترة من ١٩٨٧ الى ٢٠٠٠ مصنفة وفقاً لطبيعة المخالفات، ونسبة المباني المخالفة الى المباني الكلية . وبعد تحليل لبياناتها إنتهت إلى مؤشرات ودلالات ونتائج تؤكد وجود هوة بين النظرية والتطبيق وأمكن التوصل إلى مجموعة من المقترحات المناسبة لعمل تشريع موحد ومتكامل لتنظيم أعمال البناء والتشييد بديلاً للعديد من التشريعات السائدة.

واستهدفت دراسة " غنيم " (2002) عرض دور العامل الاجتماعي وتحليله في بلورة عناصر الشخصية الحضرية المعاصرة لمدينة السلط وبنائها، وذلك باعتبار هذا العامل عنصراً رئيساً في المنظومة الحضرية التي تعد البوتقة التي تتفاعل فيها العوامل المختلفة ببعضها البعض، لتكون في النهاية ملامح الشخصية الحضرية لأي مدينة. اعتمدت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لتحقيق أهدافها، وبينت أن العامل الاجتماعي أدى دوراً هاماً في التنظيم المكاني للسكان والعمران داخل المدينة قبل ظهور نشاطات التخطيط الحضري . فقد أثر هذا العامل تأثيراً مباشراً في توزيع السكان، وفي الامتداد العمراني، وفي أنماط استعمال الأرض، بالإضافة إلى أنه أكسب المدينة " مورفولوجية " محددة وواضحة، ونظراً لأهمية هذا العامل في تكوين الشخصية الحضرية للمدينة، ليستفيد التخطيط الحضري من المعطيات الاجتماعية القائمة، ومن ثم يعمل على توظيفها توظيفاً إيجابياً وفاعلاً في نشاطاته المختلفة بالأسلوب الذي يمكنه من تحقيق أهدافه وغاياته.

وتناولت دراسة "Naab , et.al" (2003) تأثير التحضر السريع على الأراضي الزراعية في الدول النامية بالتطبيق على منطقة Tamale بغانا ، واعتمدت الدراسة على الأساليب الكيفية والكمية ، حيث جمعت البيانات من 100 من المتخصصين في المناطق شبه الحضرية المختارة في Tamale باستخدام الاستبيان والمقابلة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم أسباب التحضر السريع في المنطقة هو النشاط التجاري المتزايد وموقع المدينة المتميز ، ونتيجة لهذا التحضر السريع تحولت الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة إلى استخدامات أخرى حضرية اعتقد أنها الأفضل والأعلى ، وأن لضغوط التحضر آثار سلبية على المجتمعات الزراعية الفقيرة بالأساس ، لذا فإن إدارة الأرض هي المشكلة الرئيسية التي تواجه الأفراد والمؤسسات ، لأن التحضر السريع في المدينة ترتب عليه تدهور الأراضي والتصحر مما تسبب في تغيرات مناخية في المنطقة.

وهدف دراسة " أدريخ " (2005) إلى إبراز المشاكل التي تعاني منها مدينة نابلس في محاولة لوضع سياسة وإطار عام للتخطيط المستدام المتوازن والعاقل لاستعمالات الأراضي والمواصلات وتطبيق مفاهيمه في منطقة الدراسة ، كونها لازالت في طور النمو . كما ترمي الدراسة إلى المحافظة على

البيئة والموارد والحد من التلوث، إلى جانب دراسة التطور العمراني للمدينة وتطور استخدامات الأراضي والمواصلات، وما يتعلق بهما من مشاكل، إلى جانب محاولة وضع معايير خاصة بتصميم الفراغات الخارجية وحركة السكان وتحقيق استدامة البيئة المبنية، إضافة لرسم إطار عام لكل من استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام لتوزيع استخدامات الأراضي والمواصلات وإيجاد منظومة خاصة بإدارة نظام المواصلات بشكل جيد وعادل وآمن. وقد خلصت الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج من أبرزها أن عملية التخطيط المستدام لكل من المواصلات واستعمالات الأرض هي عملية متكاملة ترفد جوانبها المختلفة بعضها البعض فلا يمكن التفكير في استدامة أي منهما بمنأى عن الأخرى ودون أن يوازيهما استدامة للتكاليف والتخطيط ومناحي الحياة الأخرى، لذا لابد من وجود نظرة شمولية ووضع سياسات متناغمة من التخطيط المستدام في مختلف مناخي الحياة.

وتناولت دراسة " المكاوي" (2005) تطوير الحالة الراهنة للهيكل العمراني للتجمعات الريفية في مصر ، مع الأخذ في الاعتبار النظرة التكاملية بين النواحي العمرانية والاجتماعية والاقتصادية. في سبيل تحقيق هدف البحث فقد تم تعريف مفهوم تطوير الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية في مصر وأهداف هذا التطوير وسياساته ، وتناول البحث بعد ذلك دراسة حالة بعض التجمعات الريفية في دلتا مصر كنموذج للتجمعات الريفية المشابهة ، وقد اشتملت الدراسة على مختلف الدراسات للوضع الراهن ، ثم استخلصت أهم نتائج هذه الدراسات. وتوصلت الدراسة إلى أنه مع تطور وسائل المواصلات وتحسن حالة الطرق التي تربط بين التجمعات الريفية والمدن الحضرية تنقل أهل الريف إلى الحضر بسهولة ويسر ، ومع توفر وسائل الإعلام حدث غزو ثقافي حضري للتجمعات الريفية ، أدى ذلك إلى تغير قيم وسلوك هذه المجتمعات .وتحول المجتمع القروي إلى مجتمع شبة حضري يفترق كثيراً للمقامات الحضرية مما أدى إلى انفصام واضح في الحياة الريفية ، ومصاحبة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي حدثت فى التجمعات الريفية ظهور احتياجات جديدة فى المجتمع الريفي أدت إلى انصراف كثير من أهل الريف عن العمل فى الأنشطة الزراعية، واتجه الكثير منهم للعمل فى الأنشطة المهنية ذات الصبغة الحضرية، وأدى تقزم حيازات الأراضى الزراعية إلى تزايد كثافة العمالة الزراعية على الفدان ، الأمر الذى أدى للبحث عن مهن أخرى فى

قطاعات العمل غير الزراعية وذلك لاستيعاب فائض العمالة الزراعية، وأن عدم تحقيق المحاولات السابقة لتحسين وتطوير الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية لأهدافها المنشودة ربما يرجع إلى التداخل فى المسئوليات والاختصاصات وقيام الوزارات المختلفة بتنفيذ مشروعات منفردة وبدون تنسيق مع الوزارة الخاصة بالتنمية الريفية.

وتلخصت مشكلة دراسة " العزاوي" (2005) في محاولة الإجابة على التساؤل الآتي : هل للامتداد العمراني غير المخطط في ناحية يثرب أثر على استعمالات الأرض الزراعية في هذه الناحية؟ وتبين من خلال الدراسة أنه تم استحداث الناحية مع استحداث محافظة صلاح الدين عام ١٩٧٦ ، ثم ألغيت الناحية عام ١٩٨٧ ، ثم استحدثت مرة أخرى عام ٢٠٠١ ، وهذا ما يحدث إرباكاً كبيراً في حدود الناحية وطبيعة المنطقة التي تقع ضمنها ، وأن السمة الريفية هي السائدة في منطقة الدراسة ، إذ لا تتعدى المنطقة الحضرية حدود مركز الناحية الذي يتغير هو الآخر جراء إلغاء واستحداث الناحية لمرات عدة ، كما كشفت الدراسة عن استحداث أحياء جديدة في المناطق الزراعية العائدة لقرى البوجيلي والبوحشمة ، فضلاً عن زحف الاستعمالات الحكومية الأخرى لاسيما العسكرية منها على الأراضي الزراعية، وغياب التخطيط من قبل الجهات المختصة بالسكن وقيامها بإلغاء مشروع القرى العصرية الذي كان من المؤمل تطبيقه .

وهدفت دراسة " عسكورة" (2005) إلى تشخيص الوضع الحالي للامتداد العمراني علي الأرض الزراعية ومتابعة ظاهرة الامتداد العمراني علي الأرض الزراعية وتحديد الفترات الزمنية التي نشطت بها، ودراسة تداخل الهوامش العمرانية عن طريق الاندماج الحضري الريفي للمناطق الريفية التي التحمت بالمدينة، ورصد العوامل التي أدت إلى زيادة الامتداد العمراني علي الأرض الزراعية ومحاولة إيجاد بدائل لتجنبها، وذلك من خلال دراسة حالة لمدينة الزقازيق ، واعتمدت الدراسة على الوثائق والاحصاءات وبالمقابلات الشخصية سواء مع بعض سكان المناطق العمرانية الجديدة التي بنيت مؤخراً علي أرض زراعية أو مع بعض المسؤولين في الجهات المعنية، وتوصلت الدراسة إلى تفسير المواطنين المعنيين بالبناء علي الأرض الزراعية إعلان رئيس الوزراء في هذه الفترة والذي وعد بإيجاد حل لمشاكلهم الخاصة بالمباني

المخالفة والتي بنيت علي الأرض الزراعية، علي أنه سوف يكون هناك تساهل في تطبيق القانون، بينما كان رئيس الوزراء السابق له حازماً جداً فيما يخص كل أنواع الإضرار بالأرض الزراعية، وأن أعضاء مجلسي الشعب والشورى يعدون أحياناً كثيرة المواطنين المالكون للأراضي الزراعية القريبة من المدينة أنهم سوف يساعدهم بتحويل تلك الأراضي إلى أراضي بناء في حال فوزهم، وهذا ما يشجع المواطنين على البدء في عملية التبوير، لإعدادها فيما بعد للبناء، أو ليجدوا المبرر في دخولها في الكردون العمراني.

وتناولت دراسة " الكحلوت" (2006) المخالفات التنظيمية من حيث طبيعتها وأسبابها وأثارها السلبية على البيئة العمرانية في قطاع غزة، كما يهدف إلى الخروج بتوصيات لمعالجة المخالفات التنظيمية ومنعها ، ووضع حلول للموضع القائم من المباني. وتوصلت الدراسة إلى أن من بين الآثار السلبية للمخالفات على البيئة العمرانية غياب الطابع المعماري في المدينة المتمثل في غياب توحيد تشكيل الواجهات والارتفاعات وتوحيد الألوان ومواد البناء . ويرجع ذلك إلى شمولية التشريعات وعدم تفصيلها إلى قوانين واشتراطات وبنود قابله للتطبيق، وكذلك عدم وجود كود فلسطيني يعطي المعماري حرية مطلقة في التصميم، حسب مفاهيمه الخاصة به، وغياب الطابع للنسيج العمراني في المدينة نتيجة لتعدد التشريعات والسياسات المختلفة للإدارات المتعاقبة . فنلاحظ أنه لم يتم إتباع نظام واضح في تخطيط الشوارع، وآثار ذلك على تخطيط الشوارع بسبب التقسيم العشوائي للأراضي والتي تتحكم فيه الملكيات الخاصة، وغياب الهوية والشخصية الإسلامية للمدن وذلك بسبب التأثر بالأفكار الغربية الحديثة في العمارة ، وآثار اجتماعيه تظهر في فقد حسن الجوار بين المواطنين و خصوصا عند حدوث تعديات على الارتدادات الجانبية أو تعديات من الجيران على حد البناء، وفقد الثقة بين الجمهور والبلدية، عند عجزها عن تطبيق القانون والاكْتفاء بتغريم المواطن ، وفقدان المنزل إلى خصوصيته بسبب التطاول الغير منظم في البنين، وآثار صحية وبيئية تتمثل في سوء الإضاءة والتهوية والتشميس بسبب الارتدادات غير الكافية نتيجة الخلط الوظيفي للاستعمالات ووجود استعمالات غير مرخصة لا تتطابق مع غاية المنطقة .

وهدفت دراسة " صلاح " (2006) إلى تحليل خصائص التحضر وعلاقتها بعملية التطور العمراني والنمو الاقتصادي في المدينة. ولتحقيق

أهداف هذه الدراسة تم استخدام عدة مناهج علمية كان أهمها المنهج التحليلي، حيث تم تصميم استبانة، وتم تحديد أفراد العينة واختيار ثلاث مناطق في المدينة (رفيديا، البلدة القديمة والجبل الشمالي) وقد تكونت عينة الدراسة من (450) فرداً تم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية من المناطق الثلاث، كما تم تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها الى (SPSS). الحاسوب ومعالجتها إحصائياً باستخدام برنامج التحليل الإحصائي وتناولت هذه الدراسة تحليل وتقييم أهم الجوانب التي لعبت دوراً هاماً في عملية التحضر، حيث تم تقييم الخصائص الاقتصادية في منطقة الدراسة لما لها من أثر على التطور العمراني والنمو الاقتصادي، إضافة الى تقييم الأبعاد التعليمية والديموغرافية والبيئية، وقد أظهر هذا التقييم توفر الخصائص الحضرية في المنطقة إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين التطور العمراني والنمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج وجود تباين بنسب مختلفة بين الأحياء في منطقة الدراسة من حيث التحضر والتطور العمراني والنمو الاقتصادي، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة بين كل من متوسط الدخل الشهري لرب الأسرة والحي، ودخل الأسرة ومساحة المسكن، وكذلك وجود اختلاف في المستويات التعليمية بين الأحياء المختلفة في منطقة الدراسة، وأخيراً أكدت الدراسة على ضرورة رفع مستوى المعيشة للسكان في الأحياء الفقيرة وكذلك دعم وتشجيع التعليم حتى يتسنى للجميع الحصول على فرصته من هذا القطاع، كما أكدت على ضرورة زيادة تقديم الدعم والمساعدة لسكان منطقة البلدة القديمة.

واستهدفت دراسة " علي " (2006) إجراء دراسة تطبيقية على مدينة أسيوط كمثال للمدن المصرية القائمة بغرض تنميتها عمرانياً من خلال اقتراح إستراتيجية تنمية عمرانية للمدينة واضحة الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ، ومعتمدة على دراسات جدية للأوضاع الراهنة للمدينة، وفي ظل إمكانات واقعية متاحة، وتتميز بالرؤية المستقبلية في محاولة لإمكانية استخلاص الدروس المستفادة من تلك الإستراتيجية المقترحة في التنمية العمرانية لمعظم المدن المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن التنمية العمرانية لمعظم المدن المصرية تواجه الكثير من المشكلات العمرانية، بالإضافة إلى العديد من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية والتنظيمية التي تقف عائقاً أمام الجهود التنموية التي تبذل. ويرجع السبب في تلك المشكلات والمعوقات إلى غياب إستراتيجية تنمية عمرانية خاصة بكل مدينة متوافقة مع ظروفها البيئية

والعمرانية، ومستغلة لإمكاناتها المحلية الفعلية. ومن خلال رصد وتحليل الوضع الراهن لمدينة أسيوط كمثال لمعظم المدن المصرية يتضح أن المدينة تعاني من مشكلات عمرانية عديدة تقف عقبة تهدد التنمية العمرانية بها على الرغم من الأهمية المحلية والإقليمية للمدينة كونها عاصمة محافظة وإقليم أسيوط. إلا أن المدينة تمتلك من الإمكانيات الفعلية والواقعية التي تمكنها من تجاوز تلك المشكلات الراهنة.

وتناولت دراسة " الرحبي" (2008) استشراف الواقع الفعلي للتوزيع المكاني للجزرات السكنية الريفية (المستقرات الريفية) ، داخل المركب الحضري . ومدى التأثير المتبادل بين تلك الجزرات وبين محيطها الحضري، مع استكشاف مسوغات نشأتها ودواعي وجودها . وتوصلت الدراسة إلى أن الاندماج يولد منغصات اجتماعية لدى السكان الحضر . وهناك اعتبارات سلبية في مجملها لمنظور الحضري، لعل من أبرزها: ضعف الانتماء للمدينة ، ويكون إما للقبيلة أو للقومية أو للدين، وترقيع المدينة بمناطق متلوفة لاتنسجم مع النسيج العمراني لها، وارتفاع وتيرة التلوث من خلال تربية قطعان الماشية، وتجوال حيوانات بعض المستقرات الريفية داخل الأحياء السكنية الحضرية، وتناولها على المناطق الخضراء والحدائق الخاصة، وارتفاع وتيرة التصحر ، وارتفاع نسبة الأمية في المدن، وإحداث خلل في هيكلية البنية التحتية ، وإشاعة مفاهيم وقيم ريفية سلبية في المجتمع الحضري، وتنامي حالات العنف والجريمة ، وتنامي الحقد الاجتماعي بين سكان المدينة .

وهدفت دراسة " الفلاحي ، والمحمدي" (2008) تحديد التجاوز على التصاميم الأساسية وبخاصة بعد عام 2003 ، ومعرفة مظاهره وإشكاليته ومقترحات الحد من هذه المشكلة ، وفكرة هذه الدراسة هي إظهار مفهوم التجاوزات وتحديد اتجاهاته على التصميم الأساس ودراسة القرارات والقوانين وأثرها في الحد من هذه الظاهرة ، وإبراز أثره على الفعاليات والأنشطة العامة للمدينة ، والخروج بمقترحات معالجة هذه الظاهرة . ونعني بالتجاوز هو الاستيلاء على الأرض خلافا لما جاء في المخطط الأساس ، ويمكن تحديده بالتجاوز على الساحات العامة ، والأرصعة ، والشوارع ، والتقاطعات ، والأبنية العامة والتراثية ، والأراضي الزراعية ، وخدمات الكهرباء والماء والهاتف وغيرها من الفعاليات والأنشطة . وقد اعتمدت الدراسة على الأدبيات

من الكتب والأبحاث والقرارات والتشريعات وخرائط التصاميم الأساسية والقطاعية ، فضلاً عن القيام بالمسح الميداني والاستبيان ، وتوصلت الدراسة إلى أن التجاوز أحد أهم المشاكل التي تواجه المدينة العراقية المعاصرة ، ومدينة الفلوجة هي واحدة منها والسبب يعود إلى غياب سلطة القانون ، ومثل العامل الاقتصادي سبباً مهماً في زيادة مشكلة التجاوزات ، وذلك لتفاقم مشكلة الإسكان مما جعل التجاوز على الممتلكات العامة والأراضي الزراعية من قبل المواطنين لأغراض السكن ، وضعف أداء المختصين في تنفيذ المخططات الأساسية النافذة والسبب يعود إلى سوء توزيع الفعاليات المهمة في المدينة ، إذ أن حركة الإنسان اليومية جعلته يغير في بعض الفعاليات وفقاً لما يراه ، وإهمال الفعاليات الترويحية الرئيسية كالمتنزه والكورنيش فمن خلال الدراسة نجد أغلب العينة مقتنع بأن هذه الفعاليات عديمة الكفاءة الوظيفية ، ولم تعالج التصاميم الأساسية وما لحقتها من تصاميم قطاعية ظاهرة التجاوزات ، وذلك لعدم واقعية التخطيط فضلاً عن عدم متابعة تنفيذ مراحل التصاميم ، وعكست قوانين وقرارات تملك المتجاوزين الواقع الذي كانت تمر به المدن والتي كان لبعضها آثاراً سلبية عملت في استمرار هذه الظاهرة ، ومثلت مناطق العقود الزراعية (اللزمة) داخل حدود التصميم الأساس قبل سنة 2003 أكثر مناطق متجاوز عليها لصالح الاستعمال السكني ، في حين ازدادت أنواع التجاوز بعد سنة الاحتلال لتشمل أراض المبانى العامة والخدمات والشوارع لإنشاء المحال التجارية والورش الصناعية، فضلاً عن الدور السكنية ، وعملت ظاهرة التجاوزات على خلق شكل مشوه للمشهد الحضري للمدينة والخالي من مقومات عمل البيئة الحضرية.

وهدفت دراسة " LU Bin " (2008) إلى التعرف على طبيعة الامتداد الحضري في الصين وأسبابه وكيفية مواجهة آثاره السلبية ، وذلك بالتطبيق على مدينة Shenzhen التي شهدت معدلات مرتفعة ، وأوضحت الدراسة أنه على العكس من الدول الغربية ، حيث كان الامتداد الحضري نتاج للاتجاه نحو الضواحي وأنه ظاهرة مرغوبة ، حيث يتطلع ساكن المدينة نحو جودة مرتفعة من الظروف المعيشية والهروب من المشكلات الموجودة في مركز المدينة، فإن طبيعة الامتداد الحضري في مدينة Shenzhen هو نموذج للتحضر منخفض الكثافة. وأوضحت الدراسة زيادة مساحة العمران في المدينة في الفترة (2001-2005) بسرعة كبيرة ، وأكدت النتائج الافتراض

بأن الامتداد الحضري في الصين هو ظاهرة للتحضر منخفض الكثافة ، وأنه أساساً نتاج للتصنيع والنمو السكاني السريع.

وتمثل الهدف الرئيس لدراسة "Doygun" (2009) في تقدير المساحات المفقودة من مزارع الزيتون نتيجة للامتداد الحضري لمدينة Kahramanmaras بتركيا، وأشارت النتائج إلى تناقص مساحة مزارع الزيتون بحوالي 25% خلال الفترة (1985-2006) ويرجع 60% من المساحة المفقودة إلى الامتداد الحضري وتشديد المباني عليها، ويعود ذلك بدوره إلى النمو السكاني السريع وارتفاع أسعار الأراضي نتيجة للامتداد الحضري وهجر العمل الزراعي ، وأشارت النتائج إلى الحاجة الملحة إلى مراجعة سياسات إدارة الأراضي المحلية والوطنية ، وسد الفجوة الموجودة بين الفوائد قصيرة الأجل والفوائد طويلة الأجل التي تتجاهلها خطط التنمية الحضرية ، وتوجيه استخدام الأرض.

وتناولت دراسة "Han , et.al" (2009) الأنماط التاريخية والعوامل الرئيسية للتغيرات في استخدام الأرض في مدينة شنغهاي بالصين في ظل خلفية التحول السوسيواقتصادي ، وتوصلت الدراسة إلى أن التغيرات في استخدام الأرض قد حدثت بخطى متسارعة في المدينة خلال العقدين الماضيين ، واتسمت بزيادة كبيرة في الأراضي الحضرية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة ، وأن الزيادة في استخدام الأراضي الحضرية كانت نتيجة للسكان والاقتصاد والتحول ، كما لوحظ نأثر التوزيع المكاني باتاحة شبكات النقل والمواصلات .

وتناولت دراسة " بخيت" (2010) العوامل الإجتماعية الإقتصادية والسياسية المؤثرة على الإستخدام الحضري للأرض بإقليم الخرطوم الكبرى من خلال تتبع المخططات الهيكلية والخرائط الموجهة التي وضعتها آلية التخطيط العمراني والتي تحدد أنماط إستخدامات الأرض المختلفة.وتفسير هذه العوامل في إطار السياسات العامة والتطور التاريخي والسياسي والإجتماعي للإقليم منذ عام 1956- 2005 لتأثره المباشر بعوامل الحرب الأهلية، والمجاعات، والجفاف، والتصحر، وضعف التنمية الريفية والنمو السكاني والحضري المتزايدين. وافترضت الدراسة أن هناك هيمنة لنمط إستخدام الأرض السكني، ومحدودية الإستخدامات الخدمية، الصناعية، والزراعية،

والترفيهية. كما يفترض أن هناك عدم مواكبة من سياسات وسلطات التخطيط لمعالجة المشكلات المترتبة على الزيادة المطردة لسكان الخرطوم واستخدامات الأرض الوظيفية المطلوبة مما يدل على وجود تدهور حضري بالخرطوم غير مواكب لكونها مدينة أولى ومهيمنة بالسودان. واتبعت الدراسة منهج تحليل المضمون للبيانات والمعلومات المتحصل عليها من المراجع والإحصاءات، والخرائط، والتصوير الفوتوغرافي، المقابلات، قوانين الملكية وحياسة الأراضي وقوانين تخطيطها. وخلصت الدراسة إلى أن الإستخدام الحضري للأرض من أجل السكن هو المهيمن على الإستخدامات الوظيفية الأخرى (زراعية، صناعية، خدمية، ترفيهية)، والتي لم تشهد امتداداً كبيراً يغطي حاجة سكان الأقليم كما هو حادث في الإستخدام السكني. كما يخلص إلى أن سياسات التخطيط وسلطاته تخضع في المقام الأول لطبيعة الدولة، نظام الحكم السائد، إتجاهاته وسياساته نحو الأرض وكيفية إستثمارها، فهو يحمي تلك الإتجاهات بسن التشريعات القانونية المناسبة.

تبلورت مشكلة دراسة " المحمود " (2011) في الإجابة على تساؤل رئيس مؤداه: ما هو التعدي على أراضي البلديات في المملكة العربية السعودية؟ واستخدم الباحث المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج التأصيلي المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها إجماع الفقهاء على تحريم التعدي على الأراضي الحكومية وأراضي البلديات، وأن أراضي البلديات هي أراضٍ حكومية تستخدم لخدمة الصالح العام، وتحسين المرافق والخدمات، وتنوع طرق التعدي وغصب الأراضي فمنها طريق وضع اليد، ومنها طرق النزوير في الأوراق، ومنها طرق التسوير وإدعاء الإحياء وغيرها، وأن من أهم الآثار الناتجة عن غصب الأراضي المملوكة للبلديات أنها تولد البغضاء والمشاحنة بين الناس، وأنها تتسبب في قيام العشوائيات على أطراف المدن، وأن النظام السعودي قد وضع الأنظمة والقوانين التي توضح طرق تملك العقار، وإحيائه، ولم يترك الباب مفتوحاً للتأويلات درءاً للفتن، وحفظاً للحقوق، وكذلك تنوع عقوبات غصب الأراضي فمنها الغرامات، ومنها العقوبات التعزيرية والتي تشمل: السجن، والغرامة.

وتناولت دراسة " العيماوي، وأبو ضاهر " (2012) التطور العمراني في محافظة خان يونس للفترة 1982 – 2007، وعلاقته بالتغيرات في

مساحة الأرض الزراعية، وتحليل اتجاهات الزحف العمراني وأشكاله وأسبابه وأبعاده الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والأمنية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الامتداد العمراني ارتبط بالزيادة السكانية التي شهدتها المحافظة، والتي قدرت بحوالي 31% من عام 1997م حتى عام 2007م، وأدى هذا الامتداد العمراني إلى تناقص مساحة الأرض الزراعية من 70 ألف دونم عام 1997م إلى 61 ألف دونم عام 2007م. وبينت الدراسة أن المساحة المبنية في محافظة خان يونس قد تضاعفت تقريباً، خمس مرات منذ عام 1982م وحتى عام 2007م. وخلصت الدراسة إلى أن الامتداد العمراني أدى إلى تقلص المساحات الزراعية ذات التربات الخصبة، بينما التربة الرملية كانت أقل التربات تعرضاً للامتداد العمراني نتيجة لتواجد المستوطنات عليها قبل عام 2005م. وأن الصفة الغالبة على العمران في المحافظة هو العمران الأفقي، وقد جاء على حساب الأراضي الزراعية. وأوصت الدراسة بتوجيه الامتداد العمراني باتجاه الغرب، حيث الكثبان الرملية، للمحافظة على الأراضي الزراعية وحمايتها من الامتداد العمراني، وتوجيه السكان نحو البناء الرأسي، والبناء في المناطق الفضاء داخل المساحة المبنية.

وهدفت دراسة " عبد المحسن " (2012) إلى تقييم أثر التعدي على الأراضي الزراعية على الأمن الغذائي المصري من خلال: التعرف على التعدي الكمي والتدهور النوعي في الأراضي الزراعية في مصر ، ودراسة أسباب التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء في مصر ، ودراسة الآثار المترتبة على التعدي الكمي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري ، والتعرف على دور قرى الظهير الصحراوي في الحد من التعدي على الأراضي الزراعية لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات في توفير الأمن الغذائي المصري .وتوصلت الدراسة إلى التدهور النوعي في الأراضي الزراعية نتيجة الإسراف في استخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية ، والتناقص المستمر في متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، وأن أسباب التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية تتمثل في زيادة عدد الأسر الريفية ، وضعف غرامة مخالفة البناء على الأراضي الزراعية، والسماح بتوصيل المرافق إلى المباني المخالفة على الأراضي الزراعية ، ووجود بعض الاستثناءات من حظر البناء على الأراضي الزراعية ، وأن ما تم تنفيذه من قرى الظهير الصحراوي حتى عام 2010

يتركز فقط في محافظات الوجه القبلي ، وعدم انشاء قرى في الظهير الصحراوي بمحافظات الوجه البحري التي تتركز بها مساحات التعدي على الأراضي الزراعية في مصر مما يؤثر بدوره على الأمن الغذائي.

وهدفت دراسة " ابراهيم ، هجيرة" (2013) إلى معرفة أشكال الفوارق والاختلافات العمرانية والاجتماعية بين الأحياء السكنية للحد منها وتقليصها قدر الإمكان ,وخلق توازن عمراني بين مختلف الأحياء السكنية لتفعيل التماسك الاجتماعي بين السكان داخل المدينة , لإيجاد بيئة سكنية مستديمة ومتوازنة عمرانياً واجتماعياً.تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة التمايز على المستويين العمراني والاجتماعي ,ثم المنهج المقارن للمقارنة بين عينات الدراسة التي تم اختيارها .وقد توصلت الدراسة إلى أن إن التنمية العمرانية غير المتوازنة للأحياء أدت إلى زيادة حدة التمايز بين الأحياء السكنية داخل المدينة الواحدة، وإن التمايز بين الأحياء السكنية أدى إلى توتر العلاقات الاجتماعية و اختلاف درجة انتشار بعض الآفات الاجتماعية بالمدينة.

وهدفت دراسة " بيومي" (2013) إلى التعرف على ديناميكية التحول في مدينة القاهرة والتي تعني بمدى إمكانية قياس التحولات الحادثة بهيكل المدينة الاجتماعي الذي يؤثر على التحول في الهيكل الاقتصادي وعلاقة التحولات في كل منها بالتحول في الهيكل العمراني لمدينة القاهرة ثم قياس التحول الحادث في عمران المدينة عن طريق قياس التغيرات المقابلة لهذا التحول سواء في النواحي الديموجرافية والاجتماعية أو التغيرات في الهيكل العمراني سواء كان حجم نمو الكتلة العمرانية للمدينة (الامتداد العمراني) أو التغير في توزيع نسب الاستعمالات المختلفة والتي تؤثر بشكل قوي على التحول المستقبلي للمدينة. واتضح من الدراسة أن المدن العربية ومنها مدينة القاهرة مرت بالعديد من التحولات الحضرية التي شملت تحولات في الحجم السكاني من ناحية والتركيب السكاني من ناحية أخرى كذلك مرت عليها تحولات في الفكر المحلي الناتج سواء عن معتقدات دينية أو مؤثرات فكرية مثل الاشتراكية والرأسمالية وغيرها – كذلك شهدت تحولات في النشاط الاقتصادي سواء عند التحول من الزراعة كنشاط أساسي نتيجة مواقع تلك المدن الى نشاط الصناعة في بدايات الثورة الصناعية الأولى ثم التحول إلى النشاطات السياحية

والترفيهية والتجارية نتيجة سيادة رأس المال وآليات السوق العالمي الجديد- وبالتالي حدثت تحولات بتلك المدن في نمط البناء .

وهدفت دراسة " وهدان " (2013) إلى التعرف على اتجاهات الامتداد العمراني في محافظة طوباس بعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 وأثره على الأراضي الزراعية، مبينة أسباب هذا الامتداد على جهات معينة دون أخرى . وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي لإيضاح العوامل المؤثرة على الامتداد على حساب الأراضي الزراعية، مستعينة بالدراسات والمقابلات مع المسؤولين في المؤسسات الحكومية. وخلصت الدراسة إلى أن للاحتلال دور في منع الامتداد العمراني لبعض التجمعات التي تقع أراضيها في مناطق مصنفة(ج) حيث يمنع إعطاء التراخيص للبناء في هذه المناطق، ولم يكن ضمن المخططات الهيكلية الجزئية تخطيطاً للأراضي الزراعية، إلا أن المخططات الجديدة أخذت بعين الاعتبار هذا العامل، و63% من حجم الزيادة في مساحة الكتلة العمرانية في محافظة طوباس بين عامي (1994-2011)) هي على أراضي زراعية عالية القيمة.

وتناولت دراسة " Peprah " (2014) الأبعاد السوسيو اقتصادية للامتداد الحضري من وجهة نظر صغار المزارعين المحليين في ضوء أنماط وإتاحة الاسكان والغذاء والماء ، وحياسة الحيوانات والطيور وإتاحة الكهرباء ووسائل النقل، وانخراط المزارعين في الأنشطة التي تؤدي إلى فقدان الأرض الزراعية مثل تجريف الأراضي وغيرها، ورؤية المزارعين حول مزايا وعيوب الامتداد الحضري، واعتمدت الدراسة على المقابلات البورية ومقابلة الاخباريين والاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى وجود سوق رائج لبيع الأراضي الزراعية، مما جعل من السهولة واليسر والسرعة اكتساب صغار المزارعين للدخول ، وأشارت النتائج إلى أن الزحف العمراني على الأراضي الزراعية في المجتمعات المحلية أدى إلى زيادة الحقد الاجتماعي بين السكان ، فضلاً عن ظهور المساكن الحديثة وإتاحة الطرق والماء النقي والكهرباء والزيادة في الأنشطة التجارية والتنمية في المجتمعات المحلية الهامشية، ومن ثم فضل غالبية المزارعين في العينة الامتداد الحضري على نمط الحياه التقليدي السابق. وفي ضوء عرض الدراسات السابقة يمكن الوقوف على عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

- 1- إن مشكلة الامتداد العمراني ظاهرة عالمية موجودة في كافة دول العالم ، ولعل تنوع الدراسات بين الدول المتقدمة والنامية أبرز دليل على ذلك.
- 2- إن مشكلة الامتداد العمراني ظاهرة متعددة الأبعاد ، التاريخية الاجتماعية والعمرانية والبيئية والاقتصادية والتشريعية والسياسية والأمنية والصحية ، وبالتالي فإن المعالجة الدقيقة لهذه الظاهرة يجب أن تأخذ كافة الأبعاد السابقة في اعتبارها.
- 3- إن مشكلة الامتداد العمراني قد تكون المظهر الخارجي المترتب على مشكلات أخرى كسوء التخطيط ، ومشكلات الإسكان وغيرها ، وفي ذات الوقت قد يترتب عليها العديد من المشكلات الأخرى.
- 4- اهتمت الدراسات السابقة بأبعاد ظاهرة الامتداد العمراني بشكل جزئي، حيث تركز كل دراسة على أحد الأبعاد وتتجاهل الأبعاد الأخرى، وقد يكون تركيزها منطلقاً من الحقل العلمي الذي ينتمي إليه من أجرى الدراسة ، فنتيجة لتعدد الأبعاد نجد تعدد الحقول العلمية التي تهتم بالظاهرة كالجغرافيا والاقتصاد والهندسة والدراسات الزراعية والبيئية والعمرانية.
- 5- يلاحظ من الدراسات السابقة ضعف الاهتمام بالجانب الاجتماعي الذي يعد من وجهة نظري المحرك الرئيس والعامل المؤثر والمتأثر بالجوانب الأخرى ، ومن ثم جاءت فكرة إجراء هذه الدراسة لتبحث في نقطة جديدة وهي الأبعاد الاجتماعية للامتداد العمراني.
- 6- تنوعت الإجراءات المنهجية في الدراسات السابقة بين التحليلات الكمية والكيفية أو كليهما ، من خلال دراسة الحالة أو المسح الاجتماعي ، وتنوعت الأدوات المستخدمة بين الاستبانات والمقابلات المفتوحة والبورية ، واستفادت الدراسة الحالية من المعالجات المنهجية السابقة .

سابعاً: الأبعاد المجتمعية للامتداد العمراني على الأراض الزراعية:

تقع قضيتا ندرة الغذاء والفقدان المستمر للأراضي الزراعية في مركز الاهتمام العالمي خاصة في الفترات الأخيرة، فبينما تعد عملية التحضر عملية حتمية ترجع للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي ، فإن الزحف العمراني للمناطق الحضرية على حساب الأراضي الزراعية يترتب عليه نتائج غير مرغوبة على كافة المستويات.(Ghar,2004,P.651)

وأصبح الامتداد العمراني مشكلة رئيسية في عملية التطور الحضري للدول الغربية ويوجد اتجاهان في الجدل النظري الدائر حول الامتداد العمراني يتمثلان فيما يلي:(Morcol,2012,P. P. 1-2)

1- ينظر الاتجاه الأول للامتداد العمراني نظرة سلبية ويعتبرونه مسئولاً عن العديد من المشكلات الخطيرة والتي من بينها: فقدان الأراضي الزراعية الخصبة ، وزيادة تكاليف الخدمات الحكومية المحلية ، والعزل المكاني للجماعات العرقية والاثنية ، وتلوث الهواء وما يترتب عليه من ارتفاع درجة الحرارة عالمياً، وأرجعوا ذلك إلى الافتقار إلى السياسات الحكومية الملائمة لكبح الامتداد العمراني، أو غياب السياسات الحكومية الموجهة لهذا الامتداد.

2- ينتقد الاتجاه الثاني الرؤى السابقة ويتشكك في الأدلة التي قدمها أصحاب الاتجاه الأول في المشكلات المترتبة على الامتداد العمراني ، ويرون أنه بغض النظر عن المشكلات التي تنتج عنه، فإنها نتاج طبيعي لقرارات الأفراد العقلانية ، فحينما تتوافر الإمكانيات ، يقرر السكان الابتعاد عن الزحام في مراكز المدن والاتجاه إلى الضواحي حيث المساكن المتسعة.

فمشكلة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية تعد - وفقاً للرؤية التي تنطلق منها الدراسة الحالية - من المشاكل التي تعاني منها جميع دول العالم ، وخاصة تلك التي تتسم بزيادات سكانية سريعة ، حيث أن الزيادة المستمرة في أعداد السكان ، يؤدي إلى زيادة الطلب على الأراضي الزراعية ومن ثم إيجاد خلل في التوازن البيئي، فضلاً عن الزيادة السكانية هناك عوامل أخرى تساعد على الامتداد العمراني أبرزها سياسة الدولة من خلال استحداث الأحياء السكنية الجديدة

في أو بالقرب من الأراضي الزراعية، فضلاً عن العامل المادي الذي من خلاله يتم إغراء أصحاب الأرض الزراعية الواقعة في ضواحي المدن واستغلالها لأغراض غير زراعية ، كما أن للعوامل الاجتماعية أيضاً دور بارز من خلال رغبة بعض سكان المدن في السكن في ضواحي المدينة ، إذ يقتطعون مساحات معينة من الأراضي الزراعية ويحولونها إلى أرض سكنية ترفيهية فقط دون الاستفادة منها في الزراعة ، وهذا ما يحصل في مناطق عديدة من العالم، وخير مثال على ذلك ما حدث في باكستان حيث فقدت الكثير من الأراضي الصالحة للزراعة في مناطق ضواحي المدن ، بالرغم من أن هذه المناطق تنتج أربعة محاصيل في السنة. ولا يقتصر الامتداد العمراني على مجموعة من الدول بل هو حالة عامة تشترك فيها جميع دول العالم ، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية فقدت سنوياً ما يعادل ٤٠٠ ألف فدان من الأراضي الزراعية نتيجة تعرضها للزحف العمراني خلال الفترة من 1972- 2000 . (العزاوي، 2005، ص 59).

فالأراضي الزراعية على أطراف المدن هي مناطق انتقل من المساكن الريفية والمناطق الطبيعية للأراضي الحضرية ، فهي المورد الرئيس للخدمات الإيكولوجية الحيوية كالغذاء والهواء النقي والتربة والمياه للمناطق الحضرية ، كما أنها تلعب دوراً في حماية واستدامة البيئة الحضرية ومواجهة الآثار السلبية الناجمة عن التلوث الحضري ، ونتيجة لقربها المكاني من المدن ، فإنها المتأثر الأول من الامتداد الحضري ، ففي أوروبا تمتد المدن على حساب الأراضي الزراعية ، فعلى سبيل المثال عبر منطقة المتوسط فإن 3% من الأراضي الزراعية فقدت نتيجة للتحضر في تسعينيات القرن الماضي و60% من هذه الأراضي كانت أراضي زراعية خصبة في الأساس. (Dungun, 2009, P.472)

كما تعد مشكلة تآكل الأرض الزراعية تحت ضغط الامتداد العمراني واحدة من أهم الظواهر السلبية الناجمة عن العلاقات الحضرية الريفية غير المتوازنة. وقد نجمت مشكلات عديدة نتيجة البناء علي الأرض الزراعية في محيط المدن الكبرى. وهناك العديد من الظواهر التي تمثل تلك المشكلات، أهمها اتصال الكتلة السكنية بين الحضر والريف ، مما يعد بداية لعملية تريف الحضر وتحضر الريف. كما أن غلاء المعيشة في المدن الكبرى من جهة ورخص السكن وتوفره في الريف من جهة أخرى أدت إلى هجرات عكسية من

داخل المدن إلى القرى الهامشية الواقعة بالقرب من الكتلة السكنية للمدينة. وهذا ما يبرر الحركة البندولية بين الريف والحضر للدراسة أو العمل وما ينتج عن ذلك من تشابك في حركة النقل والازدحام والاختناق المروري علي مداخل المدن الكبرى بسبب وجود التكتلات السكنية الريفية الكبرى الملتصقة بالمدينة من جراء الامتداد العمراني للمدينة. (عسكورة، 2005، ص165)

وحدد Burchell وآخرون (1998) عشر خصائص للامتداد العمراني بالاعتماد على نتائج الدراسات والبحوث تمثلت في: الكثافة السكانية المنخفضة، والامتداد غير المحدود للاستيطان، والعزل المكاني للأنماط المختلفة لاستخدامات الأرض، والتنمية الوثابة المتقطعة غير المتصلة، والملكية غير المتركزة للأرض، وسيطرة وسائل النقل الخاصة على النقل والمواصلات، وتجزؤ السلطات الحاكمة لاستخدامات الأرض بين العديد من الحكومات المحلية، والتفاوت الكبير في القدرات التمويلية للحكومات المحلية من منطقة لأخرى، وتنمية منتشرة على الطرق الرئيسية، واعتماد رئيس على عملية فلترة وترشيح لتوفير الاسكان للأسر منخفضة الدخل. (Franz, et. al.,2007,P.P.10-11)

ولقد انعكست طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية على نمو القرية المصرية، فقد اتسم تخطيطها وتكوينها بالنمو العضوي الطبيعي، ولقد نمت معظم القرى المصرية وامتدت كتلتها العمرانية على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها عن طريق التبوير والتجريف والبناء والإحلال في القرية، كما امتدت القرى حتى تلاحم بعضها مع البعض، الأمر الذي تسبب في ضياع نسبة من الأراضي الزراعية التي تفقدها الدولة سنوياً. كل ذلك يحدث في الوقت الذي تبذل فيه الجهات المختصة بالدولة جهداً ضخماً في استصلاح الأراضي الصحراوية لاستخدامها في الزراعة مع أن ذلك يتكلف كثيراً من الجهد والمال والخبرة، على الرغم، من أن الطاقة الإنتاجية لهذه الأراضي المستصلحة محدودة للغاية. (علي، 2006، ص 98)، ولعل أحد التعبيرات التي ذكرها أحد المبحوثين، والتي تصف ذلك " البلاد لضمّت في بعضها" أي أنه لم يعد هناك فواصل أو فراغات تفصل بين القرية وجارتها أو بين القرى والمدينة.

ولقد أدت التغيرات المتسارعة في المعمور المصري إلى نمو عشوائي مشوه للعمران يتمثل فيما يلي: (راجح، 2014، ص 20-22).

- 1- تراجع الصبغة الزراعية التقليدية للريف ، فقد أخذت القرى بمظاهر التحضر دون أن يكون لديها المقومات الأساسية التي تقوم عليها الحياة الحضرية السليمة .
- 2- أمام عجز القوانين ولوائح البناء المنظمة للعمران عن اللحاق بالمتغيرات المتسارعة ، فقد تم نمو المدن أفقياً ورأسياً في أغلب الأحيان خارج هذه القوانين واللوائح نمواً مشوهاً وفقدت المدن عنصراً أساسياً من عناصر جودة الحياة الحضرية .
- 3- النمو العشوائي بصورة متزايدة ، فقد تمكنت ظاهرة النمو العشوائي من بنية العمران المصري المعاصر، بل صارت ظاهرة كل المدن وكل القرى.
- 4- طغيان البؤرة القاهرية على المنظومة العمرانية بأكملها وسيطرتها شبه الكاملة على العمران المصري مدنه وقراه ، إذ يبلغ سكان القاهرة خمس مجموع السكان ، وتستحوذ وحدها على ما يقرب من 40% من مجموع الاستثمارات ، وتحتوي على أكثر من نصف الخدمات الاجتماعية على المستوى القومي .
- 5- عدم تسلسل أحجام المدن التسلسل الطبيعي المعترف به في علم العمران ، فمن الملاحظ وجود تفاوت كبير بين المراكز الحضرية الكبرى وبين المدن المتوسطة وصغيرة الحجم، من حيث حجم السكان وحجم فرص العمل والخدمات الحضرية ، مما أدى إلى تباعد هذه الشرائح من المدن وعدم التناسق فيما بينها.
- 6- بدأت الزيادة السكانية بمعدل متسارع في منتصف القرن العشرين على حيز عمراني ضيق محدود ، دون أن يقابل ذلك اتساع مكاني لاستيعاب هذه الزيادة ، لذا شهدت مصر زحفاً تدريجياً مستمراً للمدن والقرى على الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة بها ، وقد صدرت العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي تمنع البناء على الأراضي الزراعية ، ولكن هذه القوانين لم تحل دون الزحف العمراني المستمر عليها أمام الحاجة الضاغطة لمزيد من الاسكان والمنشآت الخدمية .

7- عدم قيام الجهات الرسمية بتحديد كردونات للمدن والقرى وإعداد مخططات لها إلا في الأونة الأخيرة فقط، مما ساعد على زحف هذه المدن والقرى بسهولة على الأراضي الزراعية المحيطة بها حتى تلاحمت في بعض الأحيان مع بعضها البعض ، فقد كانت مساحة الأراضي الزراعية في منتصف القرن العشرين حوالي ستة ملايين من الأفدنة، ولكن مصر فقدت 35% من هذه الأراضي الخصبة خلال النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة للامتدادات عليها، وتفقد مصر سنوياً بمعدل يتراوح بين عشرة آلاف فدان و ثلاثين ألف فدان ، وإذا استمر هذا المعدل في التآكل ، فإن الأراضي الزراعية سوف تخفي ما بين نهاية هذا القرن ومنتصف القرن القادم ، ويصير الوادي والدلتا بكاملها كتلة بنائية صماء.

وبدراسة الوضع الحالي للقرى المصرية وجد أن الامتداد العمراني العشوائي قد تم على أكثر من مليون فدان من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى وجود عدة قضايا تنموية التي من أهمها: إدارة المخلفات الصلبة، وتلوث مياه الترع والمياه الجوفية، والعمران العشوائي وتداعياته الاجتماعية الناجمة عن غياب الإدارة العمرانية الفاعلة في ظل غياب حدود واضحة للعمران وخطة لامتداد القرية ، هذا بالإضافة إلى غياب فاعلية التخطيط العمراني نتيجة لغياب الرؤية المحلية التفصيلية للقضايا ذات الأولوية للقرية المصرية . ولذا تتحرك الآن هيئات ومؤسسات وأجهزة الدولة في محاولة لوقف التعدي على الأراضي الزراعية والذي أثر على المجتمع الزراعي نتيجة زيادة الفاقد من الأرض الزراعية، مما أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وبالتالي تأثر موارد التنمية الاقتصادية. ومن هنا تبرز أهمية وضع السياسات العمرانية الموجهة لوقف التعدي على الأراضي الزراعية والعمران المخطط للقرى من خلال: الحد من امتداد العمران على الأراضي الزراعية، وتكثيف العمران داخل التجمعات العمرانية القائمة. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2006، ص 3).

وتتحصر الأسباب الدافعة الى التعدي على الأراضي الزراعية في أوروبا وأمريكا في خمسة أسباب تتمثل في: اتاحة وسائل النقل : عن طريق تقليل تكاليف النقل حيث سمحت للأفراد والعمال للانتقال لعملمهم بسهولة ويسر، والزيادة في الدخل : دفعت الأسر للحياة في منازل واسعة ، ومن ثم تسببت في الزحف

الحضري بسبب رخص الأراضي في الضواحي، والزيادة في معدلات التوظيف، وزيادة نسبة الأقليات والجماعات العرقية والاثنية، وارتفاع معدلات الجريمة في مراكز المدن خاصة في أمريكا. (Yveszenou,2009,P.131)

وترجع أسباب الامتداد العمراني إلى النمو السكاني والدخول المرتفعة والتشريعات الحكومية التي تشجع استخدام الأرض منخفض الكثافة والتفضيلات الفردية للتطورات منخفضة الكثافة، والاتاحة والرغبة في امتلاك المساكن الكبيرة والمنافسة على الأرض والتحضر. (Kaur, 2008, P.P. 1-3)

كما تتمثل أسباب الامتداد العمراني في النمو السكاني، والاستقلالية في القرارات، والنمو الاقتصادي والتصنيع، والمضاربة في الأراضي وتوقع ارتفاع أسعار الأراضي، وضعف الانتاجية للأراضي الزراعية، ومقاومة التشريعات، وعدم القدرة على شراء المساكن والحاجة إلى مسكن أوسع والنقل، واتساع الطرق، والتحول نحو الأسر النووية وسياسات التنمية الحكومية والرغبة في العودة للمناطق الريفية والاستثمار في الاسكان. (Bhatta, 2010, P.18)

ووفقاً لـ Siedentop (2005) يوجد نمطان من تفسيرات أسباب الامتداد الحضري هما:زيادة الطلب على الأراضي الحضرية نتيجة الاستهلاك المتزايد للأرض من قبل الأسر والشركات والاستخدامات العامة، وأنماط التنظيم والتخطيط، فالدعم الجماهيري للكثافة المنخفضة وأشكال التوجه للسكن في الضواحي وتوفير الحكومات المحلية للخدمات بها أو على الأقل السماح بتوصيل هذه الخدمات هو سبب تشجيع الامتداد الحضري. (Franz, et. al.,2007,P.8)

وتتمثل أهم أسباب الامتداد العمراني في المدن العربية في الزيادة السكانية، حيث تشهد المناطق الحضرية العربية زيادات كبيرة وسريعة في أعداد سكانها. وتأتي هذه الزيادة كنتيجة للزيادة الطبيعية في السكان الناجمة عن ارتفاع معدلات المواليد، وكذلك كنتيجة للهجرة الداخلية من المناطق الريفية. وترجع أسباب الهجرة الريفية إلى المدن العربية الكبرى إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بتخلف المناطق الريفية وزيادة فرص العمل في المراكز الحضرية، مما يؤدي إلى جذب سكان الأرياف للاستفادة من الخدمات والمرافق المتطورة وإلى تحسن دخولهم وأجورهم وأحوالهم الاقتصادية المتوافرة في العواصم والمدن العربية الكبرى، وبما أن إدارات

المدن العربية في الأغلب يصعب عليها تنظيم الامتداد العمراني والسيطرة عليه، فإن ذلك يؤدي إلى أن تظهر على السطح مشكلة العشوائيات، ولا يرتبط النمو العشوائي للمناطق الحضرية فقط بالزيادة السكانية، وإنما بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأطر المؤسسية والقانونية السائدة. إذ تحد مثل هذه الأوضاع من قدرة الحكومات والإدرات المحلية على توفير احتياجات السكان والأنشطة الاقتصادية والخدمات والمرافق بشكل يواكب الطلب المتزايد عليها. (عبد الرزاق، 2013، ص 13)

وفي مصر ترجع أسباب الامتداد العمراني على حساب الأراضي الزراعية في العجز وعدم القدرة على شراء المساكن، وارتفاع أسعار الأراضي الزراعية، وضعف وعدم ملائمة أدوات الضبط الاجتماعي، والضغط على البنية التحتية والخدمات العامة على الأراضي الزراعية، وضعف الاتجاه للتنمية الأراضي الصحراوية، ونقص الآليات المناسبة لتوجيه التنمية، ومحدودية القدرات البشرية. (El-Hefnawi, 2006, P.P. 8-9)

وفي تناولنا لمشكلة الامتداد العمراني ، وفقاً لمنطلق الدراسة ، فإننا نرى أنه ظاهرة مجتمعية متعددة الأبعاد، ولا يمكن الفصل بين هذه الأبعاد إلا لأغراض الدراسة والتحليل.

1- البعد الديني:

يعد المعيار الديني معياراً أصيلاً في الشخصية المصرية ، لذا بعد تفاقم مشكلة البناء على الأرض الزراعية بعد الخامس والعشرين من يناير ، وعدم قدرة وسائل الضبط الرسمي على السيطرة على الموقف لما شهدته البلاد من فوضى أمنية في هذه الفترة، فوضعت المؤسسات الدينية أملاً كبيراً في إحياء الانضباط عن طريق الوازع الديني ، ومن ثم صدرت فتوى عن دار الافتاء المصرية ، حيث أكدت مؤخراً دار الافتاء المصرية أن التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء فيها لا يجوز شرعاً؛ لأن ذلك يؤدي إلى ضرر عظيم، قد يهلك به الإنسان والحيوان . وأوضحت الدار في فتوى لها، أن التعدي على الأراضي الزراعية هو عكس مراد الشرع الذي حث على الزرع والغرس، وأن هذا الأمر يؤدي إلى ضرر عام بالمجتمع فهو حرام، ولو تضرر صاحب الأرض من عدم البناء وجب عليه أن يتحمل الضرر الأصغر مقابل دفع الضرر الأكبر.وأضافت الفتوى أن للحاكم تقييد

المباح للضرورة العامة، فإذا منع ولي الأمر البناء على الأراضي الزراعية فله ذلك. (المركز الإعلامي بدار الافتاء المصرية، 2014)

2- البعد التشريعي:

للتشريعات والقوانين دور هام في أداء قطاع الإسكان ،حيث تتحكم القوانين في كثير من الأحيان، في أداء القطاع، وتؤدي في حالات كثيرة إلى مشكلات يصعب حلها، وتؤثر بعض القوانين في رفع أسعار الأراضي أو مواد البناء أو الإجراءات مما ينعكس على حركة التبادل التجاري وانخفاض معدلات البيع والشراء وعدم توازن السوق.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، 2003، ص22)

ولقد شهدت مصر زحفاً تدريجياً مستمراً للقرى والمدن على الأراضي الخصبة المحيطة بها ، وقد صدرت العديد من القوانين والأوامر العسكرية التي تمنع البناء على الأراضي الزراعية ، ولكن هذه القوانين لم تحل دون الامتداد البنائي المستمر عليها أمام الحاجة الضاغطة لمزيد من الإسكان والمنشآت الخدمية، فالحاجة للمسكن من الحاجات الأساسية التي اذا لم تتوفر بالطرق الرسمية المعتادة وفق تخطيطات عمرانية معتمدة يقوم بتوفيرها لنفسه على أقرب أرض متاحة خارج النظام العام بكل أوامره ونواهيه.(راجح، 2014، ص 25).

وتشترك معظم التشريعات العمرانية في مجموعة من العوامل التي أدت إلى الحد من فاعليتها وقصورها في تأدية الدور المنوط بها ، ومن أهمها: تعدد القوانين التنظيمية يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف المنشودة من توجيه النمو العمراني وعلاج فوضى البناء، والإفراط في التعديل والإلغاء، والإعفاء في القوانين واللوائح والتشريعات على فترات زمنية قصيرة يؤدي إلى إضعاف فاعلية القيود التنظيمية، وتعرض القانون الواحد لأكثر من موضوع ، وذلك بسبب مشكلة لدى مستخدمي التشريعات ، واقتباس تشريعات التخطيط والبناء من نماذج لإدارة النمو العمراني في الدول الغربية لا تتلاءم مع الظروف السائدة في مصر. (علي، 2000، ص 4)

وترجع كثرة المخالفات من وجهة نظري إلى عدم وجود رادع قوي للمخالفين ، الذين قاموا وفقاً لنظرية الأنومي ، بالاستجابات الابتكارية غير المشروعة بالتعدي على الأراضي الزراعية ، مما دفع الآخرين إلى القيام بمثل

ما قام به نظراؤهم السابقون ، أو كما قاله أحد المبحوثين في ذلك " محدش أحسن من حد واللي حيسري على غيرنا حيسري علينا" أو " هما يعني حيقندروا يهدوا بلدان بأكملها دا احنا كده حطناهم أمام الأمر الواقع" .

وفي هذا السياق توصلت دراسة " عبد الصبور" (2001) إلى كثرة المخالفات وعدم إزالتها نظراً لعدة أسباب منها :أن العقارات مأهولة بالسكان وتوجد صعوبة كبيرة في إيجاد بديل إسكاني لهم، وتعقد الإجراءات المتخذة لتحديد ميعاد لتنفيذ قرار الإزالة وطولها، وبطء إخطار الشركات المنفذة للإزالة، وانتظار الرأي القانوني في حالة وجود طعن أو إستشكال على قرار الإزالة الصادر من الحي من قبل المخالف، أو عدم وضوح للجوانب القانونية من قبل المهندسين وإحالة الموضوع الى الشئون القانونية لإبداء الرأي والبت فيه، وضعف التنسيق بين الجهات المختلفة كالحي وشرطة المرافق وقوات الأمن المنوط بها تنفيذ قرار الإزالة، وغالبا ما ترجى الدراسات الأمنية لتنفيذ قرارات الإزالة وبموجبها يتم مخاطبة مديرية الأمن وشرطة المرافق لإعداد القوات الأمنية اللازمة للتنفيذ، وعدم توفر الحماية الأمنية للأجهزة المنفذة للإزالة ، وعدم التعاون الكافي من أجهزة الأمن لردع وإيقاف المخالفات فور ارتكابها، وإستحالة أو صعوبة إمكانات وصول معدات الإزالة الى موقع العقار المخالف بين أزقة وحواري، ولأن النزاعات القضائية وانتظار الفصل فيها لمدد تطول سنوات، والتهاون بالنسبة للجهات الإدارية المنوط بها تنفيذ القانون، والإفتقار إلى شركات متخصصة للقيام بتنفيذ إزالة المخالفات، ولتزاخي السلطات التنفيذية بالمحليات فى التعامل مع المخالفات فور حدوثها، ولقلة إمكانات الإدارات المحلية، ولعدم وجود شرطة متخصصة للمباني تتولى مسئوليات تنفيذ القرارات، ومحكمة متخصصة للفصل فى قضايا المباني ومخالفاتها بالسرعة الواجبة، ولعدم المتابعة الدورية لعدم توافر وسائل الإنتقال للمهندسين والفنيين الى مواقع أعمالهم ، ولندرة العمالة المتخصصة والإمكانات لتنفيذ الإزالة الوجودية فوراً، ولتأخر صرف مستحقات شركات المقاولات المنفذة لقرارات الإزالة لسنوات طويلة، ولعدم توافر الدعم المالى. (عبد الصبور، 2001، ص ص 27-28)

ويمكننا القول بأن مواجهة مشكلة الامتداد العمرانى على الأراضى الزراعية بإصدار القوانين وحدها لايمكن أن تؤدي إلى النتائج المرجوة ما لم

تكن هناك حلول علمية وعملية وواقعية للأسباب التي أدت إلى هذه المشكلة، ومع كل ذلك لا بد من إنشاء الأجهزة التي تكفل استمرار العملية التخطيطية لمعالجة هذه المشاكل فتنظيم الهجره من المدن الكبيرة والمناطق الريفية إلى الأقاليم والمدن الجديدة لا بد وأن يتمشى مع الخطوات والبرامج التنفيذية لتطوير هذه الأقاليم والمدن .

3- البعد العمراني:

العمارة من وجهة نظري متعددة الأبعاد، فهي ليست تصاميم هندسية فقط، ولكن العوامل الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والنفسية والبيئية وغيرها لا تقل أهمية : تأثيراً وتأثراً، فعلى سبيل المثال حدد " عبده، وسليمان" (2005) العوامل والمتغيرات المؤثرة في تحديد أنسب مواقع امتدادات التجمعات العمرانية القائمة ، في العوامل البيئية: كالموقع الجغرافي، وشكل سطح الأرض، وجيولوجية الموقع، والتربة، والثروات الطبيعية ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية : كعامل الاقتصاد في تكلفة الخدمات، وتحقيق التنمية الاقتصادية ، ومراعاة ثقافة المجتمع، والعوامل العمرانية والتشريعية المتمثلة في: استعمالات الأرض للامتداد ، وملكية الأرض، وإمكانية إمداد المرافق العامة، ومدى وجود تعارض مع الاستخدامات الأخرى، والقوانين والتشريعات المنظمة للعمران. (عبده، وسليمان ، 2005، ص ص 3-5)

وقد بدأت استراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية بوضع مخططات عامة للمدن الرئيسية عام 1958، وضعت خرائطها على لوحات كبيرة استعملت بعد ذلك كحواجز في الإدارات الهندسية في هذه المدن. ثم بدأ التخطيط العمراني بأخذ مكانة متقدمة في أواخر ستينيات القرن الماضي، وذلك بإنشاء هيئة تخطيط القاهرة الكبرى التي تضم القاهرة وما حولها من تجمعات سكنية ، وفي عام 1971 بدأ أول تخطيط عام للقاهرة الكبرى يظهر بصورة أكثر وضوحاً في تحديد استعمالات الأراضي وشبكات الطرق ونظم البناء، إلا أنه لم ينزل الى مستوى التخطيط التفصيلي، وفي نفس العام قدم مشروع قانون التخطيط العمراني للمجلس التشريعي الذي استغرق أحد عشر عاماً في مناقشته الى أن تم الموافقة عليه عام 1982 في هذه الفترة تحول جهاز تخطيط القاهرة الكبرى إلى الهيئة العامة للتخطيط العمراني كجهاز مسئول عن إعداد

المخططات العامة للمدن المصرية وإعداد المخططات الاقليمية التي هي في نفس الوقت من اختصاصات وزارة التخطيط.(ابراهيم ، 2000، ص1)

وفي عام 1996 بدأ التفكير في وضع استراتيجية عمرانية على المستوى القومي وذلك بإعداد خريطة عمرانية لمصر حتى عام 2017 وقد تم إعداد هذه الخريطة بالتعاون مع وزارة التخطيط والقوات المسلحة وخرجت في صورة مخططات وتقارير تنقصها آليات التنفيذ من قوانين وتشريعات وسياسات، ثم بدأت مشروعات قومية جديدة تظهر على الساحة ولم يكن لها مكان على الخريطة العمرانية التي أعدت من قبل ، وقد بدأ العمل في هذه المشروعات كلاً على حده بهدف زيادة المعمور المصري من 5% إلى 25 % عام. 2017 هذا في الوقت الذي لا تزال فيه المخططات العمرانية للمدن المصرية تعد لكل مدينة على حده لمواجهة الزيادة السكانية في كل منها دون استراتيجية قومية لجذب الاستيطان البشري إلى خارج الوادي الضيق وذلك بزيادة عناصر الجذب في المناطق الجديدة عن عوامل الجذب في المدن القائمة وذلك للمساعدة على تحريك السكان من المناطق القديمة إلى المناطق الجديدة .
(ابراهيم ، 2000 ، ص1).

وحدد أحد التقارير الصادرة عن الهيئة العامة للتخطيط العمراني التحديات العمرانية التي تواجه مصر في الألفية الثالثة في : الزيادة السكانية المستمرة ، واستنزاف الأرض الزراعية الخصبة نتيجة الإمتداد العشوائي عليها، وتصاعد الكثافات السكانية في الحضر والريف بشكل واضح، وتأثيرها السلبي على المرافق والخدمات، وتدهور البيئة العمرانية وتداخل استعمالات الأراضي بالمدن والقرى. (القويضي، 2013، ص ص 1-5).

ومن ناحية أخرى حدد تقرير " نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في مصر " الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء في عام 2008 التحديات التي تواجه مصر في مجال التخطيط العمراني في الازدياد المطرد في عدد السكان، وتفعيل وتطوير آليات متابعة وتنفيذ المخططات العمرانية، وزحف العمران العشوائي على الأراضي الزراعية الواجب الحفاظ عليها، والكثافة المتزايدة للسكان في المناطق الحضرية والريفية، وتدهور البيئة العمرانية وتداخل إستخدامات الأراضي الغير متجانسة بالمدن والقرى، و ارتفاع تكاليف إنشاء وتطوير المناطق السكانية والحاجة إلى تطوير آليات لتحفيز القطاعات غير

الحكومية، ومحدودية الاعتمادات المالية المخصصة لمشروعات المياه والصرف الصحي، وعدم التوازن بين العرض والطلب في وحدات الإسكان المتاحة حيث نجد زيادة المعروض من وحدات الإسكان فوق المتوسط والفاخر والحاجة إلى زيادة المعروض من إسكان محدودي الدخل، وانتشار المناطق العشوائية، والتكدس السكاني بالوادي، وعدم التوازن في توزيع خدمات الإسكان والمرافق في كافة المناطق، وتزايد مشكلات النقل والمرور، وتفعيل المشاركة المجتمعية في مجالات التخطيط العمراني لكافة قري ومدن الجمهورية. (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، 2008، ص 10).

وتتمثل أهم ملامح المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية في مصر حتى عام 2052 في إضافة حوالي 12 مليون فدان إلى الرقعة المعمورة لتصبح 11% من مساحة الجمهورية، وتوفير 29 مليون فرصة جديدة، والاعتماد على الموارد غير التقليدية للمياه والطاقة لمقابلة احتياجات الزيادة السكانية والأنشطة الاقتصادية، وذلك باجمالى استثمارات تقديرية مطلوبة لتوفير فرص العمل 3 تريليون جنية. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، 2013 ، ص 4)

ويمكن القول بأن التأخر في وضع الأحوزة العمرانية، وعدم كفاية الرؤية التخطيطية في الماضي، وضعف التنسيق بين الإدارات المحلية والمركزية ساعد بدوره على تفاقم مشكلة الامتدادات العمرانية العشوائية، هذا فضلاً عن نقص الأراضي المتاحة للامتداد باتجاهات أخرى، في العديد من محافظات الجمهورية ، وضعف الدور التنموي للمدن الجديدة ، فضلاً عن نفوذ بعض مالكي العقارات بجوار الطرق السريعة الذين لديهم مصلحة في توجيه الامتداد التنظيمي باتجاه هذه الطرق لتحقيق منافع مادي في الفترات السابقة.

كما يلاحظ أن امتداد القرى يتم بكثافات مباني منخفضة وكثافة استغلال أراضي أقل بكثير عن النمو العشوائي الحضري الذي يتم بكثافات عالية ، وذلك لاختلاف ظروف المعيشة وأساليب الحياة في كل من الريف والحضر مما يترتب عليه المزيد من الامتدادات العشوائية وتبوير مساحات أكبر تحيط بالمنزل الريفي .ولهذا فإن حجم النمو العشوائي في القرى لا يقل في أهميته عن النمو العشوائي في المدن .

4- البعد الاقتصادي:

يترتب على الامتداد العمراني ارتفاع تكلفة البنية التحتية والخدمات العامة ، وعدم كفاية مصادر الطاقة ، والتفاوت في توزيع الثروة، والتأثير على الحياة البرية والنظم الحيوية، وفقدان الأراضي الزراعية وارتفاع درجة الحرارة وتلوث الهواء والتأثير السلبي على كمية ونوعية المياه، والتأثير على الصحة العامة. (Bhatta, 2010, P. P.29-36)

كما يترتب على الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ، نتيجة لفقدان نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الخصبة ، مما يترتب عليه من خسائر اقتصادية للفلاحين ، حيث أن الزراعة هي المصدر الأساسي لدخولهم ومن ثم يجبرون على البحث عن وظائف أخرى ، هذا اذا ما أتاحت في الأساس، وكذلك خسارة اقتصادية على المستوى الوطني نتيجة لعدم توفر الأمن الغذائي، والاعتماد على استيراد المتطلبات الزراعية من الدول الأخرى نتيجة لفقدان الظهير الزراعي. (Zika, n.d., P.212)

ويؤدي الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية إلى فقدان فرص عمل في القطاع الزراعي ، ففقدان كل فدان ينجم عنه خسارة فرصة عمل بشكل مباشر و 0.7 فرصة عمل بشكل غير مباشر، وهذا يعني أن فقدان 60.000 فدان سنوياً يؤدي إلى بطالة 100.000 نسمة بشكل مباشر وغير مباشر. (EI- Hefnawi, 2006,P.5).

كما يمكن ملاحظة أن غالبية البور العشوائية بالمدن العواصم هي في الحقيقة عبارة عن وحدات ريفية اندمجت في النسيج العمراني للمدينة مع مرور الزمن، وهذا ما يعرقل مشاريع التخطيط الحضري، زد علي هذا أن البناء علي الأرض الزراعية بدون الأخذ في الاعتبار للخطة العمرانية للمدينة قد أضاف إلى المدينة مساحات عمرانية جديدة لا تتحملها طاقة الخدمات الموجودة . كما أن ضياع الأرض الزراعية قد غير من التركيب الاقتصادي للسكان، وهذا يتضح في الأنشطة الاقتصادية لسكان ضواحي المدينة حيث تقل بشكل ملحوظ نسبة السكان العاملين في الأنشطة الزراعية في القرى المتاخمة للمدينة، وعلي العكس تزيد نسبة الأنشطة الثنائية والثلاثية. (عسكورة، 2005، ص 166)

ولا شك أن الامتداد العمراني على الأرض الزراعية له أسبابه الاقتصادية أيضاً والتي من بينها: انخفاض إنتاجية الأرض الزراعية ، والرغبة في الشراء عن طريق تبوير الأراضي الزراعية أملاً في تقسيمها وبيعها على أنها أراضي مبان بمبالغ طائلة تفوق أضعافاً مضاعفة لأسعار الأرض الزراعية ، وأيضاً ارتباطها بارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن القائمة ، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية بالمدن ، جميعها تؤكد العامل الاقتصادي للمشكلة.

5- البعد السوسيو تاريخي:

قامت القرية المصرية منذ فجر التاريخ وعلى مر العصور بمد الدولة بحاجاتها من أسباب الرفاهية، ومساهمتها في الإنتاج القومي، وتدعيم قوتها، وبناء مشروعاتها، دون أن تلقى عوضاً عادلاً يحفظ لسكانها كرامة العيش. فلقد نمت القرية على مر العصور نمواً عشوائياً دون أي توجيه أو تخطيط، على الرغم من أن التجمعات الريفية تمثل نسبة كبيرة تزيد عن نصف سكان جمهورية مصر العربية. وقد ظلت تلك المجتمعات حقة كبيرة من الزمن تعاني من مشكلات عمرانية واجتماعية واقتصادية، نظراً لتركيز الاهتمام وتوجيه الاستثمارات للمدينة وإهمال القرية مما أدى إلى تراكم تلك المشكلات بها وتفاقمها. (علي، 2006، ص93)

وقد ظل النظام الإشتراكي الذي كان سائداً في مصر قبل التحول إلى النظام الرأسمالي حتى الآن يتحكم في العلاقة بين المالك والمستأجر، والتي جمدت القيمة الإيجارية للوحدات السكنية التي أنشئت قبل عام 1996 مع أن الدولة تطبق النظام الرأسمالي في خططها الاقتصادية الأمر الذي أعاق ويعيق تحقيق الإستراتيجية القومية للتنمية العمرانية ودفعها خارج الوادي الضيق ، ونتج عن ذلك توفير مساحات كبيرة من الأراضي في المدن الجديدة للإستثمار العقاري للفئات القادرة والتي لا تعاني من أزمة إسكانية بينما السواد الأعظم من الشعب ظل مكانه في الأحياء المكدسة في المدن والقرى لا يجد لنفسه فرصة الخروج منها الأمر الذي زاد من الأعباء الإستثمارية القومية المترتبة على زيادة الكثافات السكانية التي تسببت في التلوث البيئي والتخلف الإجتماعي والتدهور الصحي والتسيب الأمني . بالإضافة الى المشاكل المرورية والإقتصادية والنفسية الناتجة عن التزاحم ، فقد أعطت الدولة أصحاب الإستثمارات العقارية الفرصة لزيادة الإرتفاعات في المباني بحوالي ثلاث

أضعاف الارتفاعات التي كانت سائدة في الأحياء الجديدة في القاهرة مثلاً حتى ازدحمت مناطق متميزة مثل أحياء الزمالك وجاردن سيتي والمعادي وظلت شوارعها بنفس السعة الضيقة التي كانت تخدم القصور والفيلات في هذه الأحياء، و في أحياء المهندسين ومدينة نصر ومصر الجديدة حتى سمحت الدولة بزيادة الارتفاعات ثلاث أضعاف ما كانت عليه وذلك بحجة مواجهة أزمة الإسكان الأمر الذي أدى إلى الارتفاع الجنوني في أسعار الأراضي ودخول فئات جديدة في مجال الاستثمار العقاري بهدف التربح السريع مستخدمة قروض البنوك في هذه المشروعات، واستطالت هذه البني خاصة في منطقة المعادي حتى ارتفعت الأبراج إلى أكثر من عشرين طابقاً مشكله بذلك أسوأ تكوينات عمرانية تشهدها العاصمة. (ابراهيم ، 2000، ص 4)

وظهرت المناطق العشوائية في مصر منذ عام ١٩٥٠ حيث حدثت تعديلات تدريجية على الأراضي الزراعية، وزادت في نهاية الخمسينات مع بداية الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى بعد البدء في برنامج التصنيع الأول لتركز فرص العمل والصناعات والخدمات بهذه المدن وكنتيجة لمشكلة الإسكان . وقد نمت المناطق العشوائية بالقاهرة الكبرى نمواً سريعاً في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي ، حتى بلغت نسبة الوحدات السكنية غير الرسمية نحو ٨٤ % من جملة ماتم إنشاؤه في العاصمة . وغالباً ما تمتد المناطق العشوائية على الأراضي الزراعية حيث يتحول سنوياً حوالي ٤٨٠ فدان من أجود الأراضي الزراعية في مصر للإستعمال العمراني الذي إتسم أغلبه بالنمو العشوائي، كما تنشأ المناطق العشوائية بالقرب من المناطق الصناعية كما في منطقة حلوان وشبرا الخيمة بالقاهرة الكبرى ، أيضاً توجد مناطق عشوائية داخل المدن ذات أصل ريفي زحفت عليها المدن وابتلعتها ونمت حولها وأصبحت جزءاً من نسيجها العمراني ، ويطلق عليها الجيوب الريفية، ولكن ظلت على حالتها الريفية فإتسم مظهرها بالعشوائية. (نظمي وآخرون، 2007، ص 159)

وانتقلت العدوى بالتالي إلى المدن الرئيسية في الأقاليم حتى امتد العمران فيها ليلتهم القرى الزراعية القريبة منها مكونة بذلك تجمعات عمرانية سرطانية تأكل الرقعة الزراعية بمعدل متزايد عدده 60 ألف فدان في العام والمنتظر أن تغطي كل أنحاء دلتا النيل الزراعية عام 2035 إذا سار العمران بنفس المعدلات . وقد حذر الخبراء من هذه النتيجة المتوقعة ، ففي عام 1961 حذر الخبراء من إنشاء طرق سريعة في المناطق الزراعية تجنباً من الجذب العمراني الذي سوف يتبعها ، كما اعترض الخبراء في نفس الوقت على إقامة الجامعات الإقليمية على الأراضي الزراعية وضرورة دفعها الى أطراف الوادي حتى تجذب إليها السكان والإسكان وتمتد بلا حدود على الأراضي الصحراوية . وهكذا حاول الخبراء الدوليون من المصريين التأثير على القرارات السياسية التي كانت تسعى دائماً إلى مواجهة المشاكل الآنية دون النظر إلى الآثار المستقبلية ، الأمر الذي أدى إلى التضخم العمراني في الوادي الضيق لدرجة كبيرة انتقلت آثاره الى القرى الريفية التي تحولت إلى مدن صغيرة ارتفعت فيها العمارات عندما توفرت فيها المياه والكهرباء الأمر الذي تبعه بالتالي الإحتياج الى شبكات الصرف الصحي التي امتدت في الشوارع الضيقة للقرى الزراعية الأمر الذي كبد الدول المليارات من الإستثمارات. (ابراهيم ، 2000، ص 4)

ومع تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٧٤ م ويزوغ العديد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت تلك الفترة، كهجرة الفلاح لأرضة ومهنته بحثاً عن دخل أكبر في دول النفط الصاعدة ليعود ويوظفه في نمط استهلاكي بداية من تحويل مسكنه بما لا يتلاءم مع احتياجاته ومتطلبات حياته التي اختلف نهجها من الإنتاج إلى منافسة المدينة في الاستهلاك، ولتسود الريف المصري عشوائية من المباني الخرسانية التي شوهدت في سنوات قليلة عمارة القرية المميزة، فأصبحت امتداداتها (الرأسية والأفقية) تتشابه تماماً عشوائيات المدينة المعاصرة، فضلاً عن المتغيرات السلبية المصاحبة لذلك ، ولتتحول عناصر الوحدة الإنتاجية بالمنزل إلى نوع من أنواع التخلف مما جعل المسكن الريفي يتحول مع نهايات القرن العشرين المصاحبة لبدء عصر العولمة إلى وحدة استهلاكية، وقد ترتب على ذلك عدة تغيرات بالمسكن الريفي كان من أبرزها: (هيبية، وخورشيد، 2007، ص ص 373-380)

1- التحول من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة الزوجية بما يعنيه ذلك من الحاجة إلى عدد مضاعف من المساكن، كما كسر ذلك الروابط

العائلية التي كانت تنمي عملية الإنتاج المشترك داخل الأسرة الممتدة بمسكنها التقليدي، وقد أدى ذلك إلى محدودية الفراغات المتاحة في المساكن الريفية الجديدة التي تحاكي مساكن الحضر، حيث اقتصر على فراغ النوم والمعيشة، وانعدم أو كاد أن ينعدم الفراغ المخصص للزائرين والضيوف حيث قلت الروابط الاجتماعية التي كانت سائدة لقرون عدة.

2- نتيجة للدعاء بأن كل ما يمثله الماضي هو تخلف بما فيه من امتلاك للحيوان داخل المنزل والإنتاج المنزلي من تربية للدواجن والإعداد لبعض الصناعات الزراعية المرتبطة بذلك، بل وتخطي الأمور لحدود ذلك بالكف عن إعداد الخبز داخل المسكن بالحصول على الغذاء الرئيسي ممثلاً في رغيف الخبز من أماكن البيع التي انتشرت، اختفت عناصر كالحظيرة والفناء والفرن وغيرها، ليصبح منزل الفلاح المصري المعاصر منزلاً مستهلكاً، ويضيف بذلك أعباء مالية كثيرة فوق كاهله، فضلاً عما يسببه ذلك من قصور على المستوى القومي من انخفاضه من الناتج الإجمالي القومي للتحوّل من الإنتاج إلى الاستهلاك وعدم الوصول حتى لمرحلة الاكتفاء الذاتي، وفي عديد من النماذج المنفذة . في فترة الستينيات تم تعديل النماذج لتتحوّل الفراغات المنتجة إلى فراغات أخرى مستهلكة.

3- نتيجة لاستخدام مواد البناء التي توفرت في تلك الفترة من أسمنت وخرسانات وطوب أحمر وغيرها، اختلفت أنماط المباني من حيث الارتفاعات، فبدأ الريف المصري يعرف المباني المتعددة الأدوار والتي تمثل بالنسبة لقاطنيها في هذا العصر قمة التفاخر والتباهي دون النظر لأبعاد ذلك الحضري والتنظيمية، فضلاً عن الأبعاد البيئية والمناخية السيئة التي تسود نتيجة لذلك.

4- اختلف توزيع عناصر المسكن في الريف، حيث لم يعد يعكس المتطلبات الاجتماعية للفلاح النابعة من العادات والتقاليد، فضلاً عن تعاليم الدين من علاقات اجتماعية خاصة وعلاقات للجوار وغيرها، حيث مسكن المدينة الحديث الذي يستوحي تصميماته من الفكر الغربي) حيث نجد فراغ المعيشة المنفتح أمام مدخل الوحدة مباشرة حيث البديل

عن فراغات الطعام والمعيشة واستقبال الزائرين)، فكانت أن ظهرت تلك المساكن في الريف كمسوحات هدمت كل القيم والمفاهيم والمعايير التي كانت سائدة، وأوجدت هذه الهوة الواسعة بين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه الإنسان الريفي حيث العادات والتقاليد والحاجة الماسة إلى الإنتاج المستمر.

ومع تزايد معدلات الهجرة الريفية- الحضرية ومع التحولات الاقتصادية والثقافية التي شهدتها مصر فقد شهدت المناطق الريفية تحولات عديدة غيرت من الأنماط الريفية المميزة كان من أهمها تضاول الدور الإنتاجي للأسر الريفية ، وتدهور قيمة العمل الإنتاجي الزراعي وما يرتبط به من قيم التعاون والإستقرار والتعلق بالأرض ، وتبديد خصوبة الأرض وتلويثها بالإفراط في إستخدام المخصبات والمبيدات الكيماوية ، وتغير أنماط البناء الريفية التقليدية، والتحول في الأنماط السلوكية وتغليب ثقافة الإستهلاك عن قيم العمل المنتج، و إجماع الطبقات المتعلمة من أبناء الريف عن العمل الزراعي أو الإسهام في تنمية مجتمعاتهم المحلية ، وظهور إستخدامات غير زراعية للأراضي الزراعية مثل التجريف والبناء خاصة على الأراضي القريبة من المدن أو القرى الكبرى.(الباشا، منى ، 2005، ص5)

أي أن ما حدث بالمعمور المصري هو ما يمكن وصفه بتحضر القرية وتريف المدينة نتيجة لعوامل عديدة من أبرزها وسائل الاتصال والمواصلات والتواصل المستمر بينهما ، وما ترتب على ذلك من تغير قيمى ، حيث احتلت القيم الاقتصادية قمة الهرم القيمي وتراجعت القيم الاجتماعية، والتي من أبرزها فيما يتعلق بموضوع الدراسة التغير في القيمة الاجتماعية للأرض بشكل كبير، وتدني العمل الزراعي ، كلها جعلت من السهولة التفريط في الأرض الزراعية بالتبوير أو البيع أو التعدي.

ولا نعني في هذا الإطار أن الأبعاد السابقة التي تم عرضها، وغيرها كالأبعاد البيئية والأمنية، منفصلة أو أن أحدهما أهم من الآخر لكنها متداخلة أفرزت بدورها ما شهدناه من موجة البناء على الأراضي الزراعية ، وفي ضوء ذلك فإن أي حل للمشكلة لا بد أن يأخذ في اعتباره كافة الأبعاد المذكورة ولا يقتصر فقط على الحل الأمني .

ثامناً: الإجراءات المنهجية:

تعد هذه لدراسة من الدراسات الوصفية ، التي تهدف إلى وصف الحالة الراهنة للتعدي على الأراضي الزراعية ، ولاتمام ذلك ، كان من الضروري وجود تعدد منهجي في الدراسة حيث اعتمدت الدراسة على الأساليب الكمية والكيفية على النحو التالي:

- 1- المسح الاجتماعي بالعينة لعينة عمدية من أرباب الأسر الذي بنوا على الأراضي الزراعية بالريف والحضر.
- 2- الطريقة المقارنة : حيث تم المقارنة بين عينتين هما العينة الريفية والعينة الحضرية في كافة أبعاد الدراسة.
- 3- تحليل الاستجابات المثيرة للاستبصار التي سجلها الباحث والتي تم تداولها أثناء اجراء الدراسة الميدانية .

وتم جمع البيانات بالاعتماد على استبانة طبقت عن طريق المقابلة الشخصية على عينة من أرباب الأسر الذين تعدوا بالبناء على الأرض الزراعية ،وقد مر إعداد الاستبانة بالمراحل التالية:

- 1- تم إجراء مقابلات مفتوحة مع العديد ممن تعدوا على الأراضي الزراعية وتوضيح موقفهم إزاء ذلك من حيث الأسباب والنتائج .
- 2- تم إعداد الاستبانة بشكل مبدئي ، في ضوء المقابلات المفتوحة ، وفي ضوء ملاحظات الباحث للجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة ، واستعراض الأدبيات السابقة.
- 3- تم الاعتماد على الصدق الظاهري لقياس صدق الأداة ، حيث عرضت الاستبانة على ستة محكمين متخصصين في علم الاجتماع للتعرف على مدى ملاءمة الاستبانة لموضوع البحث، ومدى ملاءمة الفقرات الواردة في الأداة ، ومدى شموليتها لقياس الظاهرة المعنية ، ومدى وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية. وقد اتفق المحكمون على ملاءمة معظم بنود الاستبانة حيث تراوحت نسب اتفاقهم بين 68% إلى 91%. وتم تعديل الأسئلة التي قلت نسبة الاتفاق عليها عن 75%.

4- كما قام الباحث بقياس صدق الاستبانة عن طريق تطبيقها على عينة استطلاعية من أرباب الأسر الذين تعدوا على الأراضي الزراعية بلغ عددهم 24 مبحوثاً، وأظهرت النتائج تمتع الاستبانة بدرجة ثبات عالية حيث بلغت قيمة الثبات بطريقة ألفا لكرونباخ للاتساق الداخلي، وقد بلغت قيمة معامل الثبات 0.87.

5- تشكلت الاستبانة في صورتها النهائية من المحاور التالية:

أ- البيانات الأولية.

ب- البيئة السكنية السابقة على التعدي على الأرض الزراعية.

ت- البيئة السكنية المتشكلة نتيجة للتعدي على الأرض الزراعية .

ث- الأسباب والآثار المترتبة على التعدي على الأرض الزراعية.

تاسعاً: مجالات الدراسة:

1- المجال المكاني: وقع اختيار الباحث على مركز أبوحمص بمحافظة

البحيرة ليكون بمثابة المجال المكاني للدراسة، وذلك لكونه يمثل محل إقامة الباحث ، حيث تمكنت من متابعة ما يحدث من تغيرات به على كافة المستويات ، خاصة ما يتعلق بموضوع الدراسة .

ويقع مركز أبوحمص في منتصف محافظة البحيرة تقريباً، حيث يحده من الشمال مركزا ادكو ورشيد، وجنوباً مركزا أبو المطامير وحوش عيسي، وشرقاً مدينتا دمنهور والمحمودية، وغرباً مركز كفر الدوار، وتخترق ترعة المحمودية مركز أبوحمص من الشمال الشرقي إلى غرب المركز. و تبلغ مساحة مركز أبوحمص 527.33 كم² وتمثل 5.78 من إجمالي مساحة محافظة البحيرة. ويتكون مركز أبوحمص إدارياً من مدينة أبوحمص وسبع قري تابعة هي كالأتي: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، محافظة البحيرة)

أ- قرية جواد حسني: وتضم سبع نواح: (جواد حسني، وزاوية نعيم، والصخرة، ودير أمس، والزرقة، وكفر حصام، والجرن، والجرادات).

ب- قرية دمسنا: وتضم سبع نواح: (القروي، وكفر عزاز، وأبو الخزر، ومنشأة الوكيل، وسحالي، وبرسيق، ودمسطا).

ت- قرية بركة غطاس: وتضم خمس نواح: (بركة غطاس, والغابة,
والحرفة, ودسونس, وأمين باشا).

ث- قرية بسنتواي: وتضم ثلاث نواح: (بسنتواي, والنخلة البحرية,
وطلعيات حلق الجمل).

ج- قرية بلقطر: وتضم ثلاث نواحي: (بلقطر الشرقية, وروضة
خيرى, وبلقطر الغربية).

ح- قرية كوم القناطر: وتضم ثلاث نواح: (كوم القناطر, وقافلة,
ومحلة كيل).

خ- قرية بطورس: وتضم ناحيتين: (بطورس, والزيني).

وقد بلغ اجمالي عدد سكان مدينة أبوحمص وفقاً لتقديرات مركز
المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس مدينة أبوحمص في عام 2013
(45031) نسمة ، وجمالي سكان قرية محلة فقط بدون توابعها (40) تابعاً
للقرية (3133) نسمة .(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بأبوحمص
2013) ، وتوضح مساحة الأراضي الزراعية بمركز أبوحمص وفقاً للجدول
التالي:

جدول (1) إجمالي مساحة الأراضي بمركز أبوحمص بالفدان حسب الموقف في
2013/6/30

الاجمالي		اراضي بور		اراضي منزرعة		الوحدة المحلية
%	ك	%	ك	%	ك	
100	955	21.78	208	78.2	747	مدينة أبوحمص
100	9275	14.53	1348	85.47	7927	بطورس
100	7070	6.86	485	93.14	6585	بلقطنر
100	26001	25.49	6628	74.51	19373	بسننواى
100	19633	14.5	2847	85.5	16786	بركة غطاس
100	12051	10.06	1211	89.95	10840	جواد حسني
100	8324	12.3	1024	87.7	7300	دمسنا
100	13949	11.33	1581	88.67	12368	كوم القناطر*
100	97258	15.76	15332	84.24	81926	اجمالي المركز

*تتبع قرية محلة كيل (المجال المكاني للدراسة) قرية كوم القناطر

المصدر: الإدارة الزراعية بأبوحمص ، 2013، والنسب المئوية من حساب الباحث

يوضح جدول (1) وجود نسبة كبيرة من الأراضي البور (غير المنزرعة) في مدينة أبوحمص تقدر (21.78%) من إجمالي مساحة الأراضي بالمدينة، وهذه الأرض قد يكون تم تبويرها لتحويلها إلى أرض مباني، وبغض النظر عن السبب وراء التبوير، فإنه يمكن الاستفادة منها في حل مشكلة الاسكان لفترات مستقبلية بعيدة، كما تشير البيانات أيضاً إلى وجود نسبة من الأراضي البور في القرى الأم وتوابعها، أرى أنه يمكن الاستفادة منها مستقبلاً عند اكتمال مشروع الأحوزة العمرانية للقرى الذي أعدته الهيئة العامة للتخطيط العمراني.

2- المجال الزمني : استغرقت الدراسة الميدانية قرابة الشهرين في الفترة (من بداية شهر مايو 2014 وحتى منتصف شهر يونيو 2014). وقد استعان الباحث بأحد الزملاء الباحثين للمساعدة في تطبيق الاستبانات لاختبار الثبات وكذلك بعد إعدادها في صورتها النهائية .

3- المجال البشري : نظراً لأن المركز يوجد به نمطان من المجتمعات هما المجتمعات الريفية المتمثلة في القرى والعزب والكفور والنجوع،

والمركز الحضري المتمثل في مدينة أبوحمص وهي تعد من المدن صغيرة الحجم، فقد وقع اختياري على قرية "محلة كيل" كنموذج للمجتمع الريفي ، ومدينة أبوحمص كنموذج للمجتمع الحضري، روعي في العينة أن تشمل المناطق المختلفة للامتدادات العمرانية ، وبالتالي اشترط في المبحوث بناءه على الأرض الزراعية وإقامته في المسكن . وأن يكون رب الأسرة، ونظراً لعدم وجود حصر دقيق لحالات التعدي ، فقد اعتمدت على عينة عمدية .ونظراً لحساسية الموضوع ، فقد واجه الباحث رفضاً من البعض ، خاصة من سكان المدينة ، وقد استطاع الباحث استيفاء استبانات قدرها(70) من القرية و(120) من المدينة ليصبح اجمالي الاستبانات الصالحة(190) ، لتمثل بذلك (190) حالة تعد على الأرض الزراعية في الريف والحضر.

عاشراً تحليل وتفسير البيانات:

1- البيانات الأولية:

جدول (2) السن

الاجمالي	مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
7.9	15	4.2	5	14.3	10	أقل من 20
29.5	56	30.8	37	27.2	19	20-30
33.2	63	31.7	38	35.7	25	30-40
15.3	29	11.7	14	21.4	15	40-50
10.5	20	15.8	19	1.4	1	50-60
3.6	7	5.8	7	0	0	60 سنة فأكثر
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=21.72 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.32 علاقة توافقية ضعيفة

يوضح جدول(2) توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية، حيث جاء في مقدمة الفئات العمرية فئة الثلاثينيات بنسبة (33.2%) من اجمالي العينة ، ثم فئة العشرينيات بنسبة (29.5%) ، ثم فئة الأربعينيات بنسبة (15.3%) ، وهو ما يوضح أن معظم أفراد العينة في مرحلة الشباب ، الأمر

الذي يشير إلى إحدى خصائص هذه المرحلة وهو الرغبة في الانتقال والتغيير وحب المغامرة ، تلك السمة التي تقل كلما انتقلنا إلى الفئات العمرية الأعلى. كما تشير العينة إلى وجود نسبة لا يستهان بها قدرها (7.9%) ممن تقل أعمارهم عن عشرين سنة ، وكذلك فئة كبار السن (3.6%) وهذا قد يظهر أن الاعتداء على الأراضي الزراعية لم يرتبط بفئة عمرية دون غيرها ، وإنما هي ظاهرة عامة اجتاحت المجتمع المصري ، وإن كان الاقبال عليها يزداد في مرحلة الشباب. كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين عينة القرية والمدينة ، حيث يشير ذلك إلى أحد الفروق الريفية – الحضرية المتمثلة في انخفاض الرغبة في الانتقال والتغيير في الريف مقارنة بارتفاعها في المدينة.

جدول (3) الحالة التعليمية

الاجمالي	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	%	ك	%	ك		
5.3	10	1.7	2	11.4	8	أمي
4.7	9	1.7	2	10.0	7	يقرا ويكتب
23.7	45	9.2	11	48.6	34	دون المتوسط
40.5	77	51.7	62	21.4	15	متوسط
22.6	43	32.5	39	5.7	4	جامعي
3.2	6	3.3	4	2.9	2	فوق جامعي
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 2 = 68.55 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.51 علاقة توافقية متوسطة

يوضح جدول (3) توزيع أفراد العينة وفقاً للحالة التعليمية ، حيث تشير البيانات إلى أن معظم أفراد العينة حاصلين على مؤهلات دراسية متوسطة فأعلى ، وجاءت نسبة الحاصلين على مؤهلات متوسطة في المقدمة بنسبة (40.5%) ، وهو ما قد يشير هنا إلى أنه بالرغم من المفترض أن تكون فئة المتعلمين أكثر وعياً بالحفاظ على الأراضي الزراعية ، إلى أن البيانات تظهر إلى تغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة ، وهو ما يؤكد وجود نسبة لا يستهان بها من الجامعيين (22.6%) والحاصلين على مؤهلات فوق جامعية (3.2%). كما يظهر التحليل الإحصائي وجود فروق ذات دلالة إحصائية،

وعلاقة توافقية متوسطة بين الحالات التعليمية في عيني الدراسة ، حيث يلاحظ ارتفاع المستوى التعليمي لعينة المدينة مقارنة به في عينة القرية ، فعلى الرغم من حرص سكان القرية في الفترات الأخيرة على تعليم الأبناء، إلا أنه من الملاحظ ارتفاع نسبة التسرب والاتجاه إلى العمل الحرفي أو إلى العمل في الشركات الصناعية في برج العرب أو الإسكندرية أو في مركز حوش عيسى القريب.

جدول (4) العمل

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
31.1	59	29.2	35	34.3	24	بالقطاع الحكومي
26.3	50	23.3	28	31.4	22	فلاح
14.7	28	16.7	20	11.4	8	حرفي
14.2	27	16.7	20	10.0	7	اعمال حرة
12.1	23	11.7	14	12.9	9	بالقطاع الخاص
1.6	3	2.5	3	-	-	بالمعاش
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2.49 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.34 علاقة توافقية ضعيفة

تشير البيانات الواردة في جدول (4) إلى توزيع الباحثين وفقاً للعمل ، حيث جاء في المقدمة العاملون في القطاع الحكومي بنسبة (31.1%) ، وهو ما يزال من وجهة نظر سكان القرية المدروسة وفقاً لملاحظات الباحث القطاع الأمن والمفضل ، والذي يسعى إليه الجميع ، حتى ولو لم تتناسب مؤهلاتهم مع الوظائف المعلن عنها ، فقد عاصر الباحث مؤخراً إعلاناً عن حاجة إحدى القطاعات الحكومية عن عمال حاصلين على الشهادة الإعدادية فأقل ولاحظ تهافت الكثيرين ممن يحملون شهادات متوسطة على التقديم رغبة منهم في الحصول على فرصة عمل دائمة تساعدهم على الحياة ، بما يعكس ضمناً عزوف نسبة كبيرة منهم عن العمل الزراعي واللجوء إلى أعمال أخرى. وجاءت في المرتبة الثانية نسبة الفلاحين (26.3%) ، وهو ما قد يرجع إلى أن مركز أبوحمص بقطاعية الريفي (القرى والعزب والكفور والنجوع) والحضري (مدينة أبوحمص) يغلب عليها الطابع الريفي، كما هو حال معظم

المدن صغيرة الحجم في المعمور المصري، ثم جاءت نسبة العاملين في الأعمال الحرفية في المرتبة الثالثة بنسبة (14.7%) وهو ما يشير بدوره إلى اكتساب القرية خصائص الحضرية ، فقد لاحظ الباحث انتشار الورش في القرية مؤخراً خاصة في الامتدادات العمرانية الجديدة ، كما سيتضح لاحقاً، وجاءت بعد ذلك نسبة أصحاب المهن الحرة (14.2%) وقد يكون ذلك نتيجة إلى تخصيص جزء من المبنى المقام لممارسة هذه الأعمال كمحال لبيع الخضروات والفواكة أو مستلزمات الانتاج الزراعي من مبيدات وأسمدة أو محلات ملابس وغيرها. ، ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القرية والمدينة في ذلك ، وهو ما يؤكد ما سبق أن ذكر من التقارب في المهن بين القرية والمدينة ، وبالتالي اكتساب القرية خصائص حضرية ، والمدينة خصائص ريفية.

جدول (5) متوسط الدخل الشهري للأسرة

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محطة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
18.4	35	15.8	19	22.9	16	أقل من 500 جنية
22.6	43	16.7	20	32.9	23	500-1000
27.5	33	15.0	18	21.4	15	1000-1500
17.9	34	20.0	24	14.3	10	1500-2000
13.1	25	17.5	21	5.7	4	2000-2500
6.3	12	8.3	10	2.9	2	2500-3000
4.2	8	6.7	8	-	-	3000 جنية فأكثر
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=19.61 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق=0.2 علاقة توافقية ضعيفة

يوضح جدول (5) توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتوسط الدخل الشهري، ، حيث جاء في مقدمتهم من يحصلون على متوسط دخل شهري (1000-1500) بنسبة (27.5%) ، ثم من يحصلون على (500-1000) بنسبة (22.6%) ، والأقل من (500) جنيهاً بنسبة (18.4%) ، وهو ما يشير بدوره إلى انخفاض متوسط الدخل الشهري لعينة الدراسة مقارنة بما يسمى بالحد الأدنى للأجور الذي تطالب به العديد من الجهات في الفترة الأخيرة، وقد يرجع

ذلك إلى أن معظم أفراد العينة لا يعملون بالقطاع الحكومي – رغم تطلعهم إلى ذلك – وهو ما وصفه أحد الباحثين بقوله: " بأنهم أرزقية يوم فيه ويوم مفيش وكله على الله". ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط الدخل الشهري بين القرية والمدينة لصالح سكان المدينة ، وفي هذا الصدد يرد وصف أحد الباحثين من المدينة ذلك بقوله " في الفلاحين تقدر تعيش بأقل دخل لأن كله من الغيط وكل حاجة رخيصة ، أما في المدينة كل حاجة بقرشك".

جدول (6) الحالة الاجتماعية

الاجمالي	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
16.8	32	22.5	27	7.1	5	أعزب
72.1	137	63.3	76	87.2	61	متزوج
3.2	6	5.0	6	-	-	مطلق
7.9	15	9.2	11	5.7	4	أرمل
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 14.2 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.26 علاقة توافقية ضعيفة

توضح البيانات الواردة في جدول (6) توزيع الباحثين وفقاً للحالة الاجتماعية ، حيث جاءت نسبة المتزوجين في المقدمة (72.1%) ، مما قد يرجع إلى الزواج المبكر في عينة الدراسة ، خاصة وأن نسبة كبيرة منهم حاصلون على مؤهلات متوسطة أي في مرحلة مبكرة ، أو اتجه بعضهم إلى الأعمال الحرفية مبكراً، ثم جاءت نسبة العزاب لتمثل (16.8%) ، ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عيني القرية والمدينة، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المتزوجين في عينة القرية عنها في المدينة ، مما قد يرجع إلى الأسباب سالفة الذكر.

جدول (7) عدد الأبناء

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
16.8	32	22.5	27	7.1	5	0
23.2	39	27.5	33	8.6	6	2-1
49.5	94	45.0	54	57.1	40	4-3
22.6	16	1.7	2	20,0	14	6-5
3.7	7	33.3	4	4.3	3	8-7
1.0	2	-	-	2.9	2	9 فاكتر
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 2= 35.6 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.42 علاقة توافقية متوسطة

يشير جدول (7) إلى عدد أبناء المبحوثين ، حيث كان ما يقرب من نصف العينة (49.5%) لديهم (4-3) أبناء ، وهو ما يشير إلى كبر حجم أسر المبحوثين عامة ، خاصة في القرية ، حيث أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في ذلك بين عينة القرية وعينة المدينة ، ولعل ذلك يبرز أحد الفروق الريفية الحضرية وهو كبر حجم الأسرة في المجتمع الريفي مقارنة بنظيرتها في المجتمع الحضري ، وقد ينعكس ذلك على معدل التزاوج ، كما سيتضح في الجداول اللاحقة.

جدول (8) نمط الأسرة التي كان يسكن معها المبحوث قبل البناء على الأرض الزراعية

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
75.8	144	85.8	103	58.6	41	ممتدة
24.2	46	14.2	17	41.4	29	نووية
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 2= 17.91 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.29 علاقة توافقية ضعيفة

يوضح جدول (8) نمط أسرة المبحوث قبل البناء على الأرض الزراعية ، حيث لوحظ أن حوالي ثلاثة أرباع أسر العينة (75.8%) كانت

أسراً ممتدة ، وهو ما يعكس الطابع الريفي لمركز أبوحمص بشكل عام ، حيث لاحظ الباحث أن ذلك قد يرجع بدوره إلى مشكلة الاسكان ، حيث يقيم الأبناء المتزوجون معاً في مسكن واحد ومعيشة مشتركة ، وقد لاحظت أن ذلك الأمر اختلف تماماً بعد موجة البناء ، حيث زادت الأسر النووية ، تلك الحالة التي وصفت بالقول " بنوسع لبعض وكل واحد فينا يشوف حاله، فبعد ما كنا كلنا مزنوقين ، بقى لكل واحد فينا بيت " . ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين في هذا الصدد، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الأسر الممتدة في عينة القرية عنها في المدينة.

جدول (9) ملكية أرض زراعية

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
35.8	68	55.0	66	2.9	2	لا يملك اراضي زراعية
14.7	28	8.3	10	25.7	18	اقل من فدان
32.1	61	12.5	15	65.7	46	3-1
10.0	19	13.3	16	4.3	3	6-3
5.3	10	7.5	9	1.4	1	10-6
2.1	4	3.3	4	-	-	عشرة أفدنة فأكثر
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2=90.2 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.57 علاقة توافقية متوسطة

يوضح جدول (9) توزيع المبحوثين وفقاً لملكية الأرض الزراعية ، حيث جاء في مقدمتها من لا يملكون أرض زراعية ، بنسبة (35.8%) ، وكذلك انخفاض حجم ملكية الأراضي الزراعية المملوكة لعينة الدراسة ، حيث أن ما يقرب من نصف العينة (46.8%) يملكون أقل من ثلاثة أفدنة ، وفي ذلك إشارة إلى تفتيت الملكية الزراعية، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية ، نظراً لزيادة عدد السكان بشكل يفوق التوسع الأفقي في الأرض الزراعية . كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين عينة القرية والمدينة في ذلك ، حيث لوحظ صغر حجم الملكيات لدى عينة القرية مقارنة بالمدينة ، وكذلك لوحظ وجود نسبة كبيرة من سكان المدينة يمتلكون أراضي زراعية مما يشير إلى أن مركز أبو حمص خاصة – والمدن صغيرة

الحجم عامة – يمارس به نشاط زراعي مكثف ، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم العينة كانت لأصحاب الامتدادات العمرانية على الأطراف ويغلب عليها الطابع الزراعي.

جدول (10) محل الإقامة السابق على البناء على الأراضي الزراعية

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
36.8	70	58.3	70	-	-	مدينة ابوحمص
35.8	68	10.0	12	80.0	56	قرية محلة كيل
16.9	32	26.7	32	-	-	قرى اخرى تابعة لمركز ابوحمص
10.5	20	5.0	6	20.0	14	عزب ونجوع تابعة لقرية محلة كيل
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 123.39 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.63 علاقة توافقية متوسطة

يشير جدول (10) إلى محل إقامة المبحوثين السابق على البناء على الأرض الزراعية ، حيث تشير إلى أنه بالرغم من كون مدينة أبو حمص مدينة صغيرة الحجم إلى أنها تمثل مركز جذب لسكان القرى والعزب والكفور التابعة للمركز ، وقد يرجع ذلك إلى توافر الخدمات التعليمية بالمدينة ، خاصة التعليم الثانوي والفني ، وصعوبة المواصلات التي تنقل الطلاب في الصباح من القرى إلى هذه المدارس ، وهو ما لاحظته الباحثة من تكديس الطلاب على الطرق سعياً إلى اللحاق بأي وسيلة للانتقال إلى المدارس الثانوية والفنية بالمدينة ، فضلاً عن أن المدينة مازالت بمثابة الحلم الذي يراود الكثيرين من سكان القرى التابعة للمركز.

وتشير البيانات كذلك إلى أن قرية محلة كيل هي بدورها نقطة جذب لسكان القرى الفرعية والعزب والكفور والنجوع التابعة لها ، حيث لاحظ الباحث حالات كثيرة من البناء ترجع لسكان وفدوا إلى القرية وقاموا بشراء قطع من الأراضي الزراعية للبناء عليها من هذه العزب والكفور والنجوع ، وبالتالي يمكن وصف هذه الحالة بأنها عبارة عن "متصل" يفسر في ضوء عوامل الجذب والطرده.

ثانياً: البيئة السكنية قبل التعدي على الأرض الزراعية:

جدول (11) نوعية المنزل السابق

الاجمالي	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
49.0	93	52.5	63	42.9	30	شقة
22.1	42	12.5	15	38.6	27	دار ريفية
10.5	20	7.5	9	15.7	11	منزل مشترك
9.5	18	13.3	16	2.8	2	غرفة مؤجرة
8.9	17	14.2	17	-	-	عمارة
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=232.27 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.4 علاقة توافقية متوسطة

توضح البيانات الواردة في جدول (11) نوعية المنزل السابق قبل الاعتداء على الأرض الزراعية ، حيث أقام ما يقرب من نصف العينة (49%) في شقق سكنية ، ثم الدور الريفية بنسبة (22.1%) ، والمنازل المشتركة بنسبة (10.5%) ، وقد يشير ذلك إلى تنوع الأنماط السكنية للمبحوثين في السابق ، كما أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة في ذلك بين عينتي الدراسة ، حيث لوحظ زيادة نسبة الدور الريفية لعينة القرية مقابل ارتفاع نسبة قاطني الشقق في السابق لدى عينة المدينة . كما تشير البيانات ضمناً إلى وجود مشكلة اسكان لدى نسبة من المبحوثين كانوا يقطنون منازل مشتركة أو غرفاً مؤجرة ، مما قد يكون بدوره أحد الأسباب التي دفعتهم إلى البناء على الأراضي الزراعية.

جدول (12) نوعية المسكن السابق

الاجمالي	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
44.2	84	14.2	17	95.7	67	ملك
28.4	54	42.5	51	4.3	3	تمليك
23.7	45	37.5	45	-	-	إيجار
3.7	7	5.8	7	-	-	مبنى حكومي
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2119.53 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.66 علاقة توافقية متوسطة

يشير جدول (12) إلى نوعية المسكن السابق على البناء على الأرض الزراعية ، حيث كان (44%) منها ملك – أي مقامة على أرض ملك المبحوث قد يكون ورثها أو بناها بنفسه – ثم التملك بنسبة (28.4%) ، ثم الايجار بنسبة (23.7%) ، وهو من الأنماط الجديدة على مدينة أبوحمص عامة ، وقد وجد مع موجة هجرة الريفيين إلى المدينة ، واستغلال البعض ذلك في إنشاء عمارات سكنية وتأجيرها. كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ، وعلاقة توافقية متوسطة بين العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ أن المسكن السابق للغالبية العظمى من عينة القرية (95.7%) كان ملكاً لهم ، وكذلك يلاحظ غياب نمط الايجار لدى عينة سكان القرية ، وهو ما عبر عنه أحد المبحوثين بقوله : " الواحد مننا ميحبش يسكن غير في ملك ، علشان يحس أنه عايش في بيته ، اما الناس اللي بتأجر دول وكأنهم قاعدين في مكان عام مش بتاعهم".

جدول (13) عمر المبنى السابق

الاجمالي	مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
15.8	30	20.0	24	8.6	6	أقل من خمس سنوات
14.2	27	15.8	19	11.4	8	5-10
13.7	26	12.5	15	15.7	11	10-15
15.3	29	18.3	22	10.0	7	15-20
30.0	57	15.8	19	54.3	38	20 سنة فأكثر
11.0	21	17.5	21	-	-	لا أعرف
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2=53.54 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.42 علاقة توافقية متوسطة

توضح البيانات الواردة في جدول (13) إلى عمر المبنى السابق قبل البناء على الأرض الزراعية ، حيث جاءت المباني التي تزيد أعمارها عن عشرين سنة بنسبة (30%) ، مما يشير إلى قدم هذه المباني ، خاصة لدى عينة القرية مقارنة بحداتها لدى عينة سكان المدينة ، فقد أشار التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين في ذلك.

جدول (14) طبيعة الأرض المبني عليها المبني السابق

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
61.6	117	43.3	52	92.9	65	ملك
16.8	32	22.5	27	7.1	5	اصلاح زراعي
5.8	11	9.2	11	-	-	ايجار
5.3	10	8.3	10	-	-	وضع يد
10.5	20	16.7	20	-	-	لا اعرف
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 59.09 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.45 علاقة توافقية متوسطة

تشير البيانات الواردة في جدول (14) إلى أن النسبة الغالبة (61.6%) من الأراضي التي بنيت عليها المباني السابقة هي أراضي تملك، ثم جاءت أراضي الإصلاح الزراعي في المرتبة الثانية بنسبة (16.8%) ، وقد يرجع ذلك إلى أن نسبة كبيرة من الأراضي في الأطراف لمدينة أبوحمص هي أراضي اصلاح زراعي ، وهي تمثل الظهير الزراعي للمدينة ، ثم جاءت نسبة من لا يعرفون وضع الأرض التي بني عليها المبني السابق ، وقد يكون ذلك لكونهم مستأجرين ، أو أن ذلك لا يعينهم في حالة الشراء طالما كانت الأوراق القانونية مستوفاه. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية متوسطة بين العينتين في ذلك ، حيث أن النسبة الغالبة (92.9%) من الأراضي التي بني عليها المبني السابق في عينة القرية كانت ملكاً لهم، مقابل تنوع أنماط الأراضي في مدينة أبوحمص بين الملك والايجار والاصلاح الزراعي ووضع اليد.

جدول (15) معدل التزامح بالمسكن السابق*

الاجمالي	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
17.9	34	24.2	29	7.1	5	2-1
26.3	50	35.8	43	10.0	7	3-2
15.3	29	14.2	17	17.1	12	4-3
26.3	50	15.8	19	44.3	31	6-5
14.2	27	10.0	12	21.4	15	6فاكثر
100	190	100	120	100	70	المجموع

تم حسابة من قبل الباحث بقسمة حجم الأسرة على غرف المسكن

كا = 36.75 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.4 علاقة توافقية متوسطة

تشير البيانات الواردة في جدول (15) إلى ارتفاع معدل التزامح في المسكن السابق على البناء على الأرض الزراعية ، حيث جاءت في المقدمة من خمسة أفراد إلى ستة أفراد لكل غرفة سكنية بنسبة (26.3%) متساوية مع (2-3 غرفة) وقد يكون ذلك أحد الأسباب الدافعة إلى البناء على الأراضي الزراعية ، كما يقول أحد المبحوثين " كنا حاسين اننا قاعدين في حق (أي علبة صفيح) ومفيش حد فينا عارف ياخذ راحته وعمالين نخبط في بعض وربنا فتح علينا ووسعنا لبعض" وقد تشير تلك العبارة إلى تأثير ذلك على انعدام الخصوصية والآثار النفسية السلبية لارتفاع معدل التزامح ، وكذلك اعتبارهم أن البناء على الأرض الزراعية هو بمثابة الحل لتلك الحالة. كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعلاقة توافقية متوسطة بين العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ ارتفاع هذا المعدل في القرية بشكل ملحوظ مقارنة بالمدينة ، مما قد يرجع إلى كبر حجم الأسر الريفية مقارنة بنظيرتها في المدينة .

جدول (16) المشكلات التي واجهها المبحوث في المسكن السابق

الاجمالي		مدينة ابوحمص				قرية محلة كيل				المتغير		
لا		نعم		لا		نعم		لا			نعم	
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		%	ك
87.9	167	12.1	23	93.3	112	6.7	8	78.6	55	21.4	15	الانقطاع المستمر للمياه
84.7	161	15.3	29	55.0	114	5.0	6	67.1	47	32.9	23	عدم توافر فرص عمل
83.7	159	16.3	31	100	120	-	-	55.7	39	44.3	31	عدم كفاية الخدمات الصحية
80.5	153	19.5	37	73.3	88	26.7	32	92.9	65	7.1	5	عدم توافر الصرف الصحي
70.5	134	29.5	56	100	120	-	-	20.0	14	80.0	56	عدم توافر المدارس الثانوية
70.5	134	29.5	56	63.3	76	36.7	44	82.9	58	17.1	12	سوء العلاقة بالجيران
63.7	121	36.3	69	62.5	75	37.5	45	51.4	36	34.3	24	عدم توافر الخصوصية
62.6	119	37.4	71	92.5	111	7.5	9	11.4	8	88.6	62	صعوبة المواصلات
62.1	118	37.9	72	47.5	57	52.5	63	87.1	61	12.9	9	التلوث
54.7	104	45.3	86	35.0	42	65.0	78	88.6	62	11.4	8	العنف
45.3	86	54.7	104	17.5	21	82.5	99	92.9	65	7.1	5	الزحام
40.0	76	60.0	114	45.8	55	54.2	65	30.0	21	70.0	49	ضيق المسكن
35.3	67	64.7	123	25.8	31	74.2	89	51.4	36	48.6	34	الانقطاع المستمر للكهرباء

توضح البيانات الواردة في جدول (16) المشكلات المختلفة التي عانى منها المبحوثون في المبنى السابق ، سواء كانت متعلقة بالخدمات أو المرافق أو المشكلات الاجتماعية ، والتي قد تعد أحد الأسباب الدافعة إلى التعدي على الأراضي الزراعية بالمخالفة للقوانين والتعرض لاحتمالية الهدم والمجازفة بما لديه من مدخرات أو حتى بيع المسوغات الذهبية للزوجة أو التصرف بالحصول على قرض من الوظيفة أو الاقتراض من أحد الأقارب والمعارف ، كما يقول أحد المبحوثين : " هو يعني احنا غاويين مشاكل ، على رأي المثل ايه اللي رماك على المر غير الأمر منه" وفي ضوء ذلك جاء السؤال عن نوعية المشاكل التي عانى منها المبحوث في المبنى السابق ، وكان في مقدمتها الانقطاع المستمر للكهرباء بنسبة (64.7%) وضيق المسكن بنسبة (60%) والزحام بنسبة (54.7%).

كما يلاحظ تفاوت هذه المشكلات بين عينتي الدراسة حيث جاء في مقدمة المشكلات التي عانت منها عينة سكان القرية في المبنى السابق صعوبة المواصلات بنسبة (88.6%) ويقصد بها المواصلات المؤدية إلى المدينة ، وعدم توفر المدارس الثانوية والفنية بنسبة (80%) وهو ما يرتبط بالمشكلة

الأولى التي أشعرتهم بصعوبة المواصلات التي يعاني منها أبناؤهم حال الانتقال إلى المدينة ، وضيق المسكن (70%) وهو يرتبط بارتفاع معدل التزاحم . في المقابل ، جاء في مقدمة المشكلات التي عانت منها عينة المدينة في المبنى السابق الزحام بنسبة (82.5%) والانقطاع المستمر للكهرباء بنسبة (74.2%) والعنف الحضري الذي قد يكون عنفاً لفظياً أو مادياً متمثلاً في المشاجرات اليومية، وقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله " كل يوم نصحى على خناقة ومشاكل الناس اخلاقتها اتغيرت ومعتش حد مستحمل حد" .

جدول (17) كيفية التصرف في المسكن السابق بعد الانتقال للمسكن الجديد

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
48.4	92	48.3	58	48.6	34	تم بيعه
23.7	45	37.5	45	-	-	الغى عقد الايجار
17.4	33	58.3	7	37.1	26	ما زال في حوزته
5.8	11	8.3	1	14.3	10	تركه لاقاربه
3.7	7	5.8	7	-	-	اخلى المسكن لانه كان مسكن حكومي
1.0	2	16.7	2	-	-	تم ايجاره
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=73.19 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.28 علاقة توافقية ضعيفة

تشير البيانات الواردة في جدول (17) إلى كيفية تصرف المبحوث في المبنى السابق بعد الانتقال إلى المبنى الجديد ، حيث جاء في مقدمة الاستجابات بيع هذا المسكن بنسبة (48.4%) ، وقد يكون ذلك لاستكمال ثمن الأرض في حالة الشراء أو لمستلزمات بناء المسكن الجديد ، ثم " إلغاء عقد الايجار " بنسبة (23.7%) وتلك الاستجابة خاصة بنسبة المستأجرين في العينة ، حيث تبين أن معظمهم كانوا مستأجرين في مدينة أبوحمص وفقاً لنظام الايجار بالمدة ، والنسبة القليلة كانت وفقاً للايجار القديم ، ثم جاءت استجابة " عدم البيع والاحتفاظ بالمسكن السابق" في المرتبة الثالثة ، وقد يرجع ذلك بالنسبة لسكان المدينة كنوع من الاستثمار ، خاصة في حالة عدم الاحتياج إلى ثمنها، كما رأى أحد المبحوثين " أهي قاعدة وكل يوم تمنها بيزيد" ، وقد يكون ذلك بالنسبة لعينة

القرية كنوع من الارتباط المكاني ، وعدم الرغبة في الانفصال ، وقد وصف ذلك أحد المبحوثين بقوله: "أدينا بنروح ونيجي عليها لما ننزل البلد بدل ما نقعد عند حد غريب ، ونحس اننا موجودين ومتخلعناش من جدورنا" . ثم جاءت استجابة " التنازل عنه للأقارب" وهي تشير بدورها - بالرغم من انخفاض نسبتها - إلى سمة الترابط القرابي بشكل كبير والذي اتسمت به القرية المصرية قبل أن تلحق به آثار التغيير. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة في ذلك بين عينتي الدراسة ، حيث يلاحظ تركيز الاستجابات لدي عينة القرية في الاحتفاظ به أو بيعه أو التنازل للأقارب، مقابل تنوع الاستجابات لدى سكان المدينة .

ثالثاً: البيئة السكنية بعد التعدي على الأرض الزراعية:

جدول (18) الفترة التي تم فيها البناء

الاجمالي	مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
12.1	23	14.2	17	8,6	6	قبل 25 يناير 2011
80.5	153	79.2	95	82.9	58	من 25 يناير 2011 – 30 يونيو 2013
6.9	13	6.6	8	7.1	5	بعد 30 يونيو 2013
0.5	1	0	0	1.4	1	لا يعرف
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2.94 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.12 علاقة توافقية ضعيفة جداً

تشير البيانات الواردة في جدول (18) إلى فترة البناء على الأرض الزراعية ، حيث أن الغالبية العظمى من العينة (80.5%) قد بنت مساكنها في الفترة من الخامس والعشرين من يناير 2011 وحتى الثلاثين من يونيو 2013 ، بما يشير إلى استغلال فترة الفراغ الأمني وعدم قوة أجهزة الدولة والفوضى الموجودة وغياب أو حتى ضعف الضبط الاجتماعي وحتى الانضباط في ذلك ، هو ما يشير إلى أهمية البعد الأمني والاجتماعي في ذلك ، ويتفق ذلك مع التوجه النظري للدراسة المتمثل في نظرية الأنومي ، حيث أنه بعد التغيير

المفاجئ وغير المتوقع حدث خلل اجتماعي وأمني تسبب في غياب الانضباط الاجتماعي مما أسفر عن المزيد من الانحرافات والتي من بينها البناء على الأراضي الزراعية، بل وأصبح هذا النمط شائعاً لدى الكثيرين .

فبالرغم من وجود مشكلة اسكان في الريف والحضر على السواء ، وبالرغم من أن البناء على الأرض الزراعية ليس بالظاهرة الجديدة فهو موجود في السابق، إلا أنه في السابق كان يتم في الخفاء وانتهاز فترات الأجازات – عصر الخميس ويوم الجمعة – ويتم البناء بسرعة كبيرة وبشكل عشوائي ، بل وكان يتم سقفه والانتقال للسكن فيه ، وكنت تحرر المخالفات في صباح يوم السبت – أي أن الأمور كانت تنتهز فترات غياب الضبط الاجتماعي الرسمي، وكان ذلك يتم على استحياء شديد، أما بعد الخامس والعشرين من يناير أصبح البناء على الأراضي الزراعية هو القاعدة ، والكل يتسابق على البناء " ألحق أنني بسرعة قبل الدولة ما ترجع " بل لاحظ الباحث إنتشار إنشاءات قاعات الافراح ومحطات البنزين والمولات التجارية على الطريق الزراعي بالبحيرة بشكل ملفت ، وقيام البعض بإنشاء أسوار على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بعد تبويرها ، بل وبدأت بعض الحالات في القرى من تبوير مساحات من الأراضي لإنشاء ما يسمى بملاعب كرة القدم ، والتي يقبل عليها الشباب بشكل كبير وتعمل طوال النهار والليل ، حيث يتم تأجيرها بالساعة .

وفي ضوء ذلك لاحظ الباحث ثلاثة أشكال من التعدي على الأراضي الزراعية تتمثل في التبوير حيث يلجأ بعض المزارعين إلى ترك مساحات من الأرض بدون زراعة لفترات طويلة كوسيلة للتحايل بقصد استبعاد هذه المساحة من الزمام الزراعي تمهيداً لاستغلالها في البناء ، ويتمثل الشكل الثاني من حالات التعدي على الأراضي الزراعية في التجريف مما يؤدي إلى أضرار جسيمة تتعلق بخصوبة التربة وخفض الجدارة الإنتاجية لها ، أما الحالة الثالثة من اشكال التعدي على الأراضي الزراعية وذلك عن طريق البناء وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه الأراضي الزراعية في مصر.

كما تشير البيانات الواردة في الجدول السابق إلى استمرار حالات التعدي على الأراضي الزراعية بعد الثلاثين من يونيو 2013، لتعبر عن البقية الباقية التي تريد انتهاز الفرصة ، أو من انتظروا القرارات ازاء المخالفين ووجدوا عدم وجود قرارات ازاءهم مما شجعهم على البناء، كما يشير التحليل

الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين عينتي الدراسة في ذلك مما يعني توافق العينتين في الاستجابات السابقة ، وأن البناء على الأراضي الزراعية بعد الخامس والعشرين من يناير هو بمثابة الظاهرة.

جدول (19) نوعية الأرض التي تم البناء عليها

المتغير	قرية محطة كيل		مدينة ابوحمص		الاجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
ملك	57	81.4	18	15.0	75	39.5
اصلاح زراعي	4	5.7	67	55.8	71	37.4
ايجار	8	11.4	26	21.7	34	17.9
وضع يد	-	-	9	7.5	9	4.7
لا يعرف	1	1.5	-	-	1	0.5
المجموع	70	100	120	100	190	100

كا=288.71 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.56 علاقة توافقية متوسطة

توضح البيانات الواردة في جدول (19) نوعية الأرض الزراعية التي تم البناء عليها ، حيث جاءت أراضي التملك في المقدمة بنسبة (39.5%) ، حيث لعب أصحاب الأراضي المحيطة بالمدينة والقرية دوراً بالغ الأهمية واستفادوا استفادة قصوى من ذلك فقاموا بتقسيم الأراضي ووضع أسعار مبالغ فيها ، ومع ذلك وجدوا اقبالا من قبل الكثيرين ، كما لاحظ الباحث التفاوت بين الأسعار وفقاً للمنطقة والواجهة وغيرها، ومن الناس من اشترى قطعاً عديدة ، ثم قام ببيعها بأسعار مضاعفة ، وبالتالي يلاحظ وجود نسبة من المنتفعين ، أو كما وصف أحد المبحوثين ذلك بقوله: " سبحان الله أرزاق ومتقسمة ، مين كان يصدق أن في يوم من الأيام الأراضي دي تصبح مباني وتتباع بالأسعار دي".

وجاءت أراضي الاصلاح الزراعي في المرتبة الثانية بنسبة (37.4%) ، وقد يرجع ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من الظهير الزراعي لمدينة أبوحمص أراضي اصلاح زراعي التي لم يتورع الفلاحون عن تقسيمها وبيعها لتصبح بدورها غاية من المباني السكنية. ثم جاءت الأراضي المؤجرة في المرتبة الثالثة بنسبة (17.9%) من اجمالي العينة. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين عينتي الدراسة في ذلك ، حيث يلاحظ أن معظم

المباني بنيت في القرية على أراضي تملك ، على العكس من تنوع أنماط الأراضي التي تم البناء عليها في المدينة.

جدول (20) وجود اشراف هندسي على البناء

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
27.4	52	40.8	49	4.3	3	نعم
72.6	138	59.2	71	95.7	67	لا
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=27.1 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.31 علاقة توافقية ضعيفة

يشير جدول (20) على أن الغالبية العظمى من المساكن الجديدة التي بنيت على الأراضي الزراعية ، قد بنيت دون وجود إشراف هندسي على البناء ، وإنما تم البناء بشكل اجتهادي من قبل القائمين على البناء وأصحاب الأراضي ، الأمر الذي يشير إلى أن النسبة الغالبة من المباني تضاف إلى نسبة العشوائيات المتضخمة أصلاً، ولعل انشاء الدولة في التشكيل الوزاري الأخير للحكومة برئاسة " ابراهيم محلب" لوزارة تسمى بالارتقاء الحضري والعشوائيات ، هو استنثار منها لتفاد تلك المشكلة، ورغبة منها في التخفيف من حدتها.

كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ أن الغالبية العظمى (95.7%) من المباني التي أنشئت في القرية تمت في غياب الاشراف الهندسي ، مقارنة ب(27.4%) في المدينة ، ويرى الباحث أن الأمر بالرغم من خطورته في القرية قد يكون مقبولاً لتعود سكان القرية على ذلك ، حيث أن " البنا" – القائم بالبناء- هو الذي يقوم بتقسيم المبنى وتخطيطه كل على حسب وجهة نظره، أما الأمر في المدينة قد لا يكون مقبولاً بأي شكل من الأشكال ويحتاج إلى تكاتف كل الجهود لمواجهة خطورته.

جدول (21) نوعية المسكن

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
64.2	122	60.8	73	70.0	49	منزل من دور واحد ويوجد في مقدمته محلات تجارية
15.3	29	9.2	11	25.7	18	منزل من دور واحد ولا يوجد به محلات تجارية
12.1	23	16.7	20	4.3	3	منزل من دورين
8.4	16	13.3	16	-	-	عمارة
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 23.42 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.33 علاقة توافقية ضعيفة

توضح البيانات الواردة في جدول (21) إلى نوعية المباني التي تم إنشائها على الأراضي الزراعية ، حيث جاء في مقدمتها المنازل المكونة من دور واحد والتي يوجد في مقدمتها محلات تجارية وبوابة جانبية للدخول للمنزل بنسبة (64.2%) من اجمالي العينة خاصة في عينة القرية (70%) ، فقد لاحظ الباحث أن ذلك النمط هو السائد في القرية ، كذلك المدينة ، بل إن بعض السكان قام بإنشاء المحلات التجارية وتم بيعها أو تأجيرها أو تشغيلها في احد النشاطات ولم يستكمل بناء المنزل كنوع من اثبات الحالة ، وهذا النوع من المباني يصفه سكان القرية " بالأتوبيس " نظراً لأنه مقام بشكل مستطيل ، ثم جاءت في المرتبة الثانية المنازل المكونة من دور واحد والتي ليس بها محلات تجارية بنسبة (15.3%) من اجمالي العينة ، وهو ما يشير بدوره إلى عدم وجود توسعات رأسية في المباني ، مما قد يرجع إلى السرعة في البناء أو لاستنزاف المدخرات ، أو أنه قام بما يحتاجه الآن ، فكما ذكر أحد الباحثين " أنا بنيت مبنى للزمن وعملت أساس يشيل خمس أدوار واللي يعيش من الولاد بيني " . ثم جاءت المباني المشكلة من دورين في المرتبة الثالثة بنسبة (12.1%) ، وأخيراً العمارات – المباني المشكلة من ثلاثة أدوار فأكثر- بنسبة (8.4%) ، ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين ، حيث يلاحظ أن معظم المباني المنشأة في القرية مكونة من دور واحد في مقابل تنوع الأنماط السكنية في المدينة.

جدول (22) مساحة المسكن الحالي

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
10.0	19	15.8	19	-	-	أقل من 100 متر
54.7	104	73.3	88	22.9	16	150 -100
12.6	24	5.0	6	25.7	18	200-150
13.7	26	4.2	5	30.0	21	250-200
9.0	17	1.7	2	21.4	15	250 متر فاكثر
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2* 87.54 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.56 علاقة توافقية متوسطة

تشير البيانات الواردة في جدول (22) إلى كبر المساحات التي تم الاعتداء عليها ، حيث أن ما يزيد عن نصف مساكن المبحوثين (54.7%) أنشئت على مساحة تراوحت بين (100-150) متراً ، ثم التي أنشئت على مساحة تراوحت بين (200-250) متراً ، ويلاحظ من البيانات الواردة ما سبق أن ذكر في الجدول السابق من غلبة الامتدادات الأفقية على الامتدادات الرأسية ، حيث زيادة حجم المساحات المعتدى عليها من الأراضي الزراعية ، خاصة في القرية مقارنة بالمدينة ، حيث يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين ، حيث يزداد حجم المساحات التي بني عليها في القرية عنها في المدينة .

ولعل ما ذكره المبحوثون المساحة التي بني عليها المساكن فقط ، ولم تذكر المساحة الاضافية التي يتم تبويرها كمفاع ، فكما لاحظ الباحث وجود مساحة اضافية خلف كل منزل تستخدم كمفاع كحظائر للطيور أو الماشية أو مساحات يتم التسوير عليها وتركها خالية ، كما ذكر أحد المبحوثين " متشالة للزمن ، فرصة ولن تعوض وياعالم اللي جاي فيه ايه" ، وذكر آخر : " دا الناس بنت مباني لميت سنة قدام" وفي ذلك إشارة إلى استغلال الفرصة ، وبناء مساكن تفوق احتياجاتهم الفعلية.

جدول (23) معدل التزاحم بالمسكن الحالي*

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
63.7	121	60.0	72	70.0	49	2-1
27.9	53	34.3	41	17.1	12	3-2
5.8	11	3.2	4	10.0	7	4-3
2.6	5	2.5	3	2.9	2	6-5
100	190	100	120	100	70	المجموع

• تم حسابها من قبل الباحث بقسمة حجم الأسرة على غرف المسكن

كا=2= 8.71 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.21 علاقة توافقية ضعيفة

تشير البيانات الواردة في جدول (23) إلى انخفاض معدل التزامح في المساكن الحالية التي تم بنائها على الأرض الزراعية ، حيث أن (63.7%) من المبحوثين معدل التزامح لديهم من فرد إلى فردين فقط لكل غرفة ، وهذا يشير بدوره إلى حل المشكلة السابقة المتمثلة في ارتفاع معدل التزامح ، وهو من ايجابيات المساكن الجديدة، كما يشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ انخفاض معدل التزامح في القرية مقارنة بارتفاعه نسبياً في المدينة ، مما قد يرجع بدوره إلى ارتفاع أسعار الأراضي في المدينة مقارنة بالقرية وبالتالي صغر حجم المساحات المبني عليها في المدينة عنها في القرية ، وقد وصف أحد المبحوثين هذه الحالة بقوله: " كنا الأول كلنا قاعدين في أوضه وكنا راضيين وكافيين خيرنا شرنا ، أما دلوقتي كل عيل من العيال في أوضه ومحدث عاجبة حاجة" وفي هذا الوصف اشارة إلى زيادة التطلعات الاجتماعية لسكان القرية خاصة من فئة الشباب.

جدول (24) تقييم المرافق والخدمات في البيئة السكنية الجديدة

المتغير	جيدة		متوسطة		سيئة		غير موجودة		المجموع
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
مياه الشرب	20.5	39	51.6	98	26.3	50	1.6	3	100
الصرف الصحي	7.9	15	9.5	18	8.9	17	73.7	140	100
الكهرباء	34.7	66	60.5	115	4.2	8	0.5	1	100
المواصلات	23.7	45	45.8	87	29.5	56	1.1	2	100
رصف الطرق	12.1	23	41.6	79	9.5	18	36.8	70	100
الأسواق	51.1	97	38.9	74	10.0	19	0	0	100
الحدائق والمنتزهات	6.3	12	9.5	18	7.4	14	76.8	146	100
طبيعة التخطيط	12.1	23	7.4	14	14.2	27	66.3	126	100
اتساع الشوارع	34.2	65	24.2	46	36.8	70	4.7	9	100
دور الحضنة	41.1	78	26.8	51	1.6	3	30.5	58	100
المدارس الابتدائية	51.6	98	28.4	54	9.5	18	10.5	20	100
المدارس الإعدادية	34.2	65	39.4	75	6.8	13	19.5	37	100
المدارس الثانوية	16.8	32	43.7	83	2.6	5	36.8	70	100
المستشفيات	12.6	24	36.8	70	10.5	20	40.0	76	100
العيادات الخاصة	50.0	95	33.7	64	6.3	12	10.0	19	100

توضح البيانات الواردة في جدول (24) تقييم المبحوثين للمرافق والخدمات في البيئة السكنية الجديدة، حيث يلاحظ أن في مقدمة المرافق غير الموجودة : الحدائق والمنتزهات بنسبة (76.8%)، والصرف الصحي بنسبة (73.7%) من إجمالي العينة ، وغياب التخطيط العمراني بنسبة (66.3%) ، وهذا قد يشير بدوره أن هذه الامتدادات العمرانية تتصف بالطابع العشوائي، حيث يعتمد المبحوثون بالنسبة للصرف الصحي على بديل يزيد من معدلات التلوث وهو " الطرانشات " - أي الآبار التي يتم سحبها كل فترة - كذلك يلاحظ غياب التخطيط وعدم وجود حدائق ومنتزهات على أساس أن أصحاب الأراضي الذين يبيعون يقسمون أراضيهم بحيث يتم الاستفادة من كل متر موجود ، ويقوم الأهالي بأنفسهم بتخطيط الشوارع .

كما تشير البيانات أن المرافق والخدمات التي أشار المبحوثون بسوئها جاء في مقدمتها اتساع الشوارع بنسبة (36.8%) ، والمواصلات بنسبة

(29.5%) ومياه الشرب بنسبة (26.3%) من اجمالي العينة ، ومما يلفت الانتباه وجود الكهرباء بنسبة (99.5%) من اجمالي العينة ، وهو ما يرجع إلى قيام المخالفين بتوصيل الكهرباء وغيرها من المرافق وفقاً لنظام يسمى " الممارسة " تم فتح الباب مؤخراً لما يسمى " بنظام العدادات الكودية " الذي أعلنت عنه وزارة الكهرباء ، مما ترتب عليه زيادة الأحمال والانقطاع المستمر للكهرباء في المناطق القديمة المخططة أيضاً بغرض تخفيف الأحمال. ولعل توصيل المرافق إلى المساكن المخالفة وفي مقدمتها الكهرباء يؤثر العديد من التساؤلات حول مدى مشروعية تلك المساكن ، ومدى تأثير ذلك على تشجيع غيرهم من المخالفين .

جدول (25) المشكلات الاجتماعية في البيئة السكنية الجديدة

مركز ابوحمص						قرية محلة كيل						المتغير
لا		احيانا		دائماً		لا		احيانا		دائماً		
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
51.6	62	26.7	32	21.7	26	64.3	45	14.3	10	21.4	15	عدم توافر فرص عمل
37.5	45	14.2	17	70.8	85	11.4	8	15.7	11	72.9	51	العزلة الاجتماعية
35.0	42	63.3	76	22.5	27	71.4	58	11.4	8	5.7	4	الزحام
35.0	42	30.8	37	34.2	41	100	70	-	-	-	-	عدم توافر الخصوصية
21.7	26	28.3	34	50.0	60	42.9	30	31.4	22	25.7	18	غياب الود الاجتماعي
16.7	20	19.2	23	64.2	77	20.0	14	55.7	39	24.3	17	الفردية
14.2	17	9.2	11	76.7	92	5.7	4	30.0	21	64.3	45	الحقد الاجتماعي
12.5	15	35.8	43	51.7	62	88.6	62	7.1	5	4.3	3	التلوث
18.6	13	40.8	49	48.3	58	81.4	57	7.1	5	11.4	8	الانحرافات الخلقية
5,0	6	74.2	89	30.8	37	85.7	60	5.7	4	8.6	6	الجريمة
4.2	5	50.8	61	45.0	54	60.0	42	30.0	21	10.0	7	سوء العلاقة بالجيران
2.5	3	44.2	53	53.3	64	91.4	64	5.7	4	2.9	2	العنف

توضح البيانات الواردة في جدول (25) المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المبحوثون في البيئة السكنية الجديدة ، حيث جاء في مقدمة

المشكلات التي يعاني منها المبحوثون في القرية بصفة دائمة العزلة الاجتماعية (72.9%) وهو ما قد يرجع إلى أن المناطق الجديدة ضمت عدداً كبيراً من الغرباء بشكل منتشر وغير مترکز كما هو الحال في الأجزاء القديمة من القرية ، ولعل شعور المبحوثين بذلك يوضح انتشار الفردية بين سكان الريف والتي من بين أسبابها المتعددة الانتقال للسكن في المناطق الجديدة. ثم " الحقد الاجتماعي " بنسبة (66.3%) ، وهو ما يتنافى مع الشعور الجمعي الذي كانت تنتم به القرية المصرية في الفترات السابقة ، وقد وصف أحد المبحوثين هذه الحالة المتنامية بقوله : " زمان كان الواحد لما يقول اشمعنى فلان عند وعنده كان على طول أبوه وأمه يقولوا من بص لعيشة غيره حرمت عليه عيشته وبالتالي كنا راضيين ،انما دلوقتي كله باصص لكله ويقول اشمعنى فلان عنده وأنا معنديش ، مش بس كده يدور وراه علشان يشتكيه وربنا يستر " ولعل هذه الاستجابة المثيرة للاستبصار توضح تنامي حالة عدم الرضا ومقارنة الأفراد أحوالهم بأحوال الآخرين .

كما تشير البيانات أيضاً أن في مقدمة المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها عينة المبحوثين في مدينة أبوحمص بصورة دائمة في البيئة السكنية الجديدة " الحقد الاجتماعي " بنسبة (76.7%) و " العزلة الاجتماعية " (70.8%) و "الفردية " (64.2%) وقد يرجع اشتراك عينة المدينة في ذلك مع عينة القرية إلى أن مدينة أبوحمص من المدن صغيرة الحجم التي كانت يغلب عليها الطابع الريفي. ثم جاءت مشكلات العنف الاجتماعي بنسبة (53.3%) والتلوث (51.7%) وغياب الود الاجتماعي (50%) والانحرافات الخلقية (48.3%) وسوء العلاقة بالجيران (45%) ، وتجدر الإشارة إلى ترابط هذه المشكلات بشكل كبير وتداخلها ، وترجع بدورها إلى كون المناطق الجديدة خاصة في المدينة هي ما يمكن أن نطلق عليها بأنه "عالم من الغرباء" وبالتالي من الطبيعي تفاقم المشكلات الاجتماعية بها في ظل سيادة اللاسمية ، وتفاوت القيم والعادات والتقاليد وتنامي الثقافات الفرعية بها.

رابعاً: الأبعاد الاجتماعية للبناء على الأرض الزراعية :

جدول (26) أسباب بناء المبحوث على الأرض الزراعية *

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
20.2	103	20,0	58	20.4	45	ارتفاع اسعار الوحدات السكنية
16.6	85	12.1	35	22.6	50	ضيق المسكن
15.7	80	21.7	63	7.7	17	عدم امتلاك أراضي مخصصة للبناء
12.7	65	14.5	42	10.4	23	زيادة عدد أفراد الأسرة
9.2	47	10.7	31	7.2	16	حق مشروع
8.8	45	6.9	20	11.3	25	التخطيط لمستقبل الأولاد
8.9	30	6.6	19	5.0	11	انتهاز الفرصة
5.7	29	4.1	12	7.7	17	لم يكن هناك بديل أمامي
2.7	14	1.7	5	4.1	9	غياب دور الدولة
2.5	13	1.7	5	3.6	8	الانفلات الأمني
100	511	100	290	100	221	المجموع

• الاجابة بأكثر من متغير

كا=2 34.04 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.26 علاقة توافقية ضعيفة

تشير البيانات الواردة في جدول (26) إلى تنوع وتعدد الأسباب التي دفعت المبحوثين للبناء على الأرض الزراعية ، والتي جاء في مقدمتها ارتفاع أسعار الوحدات السكنية بنسبة (20.2%) من اجمالي الاستجابات ، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع مساكن التمليك والايجارات في مدينة أبوحمص في الفترات الأخيرة ، حيث حدثت قفزات متتالية في أسعارها ليصل سعر الوحدة السكنية بمساحة (100) متر إلى ربع مليون جنية ، وهو ما يراه المبحوثون كاف لشراء قطعة أرض والبناء عليها ، وكما يقول أحد المبحوثين " أهو في الآخر يبقى بيت ملك أعمل فيه اللي أنا عايزة مش شقة أربع جدران " ، ثم جاء ضيق المسكن السابق بنسبة (16.6%) وهو ما قد انعكس - مسبقاً- في زيادة معدل التراجع، ولعل ضيق المسكن هو احد جوانب مشكلة الاسكان أيضاً، ثم عدم امتلاك المبحوثين لأراضي مخصصة للبناء، بنسبة (15.7%) وقد يكون ذلك نتيجة لعدم وجود امتدادات عمرانية لمدينة أبوحمص الا في إطار الظهير الزراعي المحيط، ثم بسبب زيادة عدد أفراد الأسرة بنسبة (12.7%) وقد يكون ذلك أيضاً نتيجة مباشرة للتحوّل من نمط الأسرة الممتدة إلى الأسرة

النووية ، فكما ذهب أحد المبحوثين " بعد ما كان الواحد مننا بيتجوز في أوضة ، وكنا كلنا عايشين تحت سقف واحد ، كل واحد يجي يتجوز عايز شقة" ، وجاءت استجابة " بأن البناء على الأرض الزراعية حق مشروع " بنسبة (9.2%) وعبر عنها البعض " هو أنا بسرق أرضي وابني عليها أنا حر" ولعل ذلك قد يعبر عن عدم وعي هذه الفئة بالأضرار التي قد تنجم عن البناء على الأراضي الزراعية ، أو قد ترجع إلى تغليبها المصلحة الفردية على المصلحة العامة، ثم جاءت استجابة " لانتهاز الفرصة" بنسبة (8.9%) ويقصد بها الغياب الأمني والفوضي الموجودة ، فقد عبر أحد المبحوثين عن ذلك بقوله " فرصة ومش حتكرر ثاني" ولعل ذلك قد يفسر تبوير مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية وإحاطتها بأسوار دون استغلالها أملاً منها في تحويلها لأراضي مباني وبيعها بأسعار باهظة ، ثم جاءت استجابة " التخطيط لمستقبل الأولاد" بنسبة (8.8%) وفي ذلك رؤية مستقبلية لتغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة، ولعله يفسر أيضاً قوة الأساسات التي قام المعتدون على الأراضي الزراعية بوضعها والتي تحتمل ما يزيد عن خمسة أدوار بالرغم من أن المبني فقط كما سبق أن ذكرنا دور أو دورين فقط. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ التفاوت في تفسير الأسباب المؤدية للبناء على الأراضي الزراعية بين العينتين . ولعل الأسباب السابقة تبرز الجدل الدائر حول ما إذا كان البناء على الأرض الزراعية حلاً لمشكلة الاسكان أم أنه سبب في العديد من المشكلات.

جدول (27) الإجراءات التي اتخذت مع المبحوث جراء البناء على الأرض الزراعية

المتغير	قرية محلة كيل		مدينة ابوحمص		الاجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
تحرير محضر بالمخالفة	54	77.1	101	84.2	155	81.6
هدم جزئي للمبنى	14	20.1	12	10.0	26	13.7
هدم كلي للمبنى	1	1.4	4	3.3	5	2.6
لم يتخذ أي إجراء	1	1.4	3	2.5	4	2.1
المجموع	70	100	120	100	190	100

كأ = 4.34 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.04 علاقة توافقية ضعيفة جداً

توضح البيانات الواردة في جدول (27) الإجراءات التي اتخذت مع المبحوثين جراء البناء على الأراضي الزراعية ، والتي جاء في مقدمتها " تحرير محضر بالمخالفة" وهو إجراء روتيني يقوم به المفتشون الزراعيون

لحماية أنفسهم في المقام الأول ولاثبات المخالفة ، وعليهم تبليغ الشرطة – وهي التي كانت غائبة بعد الخامس والعشرين من يناير – وبالتالي كانت المخالفات من وجهة الأهالي عديمة القيمة ولم تردع عن إيقاف عملية الزحف العمراني، ثم جاءت استجابة " هدم جزئي للمبنى " بنسبة (13.7%) وقد عبر عنها احد المبحوثين بقوله " تيجي القوة معاها جنيدر – يقصد بلدوزر – ويهدوا طوبتين ويثبتوا حالة وبعد ما يمشوا نرجع كل حاجة زي ما كانت وينتهي الامر " أي أنه أيضاً إجراء غير رادع ، ثم جاءت استجابة " الهدم الكلي للمبنى " بنسبة (2.6%) وقد ترجع انخفاض هذه النسبة لمقاومة الأهالي القوة الموجودة ، ورغبة من الشرطة لعدم الاحتكاك بالأهالي في الفترات السابقة ، فقد لاحظ الباحث إحدى حالات الهدم فعندما جاءت القوة المكلفة بإزالة المبنى ، فما أن تجمع كافة سكان القرية منهم من يتحدث مع القوة بعدم الهدم " لأن ده حرام" ومنهم من يدعوا عليهم ، وقامت السيدات بالصراخ والوعيل ، بل تعدى البعض على القوات الموجودة، وفي ذلك أيضا نظرة ضيقة للأمور وتغليب للمصلحة الخاصة والعلاقات القرابية وعلاقات الجيرة على المصالح العامة ، ثم جاءت استجابة اللامبالاة وعم اتخاذ أي اجراءات بنسبة (2.1%) ولعل تلك الاستجابة والتي أطلق عليها التجاهل هي المسؤولة بنسبة كبيرة عن تفاقم مشكلة العشوائيات بصفة عامة ، ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين العينتين في ذلك.

جدول (28) رد فعل المبحوث ازاء الاجراءات الرسمية المتخذة معه

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
75.3	143	84.2	101	60,0	42	التجاهل والاستمرار في البناء
11.6	22	4.1	5	24.3	17	الانتقال بسرعة للسكن للمبنى قبل اكتماله
10.0	19	7.5	9	14.3	10	التحايل على القوانين الموجودة
3.1	6	4.1	5	1.4	1	لم يتم بشئ
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 14.33 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.55 علاقة توافقية متوسطة

توضح البيانات الواردة في جدول (28) رد فعل المبحوثين إزاء الإجراءات الرسمية المتخذة، حيث جاءت استجابة الغالبية العظمى من المبحوثين (75.3%) في التجاهل والاستمرار في البناء ، وقد يؤكد ذلك البيانات الواردة في الجدول السابق من عدم فاعلية الإجراءات الرسمية المتخذة مع المخالفين ، ثم جاءت استجابة " الانتقال بسرعة للمسكن الجديد قبل اكتماله" بنسبة (11.6%) حتى يكون ذلك عائقاً أمام الهدم الجزئي أو الكلي، ثم جاءت استجابة " التحايل على القوانين الموجودة" بنسبة (10%) وفي ذلك إشارة إلى عدم قدرة الجانب التشريعي بمفرده مواجهة المشكلة لتعدد أبعاد الظاهرة ، ولوجود العديد من الثغرات في هذه التشريعات.

جدول (29) أسباب زيادة الاعتداء على الأراضي الزراعية بعد الخامس والعشرين من يناير 2011

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير*
%	ك	%	ك	%	ك	
18.7	101	15.9	52	22.9	49	استغل بعض الانتهازيين الأوضاع الأمنية السيئة وحالات الانفلات الأمني
13.1	71	13.5	44	12.6	27	تدنى القيمة الاجتماعية للأرض
11.8	64	12.5	41	10.7	23	تقليد الآخرين
11.3	61	8.6	28	15.4	33	البحث عن الثراء السريع من قبل أصحاب الأراضي
9.1	49	9.8	32	7.9	17	عدم تحرير مخالفات
8.3	45	8.0	26	8.9	19	غياب دور الدولة
8.3	45	10.4	34	5.1	11	انصراف كثير من الفلاحين عن العمل بالزراعة إلى أعمال أخرى
7,0	38	8.3	27	5.1	11	تسهيل المسؤولين للبناء على الأرض الزراعية
6.3	34	5.8	19	7.0	15	تفتيت ملكية الأرض الزراعية
6.1	33	7.34	24	4.2	9	انتشار نمط الأسر النووية والاقامة المستقلة للأبناء
100	541	100	327	100	214	المجموع

• الإجابة بأكثر من متغير
 كا = 18.8 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05
 معامل التوافق = 0.18 علاقة توافقية ضعيفة جداً

توضح البيانات الواردة في جدول (29) تنوع وتعدد رؤية المبحوثين للأسباب التي أدت إلى زيادة الاعتداء على الأرض الزراعية بعد الخامس والعشرين من يناير 2011، حيث جاء في مقدمتها " استغلال الأوضاع الأمنية السيئة وحالة الانفلات الأمني " بنسبة (18.7%) من اجمالي الاستجابات ، وفي ذلك تأكيد على أهمية البعد الأمني ، ودور الضبط الرسمي في ردع المخالفين ، ثم جاءت استجابة " تدني القيمة الاجتماعية للأرض " بنسبة (13.1%) ، وفي ذلك إشارة إلى التغير القيمي حيث تدنت القيمة الاجتماعية للأرض الزراعية ، فقد ذكر أحد سكان القرية " بعد ما كان عيب الواحد يفكر ببيع الأرض مجرد تفكير ، بقي الناس يتفاخرون بمين باع بسعر أعلى من الثاني"، ثم جاءت استجابة " تقليد الآخرين " بنسبة (11.8%) وبتماشى ذلك مع افتراضات نظرية الأنومي التي انطلقت منها الدراسة ، فكما يرى أحد الباحثين " اשמعنا احنا أدينا مع الناس واللي حيسري عليهم حيسري علينا" . ثم جاءت استجابة " البحث عن الثراء السريع من قبل أصحاب الأراضي " بنسبة (11.3%) وقد يعكس ذلك قيام أصحاب الأراضي في أطراف القرى والمدينة بتقسيم الأراضي وتبويرها ، حيث عبر عن ذلك أحد المبحوثين بقوله " الناس دي ملينت " - أي عملوا ملايين - جراء بيع أراضيهم الزراعية على أنها أراضي مباني سكنية. ثم جاء " عدم تحرير المخالفات " بنسبة (9.1%) ، وفي ذلك إشارة إلى تجاهل المسؤولين وكذلك بطء الاجراءات المتخذة لردع المخالفين، ثم جاء " غياب دور الدولة " بنسبة (8.3%) والمؤدي بشكل كبير إلى ضعف سلطة الضبط الاجتماعي الرسمي ، ثم جاءت استجابة " تسهيل بعض المسؤولين للبناء على الأرض الزراعية " بنسبة (7%) وفي ذلك إشارة إلى فساد البعض مثل بعض المفتشين الزراعيين الذين يؤخرون تحرير المخالفات وابلغ الشرطة لحين اكتمال المبنى والسكن فيه ، أو بابلغ البعض بموعد قدوم القوات الخاصة بالتعامل مع المبنى ، أو بهدم أجزاء بسيطة من المبنى لا تتعدى بعض الاجزاء الجانبية لاثبات الواقعة، وغيرها من أشكال تسهيل البناء والتعدي على الأراضي الزراعية ، ثم جاءت الاستجابة الخاصة " بتفتيت ملكية الأرض الزراعية " بنسبة (6.3%) وهي تلك المرتبطة بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية ، وبالتالي ضعف العائد من الأرض وعدم تغطيته للمصروفات عليها ، ومن ثم محاولة الاستفادة منها والتصرف فيها، وأخيراً جاءت الاستجابة الخاصة بـ"انتشار نمط الأسر النووية

والإقامة المستقلة للأبناء " بنسبة (6.1%) ، مما يؤدي إلى الحاجة إلى المزيد من المساكن، وبالتالي قد يكون مبرراً للبناء على الأراضي الزراعية.

جدول (30) رأي المبحوثين في الفتوى الخاصة بتحريم الاعتداء على الأرض الزراعية

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
43.7	83	53.3	64	27.1	19	يرفض الفتوى
22.1	42	14.2	17	35.7	25	معها ولكن الضرورة
20.5	39	23.3	28	15.7	11	لا تراعي الواقع الاجتماعي
7.4	14	5.0	6	11.4	8	لا رأي لديه
3.7	7	1.7	2	7.1	5	ضرورة خاصة بعد موجة البناء
2.6	5	2.5	3	2.9	2	جاءت في وقتها المناسب
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا = 36.04 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.33 علاقة توافقية ضعيفة

توضح البيانات الواردة في جدول (30) رؤية المبحوثين للفتوى الخاصة بتحريم الاعتداء على الأراضي الزراعية والصادرة عن دار الافتاء، حيث رفض النسبة الأكبر (43.7%) هذه الفتوى دون ابداء أسباب ، وقد يكون ذلك لأن مضمون الفتوى يشير إلى أنهم قد اقتصروا اثماً بالبناء على الأراضي الزراعية ، ثم جاءت الاستجابة الخاصة بأنهم مع الفتوى ولكن الضرورة بنسبة (22.1%) بدعوى أن الضرورات تبيح المحظورات ، أو كما قال أحد المبحوثين " مجبر أخاك لا بطل " ، ثم جاءت الاستجابة الخاصة بأن هذه الفتوى لا تراعي الواقع الاجتماعي بنسبة (20.5%) ، وقد يكون ذلك لكونها تجاهلت مشكلة الاسكان ، والأسباب الدافعة إلى الاعتداء على الأراضي الزراعية ، وذهب (7.4%) من اجمالي العينة بأنهم لا رأي لديهم في ذلك ، ثم جاءت الاستجابة الخاصة " بضرورة هذه الفتوى خاصة بعد موجة البناء " و " بأنها جاءت في الوقت المناسب " ب (3.7%) و (2.6%) على الترتيب ، وقد يفسر ذلك بأنهم يقصدون من أسرفوا في التعدي على الأراضي الزراعية من

تبوير وتجريف بما يفوق حاجتهم الفعلية ، والمار على طريق القاهرة – الاسكندرية الزراعي يلاحظ ذلك بوضوح. ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات العينتين ازاء هذه الفتوى ، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة الرفض لدي عينة المدينة مقارنة بانخفاضها لدى عينة القرية ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى غلبة الوازع الديني في القرية كما أشار عبد الرحمن بن خلدون.

جدول (31) الآثار المترتبة على التعدي على الأراضي الزراعية

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير
%	ك	%	ك	%	ك	
30,5	58	29.2	35	32.9	23	حل مشكلة الاسكان
20.5	39	20.8	25	20.0	14	تناقص نصيب الفرد من الأراضي الزراعية
31.6	38	17.5	21	24.3	17	تفاقم مشكلة البطالة في المناطق الريفية.
13.7	26	18.3	22	5.7	4	ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية
8.4	16	7.5	9	10.0	7	سوء الأوضاع المعيشية
6.8	13	6.7	8	7.1	5	زيادة مشكلة العشوائيات
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2.673 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.19 علاقة توافقية ضعيفة جداً

تشير البيانات الواردة في جدول (31) إلى تعدد وتنوع الآثار المترتبة على التعدي على الأراضي الزراعية وفقاً للمبوحثين ، حيث جاء في مقدمتها : تفاقم مشكلة البطالة في المناطق الريفية بنسبة (31.6%) ، وفي ذلك إشارة إلى الآثار الاقتصادية الناجمة عن ذلك حيث أن المجتمعات الريفية وإن كانت تتسم بالبطالة الموسمية التي تزداد في فترات معينة ، فهناك وعي من المبحوثين بأنها ستتحول إلى بطالة سافرة ، حيث ستختفي فرص العمل الناجمة عن العمل الزراعي، ثم جاءت استجابة بأنها حلت مشكلة الإسكان بنسبة (30.5%) ، وهو ما لاحظته الباحث من انخفاض أسعار الوحدات السكنية ، بل وحدث كساد وعدم رغبة في الشراء بعد موجة البناء على الأراضي الزراعية وتفضيل بناء منازل مستقلة كما اتضح مسبقاً، ثم جاءت استجابة تناقص نصيب الفرد من

الأراضي الزراعية بنسبة (20.5%) وهو ما ينم عن وعي المبحوثين بالرغم من أن ذلك يعد أمراً طبيعياً مع زيادة عدد السكان ، إلا أن الظاهرة تفاقمت بعد موجة البناء على الأراضي الزراعية. ثم جاءت استجابة ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بنسبة (13.7%) ، وسوء الأوضاع المعيشية بنسبة (8.4%) ، وزيادة مشكلة العشوائيات بنسبة (6.8%) ، ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين استجابات العينتين في ذلك ، الأمر الذي يشير إلى توافقهم ازاء الآثار المترتبة على البناء على الأراضي الزراعية.

وتشير الاستجابات السابقة إلى انقسام المبحوثين بين فريقين ، أحدهما ينظر إلى الجانب الايجابي للمشكلة والمتضمن في حل مشكلة الاسكان بالريف والحضر ، وإن كان ينظر لمشكلة الاسكان من منظور ضيق يتمثل في عدم القدرة على شراء المساكن وارتفاع أسعار الوحدات السكنية ، ويرى الثاني في التعدي على الأراضي الزراعية جوانب سلبية عديدة ، ولكن تفسيرهم بالاتجاه إلى ذلك جاء للضرورة .

جدول (32) رؤية المبحوثين في عقوبات التعدي على الأرض الزراعية

الاجمالي %	مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير	
	ك	%	ك	%		
29.5	56	35.8	43	18.6	13	بعيدة عن الواقع
18.9	36	16.7	20	22.9	16	مجحفة وتحتاج إلى تعديل
17.9	34	17.5	21	18.6	13	كافية ولكن تحتاج إلى تفعيل
15.3	29	15.0	18	15.7	11	كافية ومفعلة
10.0	19	10.0	12	10.0	7	غير كافية
8.4	16	5.0	6	14.3	10	لا اعرف تلك القوانين
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=29.96 ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05
معامل التوافق = 0.58 علاقة توافقية متوسطة

تشير البيانات الواردة في جدول (32) إلى رؤية المبحوثين في عقوبات التعدي على الأراضي الزراعية، حيث يلاحظ تباين هذه الآراء بين التأييد والمعارضة ، فالمعارضون يرون بأنها "بعيدة عن الواقع" بنسبة (29.5%) ، وأنها "مجحفة وتحتاج إلى تعديل" بنسبة (18.9%) ، والمؤيدون يرون بأنها

" كافية ومفعلة " بنسبة (15.3%) أو أنها " كافية ولكن تحتاج إلى تفعيل " بنسبة (17.9%) ، أو أنها " غير كافية وهناك حاجة إلى المزيد " بنسبة (10%). ويشير التحليل الإحصائي إلى عدم وجود فروق ذات دلالة بين رؤى العينتين في ذلك. ويرى الباحث في هذا الصدد أن العقوبات موجودة ، والتشريعات والقوانين والقرارات موجودة ولكن تحتاج إلى تفعيل ، ففي الفترة اللاحقة لصدور القرار العسكري بتجريم البناء على الأرض الزراعية انخفضت نسبة التعديلات بشكل كبير ، نظراً لتفعيل القرار بحزم وصرامة ، وكان بمثابة الضابط الخارجي والذي أدى إلى وجود انضباط ، إلا أنني أرى ضرورة العمل على عدة محاور على أن يكون البعد التشريعي أحدها وليس المحور الوحيد.

جدول (33) كيفية تفادي البناء على الأرض الزراعية والحفاظ عليها

الاجمالي		مدينة أبوحمص		قرية محلة كيل		المتغير *
%	ك	%	ك	%	ك	
19.6	79	29.1	66	7.4	13	إنشاء وحدات سكنية بأسعار مخفضة
15.1	61	7.9	18	24.4	43	التنمية الزراعية والاهتمام بالفلاح
10.9	44	14.1	32	6.8	12	تحديد كردونات القرى والمدن
10.7	43	10.6	24	10.8	19	السماح بالبناء على الفراغات السكنية بالمدن والقرى
9.9	40	10.1	23	9.7	17	سرعة النظر في قضايا التعديلات على الأرض الزراعية
8.9	36	5.7	13	13.1	23	منح أراضي في الظهير الصحراوي للبناء عليها بأسعار مخفضة
8.7	35	10.1	23	6.8	12	إعادة خريطة المحافظات بإضافة ظهير صحراوي لمحافظة الدلتا
8.4	34	2.6	6	15.9	28	إعادة ما يسمى بتجربة قرى الخريجين
4.7	19	6.6	15	2.3	4	وضع مخططات للقرى والمدن المصرية
3.0	12	3.1	7	2.8	5	تشديد عقوبات البناء على الأراضي الزراعية
100	403	100	227	100	176	المجموع

• الاجابة بأكثر من متغير

كا = 78.34 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق = 0.4 علاقة توافقية متوسطة

توضح البيانات الواردة في جدول (33) تعدد وتنوع رؤىالمبوهون لكيفية تفادي البناء على الأراضى الزراعية مستقبلاً ، حيث جاء في مقدمتها " إنشاء وحدات سكنية بأسعار مخفضة" بنسبة (19.6%) وفي ذلك إشارة إلى أن استمرار مشكلة الإسكان سىترتب عليها المزيد من الاعتداءات على الأراضى الزراعية ، ثم جاءت " التنمية الزراعية والاهتمام بالفلاح" بنسبة (15.1%) وقد يكون ذلك راجعاً إلى انخفاض انتاجية الأرض الزراعية ، ومن ثم انخفاض العائد من الأرض الزراعية ، مما اضطر الكثيرين من أبناء القرية إلى هجر العمل الزراعى أو على الأقل اللجوء إلى أعمال أخرى بجواررة لمواجهة تكاليف الحياة، ثم جاءت " استجابة تحديد كردونات المدن والقرى" بنسبة (10.9%) وهو ما بدأت في اجرائه الهيئة العامة للتخطيط العمرانى مؤخراً تحت مسمى " مشروع تحديد الأحوزة العمرانية للقرى والمدن " ولكن الأمر يحتاج إلى سرعة التنفيذ لكافة المعمور المصرى، ثم جاءت استجابة " السماح بالبناء على الفراغات السكنية بالمدن والقرى " بنسبة (10.7%) وهي مرتبطة بالاستجابة السابقة ومرتبة عليها، ثم جاءت استجابة " سرعة النظر في قضايا التعديت على الأرض الزراعية " بنسبة (9.9%) وفي ذلك اشارة إلى بطء اجراءات التقاضى بالنسبة للمخالفين مما يترتب عليه عدم وجود رادع قوى ، وقد عبر أحد المبوهون عن ذلك بقوله:" الواحد مننا يبني ويسكن وتتعامل قضية وطنى عبال ما يتحكم فيها يكون اللى عاش عاش واللى مات مات " ، ثم جاءت استجابة " منح أراضى فى الظهير الصحراوى للبناء عليها بأسعار مخفضة " بنسبة (8.9%) ، وأرى أن ذلك قد يحل المشكلة ، أسوة بما كان موجوداً فى السابق من مشروع قرى الخريجين ، وهو ما عبرت عن استجابة "إعادة ما يسمى بتجربة قرى الخريجين " بنسبة (8.4%) التى عملت على زيادة المعمور المصرى من جانب وحل مشكلة بطالة المتعلمين من جانب آخر ، وهو ما بدأت به هيئة المجتمعات العمرانية تحت مسمى مشروع " ابني بيتك" فى المدن الجديدة ، ولكن الأمر يحتاج إلى المزيد من التعميم على كافة مناطق الجمهورية ، خاصة فى المحافظات ذات الظهير الصحراوى، ثم جاءت استجابة " إعادة خريطة المحافظات بإضافة ظهير صحراوى لمحافظة الدلتا" بنسبة (8.7%) ، وقد يرجع ذلك لوجود بعض المحافظات التى ليس لها ظهير صحراوى وبالتالي فمن الطبيعى أن تكون الامتدادات العمرانية على حساب الأراضى الزراعية. ويشير التحليل الإحصائى إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين

رؤى العينتين في ذلك ، حيث يلاحظ تركيز عينة القرى على الاهتمام بالفلاح وإعادة تنفيذ مشروع قرى الخريجين وإعداد المخططات العمرانية للقرى ، في المقابل جاء تركيز عينة المدينة على حل مشكلة الاسكان ، أي أن المقترحات التي وضعتها كل عينة تتوافق مع ظروفها.

جدول (34) كيفية توفيق أوضاع المساكن التي تم بناءها بعد الخامس والعشرين من يناير

الاجمالي		مدينة ابوحمص		قرية محلة كيل		المتغير*
%	ك	%	ك	%	ك	
33.2	63	41.7	50	18.6	13	دراسة كل حالة واتخاذ قرار وفقاً لها
25.8	49	18.3	22	38.7	27	التصالح مع المخالفين بأسعار رمزية
20.0	38	19.2	23	21.4	15	التصالح مع المخالفين الذين بنوا على أرض مشروعة فقط
12.6	24	13.3	16	13.3	8	التصالح مع الجميع
8.4	16	7.5	9	10.0	7	تفعيل القانون وتنفيذه بكل صرامة على المخالفين بعد ذلك
100	190	100	120	100	70	المجموع

كا=2=14.71 ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05

معامل التوافق= 0.27 علاقة توافقية ضعيفة

توضح البيانات الواردة في جدول (34) رؤى الباحثين حول كيفية توفيق أوضاعهم ، حيث جاء في مقدمتها "دراسة كل حالة واتخاذ قرار بشأنها" بنسبة (33.2%) وقد يرجع ذلك إلى رؤية الباحثين لاختلاف ظروف كل حالة من حيث الأسباب التي دفعته إلى ذلك ، ومساحة الأرض المعتدى عليها ، ونوع المخالفة وتوقيتها ، ونوعية الأرض التي تم البناء عليها ، ثم "التصالح مع المخالفين بأسعار رمزية" بنسبة (25.8%) وهو ما أشار إليه أحد الباحثين بقوله "دلوقتي الدولة أمام أمر واقع ، هدد ومينفعش تهد مدن وقرى بأكملها ، يبقى الحل انها تتصالح معنا وفي حدود قدرتنا" ، ثم جاءت استجابة "التصالح مع المخالفين الذين بنوا على أرض مشروعة فقط" بنسبة (20%) ويقصدون بالأرض المشروعة الأراضي التي يوجد لها عقود قانونية ، وفي ذلك إشارة ضمنية إلى هدم المباني التي أنشئت على أراضي غير قانونية

كوضع اليد أو أملاك الدولة وغيرها، ثم جاءت استجابة "التصالح مع الجميع" بنسبة (12.6%) وقد يرجع ذلك إلى وجود نسبة كبيرة من المخالفين في مدينة أبوحمص بنيت مساكنها على أراضي تابعة للإصلاح الزراعي قام المنتفعون بتقسيمها وبيعها على أنها أرض مباني مستغلين قريبا من المدينة، وأحيراً جاءت استجابة "تفعيل القانون وتنفيذه بكل صرامة على المخالفين بعد ذلك" بنسبة (8.4%) ، وفي ذلك إشارة تسامح الدولة مع المخالفين السابقين مع الحزم في تفعيل القانون على المخالفين بعد ذلك، وفي ذلك أشار أحد المبحوثين بقوله "اللي عدى عدى احنا باللي جاي". ويشير التحليل الإحصائي إلى وجود فروق ذات دلالة بين رؤى العينتين في ذلك يغلب على استجابات عينة القرية الاستجابات العاطفية المتسامحة، بينما تتركز استجابات سكان المدينة على الاستجابات العقلانية.

حادي عشر : النتائج العامة للدراسة:

1- كان اجمالي عينة البحث من الذكور الذين مثلوا أرباب الأسر ، وقد يرجع ذلك لأن المخاطرة بالبناء على الأراضي الزراعية ، وما قد يترتب عليها – من تحرير مخالفات واجراءات قضائية خاصة في بادئ الأمر - تطلب وجود رجل يتحمل هذه الأعباء ، فضلاً عن أن الانتقال إلى مكان آخر – غير معلوم نمط الحيرة والعلاقات الاجتماعية بها خاصة في المدينة – يتطلب وجود رجل ، كما عبرت عن ذلك في القرية " بوجود سند يشيل ويحمي" ، أي يتحمل تبعات تحرير المخالفات واجراءات التقاضي، ويحمي من مصير غير محددة معالمه بشكل كبير.

2- كانت معظم العينة في مرحلة الشباب، ولعل ذلك يتوافق أيضاً مع ما ذهب إليه "كلود فيشر" في نظريته "الثقافة الفرعية" من أن الشباب يتسمون بالرغبة في التغيير والمجازفة، ولعل البناء على الأراضي الزراعية قد يحقق لهم ذلك.

3- معظم أفراد العينة من الحاصلين على مؤهلات دراسية متوسطة فأعلى ، وقد يفسر ذلك بارتفاع الطموح لديهم بالانتقال إلى مسكن أوسع ، ومن ناحية أخرى يشير إلى تغليب المصالح الفردية على المصلحة العامة.

4- أشارت النتائج إلى وجود ما يمكن أن نطلق عليه تحضر القرية ، والتقارب الكبير في السمات بين عينة القرية وعينة المدينة من حيث المهن ، حيث لم يعد الفلاحون يقتصرون فقط على الأعمال الزراعية ، وإنما هنالك العديد من المهن الحضرية، فضلاً عن عزوف نسبة كبيرة عن العمل الزراعي، مما قد يفسر بتدني القيمة الاجتماعية للأرض وارتفاع نسبة التحضر، وما يترتب عليها من التفريط في الأرض بالبيع أو البناء عليها.

5- أشارت النتائج إلى ارتفاع متوسط حجم الأسرة في عينة الدراسة ، خاصة في المجتمع الريفي ، مما قد يترتب عليه من ارتفاع معدل التضاحم ، وبالتالي الرغبة في التغيير، والبناء على الأراضي الزراعية الذي قد يتيح لهم مساحات مكانية أوسع ، ومن ثم تقلل متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.

6- أوضحت البيانات أن معظم المبحوثين - خاصة في المجتمع الريفي - كانوا يعيشون في أسر ممتدة قبل البناء على الأراضي الزراعية ، وبعد البناء تم تفكيك هذه الأسر لتصبح أسراً نووية ، أو كما قيل " كل واحد شاف حاله" وبدأت تظهر ظاهرة "العزلة" حيث ينفصل الأخوة المتزوجون كل منهم في منزل مستقل ، وما يترتب على ذلك من الحاجة إلى أرض للبناء وستكون بالتالي على حساب الظهير الريفي الموجود ، أي أن ظاهرة البناء على الأرض الزراعية مرتبطة ببعد اجتماعي متمثل بالتغيرات التي طرأت على القرية المصرية عامة ، ومن ثم ضرورة أخذ هذا البعد في الحسبان، ويتفق ذلك مع دراسة "Naab , et.al" (2003) ودراسة "المكاوي" (2005) في أن التحضر السريع تسبب في تحويل الأراضي الزراعية الخصبة المحيطة إلى استخدامات أخرى حضرية اعتقد أنها الأفضل والأعلى ، وأن لضغوط التحضر آثار سلبية على المجتمعات الزراعية الفقيرة بالأساس، فما حدث هو اكتساب القرية لخصائص حضرية ، كانت بدورها أحد العوامل المؤدية إلى الامتدادات العمرانية.

7- أشارت النتائج إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بشكل كبير، نظراً لزيادة عدد السكان بشكل يفوق التوسع الأفقي في الأرض الزراعية ، وما قد تترتب على ذلك من انخفاض العائد من الانتاج الزراعي ، ومن ثم التفريط في الأرض الزراعية بالبيع أو البناء.

8- أوضحت النتائج أن مدينة أبو حمص تمثل مركز جذب للسكان من القرى التابعة ، كما مثلت " قرية محلة كيل " بدورها مركز جذب للمهاجرين من القرى والعزب والكفور والنجوع التابعة، الأمر الذي قد يشير إلى وجود متصل ريفي حضري للهجرة الريفية الحضرية ، يمكن تفسيره في ضوء عوامل الطرد والجذب.

9- أوضحت النتائج أن البيئة السكنية قبل التعدي على الأراضي الزراعية اتسمت بكون معظمها عبارة عن شقق ودور ريفية ضيقة المساحة مقارنة بزيادة عدد أفراد الأسر بما أدى إلى ارتفاع معدل التزاحم ، واجه فيها المبحوثون مشكلات ، جاء في مقدمتها الانقطاع المستمر للكهرباء وضيق المسكن والتزاحم، الأمر الذي قد يعد أحد الأسباب الدافعة إلى التعدي على الأراضي الزراعية بالمخالفة للقوانين والتعرض لاحتمالية الهدم والمجازفة بما لديه من مدخرات أو حتى بيع المسوغات الذهبية للزوجة أو التصرف بالحصول على قرض من الوظيفة أو الاقتراض من أحد الأقارب والمعارف.

10- أشارت النتائج إلى أنه بالرغم من من أن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية من الظواهر القديمة ، فإن الغالبية العظمى من العينة قد بنت مساكنها في الفترة من الخامس والعشرين من يناير 2011 وحتى الثلاثين من يونيو 2013 ، بما يشير إلى استغلال فترة الفراغ الأمني وعدم قوة أجهزة الدولة والفوضى الموجودة وغياب أو حتى ضعف الضبط الاجتماعي وحتى الانضباط في ذلك ، هو ما يشير إلى أهمية البعد الأمني والاجتماعي في ذلك ، ويتفق ذلك مع التوجه النظري للدراسة المتمثل في نظرية الأنومي ، حيث أنه بعد التغيير المفاجئ وغير المتوقع حدث خلل اجتماعي وأمني تسبب في غياب الانضباط الاجتماعي مما أسفر عن المزيد من الانحرافات والتي من بينها البناء على الأراضي الزراعية، بل وأصبح هذا النمط شائعاً لدى الكثيرين .

11- أوضحت النتائج وجود ثلاثة أشكال من التعدي على الأراضي الزراعية تتمثل في التبوير حيث يلجأ بعض المزارعين إلى ترك مساحات من الأرض بدون زراعة لفترات طويلة كوسيلة للتحايل بقصد استبعاد هذه المساحة من الزمام الزراعي تمهيداً لاستغلالها في البناء ، ويتمثل الشكل

الثاني من حالات التعدي على الأراضي الزراعية في التجريف مما يؤدي إلى أضرار جسيمة تتعلق بخصوبة التربة وخفض الجدارة الإنتاجية لها ، أما الحالة الثالثة من اشكال التعدي على الأراضي الزراعية وذلك عن طريق البناء وتعتبر هذه المشكلة من أخطر المشاكل التي تواجه الأراضي الزراعية في مصر.

12- أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى من المساكن الجديدة التي بنيت على الأراضي الزراعية ، قد بنيت دون وجود إشراف هندسي على البناء ، وإنما تم البناء بشكل اجتهادي من قبل القائمين على البناء وأصحاب الأراضي ، الأمر الذي يشير إلى أن النسبة الغالبة من المباني تضاف إلى نسبة العشوائيات المتضخمة أصلاً، وأنه إذا كان هذا الأمر مقبولاً في الريف بحكم العادة – بالرغم من خطورته أيضاً- فإنه غير مقبول في المدينة ، فقد أنشئت مساكن كثيرة في ظل غياب التخطيط – اللهم الا بعض الاجتهادات الفردية بالاتفاق بين السكان أنفسهم- الأمر الذي يجعل السكان يصفون ما أنشئ من مبان نظراً لكثرتها بـ " أبوحمص الجديدة"، ويتفق ذلك مع دراسة " بخيت" (2010) في عدم مواكبة من سياسات وسلطات التخطيط لمعالجة المشكلات المترتبة على الزيادة المطردة لسكان الخرطوم واستخدامات الأرض الوظيفية المطلوبة، مما أدى إلى امتدادات عشوائية تفتقد إلى التخطيط.

13- أوضحت النتائج أن معظم المساكن التي أنشئت تعكس ما يمكن تسميته " بالامتدادات الأفقية " وليس " الرأسية " حيث أن معظمها عبارة عن منازل مشكلة من دور واحد يوجد في مقدمتها محلات تجارية وبوابة جانبية للدخول للمنزل، بنيت على مساحات كبيرة – خاصة في القرية – أي أن ما تم تبويره أضعاف المساحة المبني عليها، حيث وجود مساحة اضافية خلف كل منزل تستخدم كمفاع كحظائر للطيور أو الماشية وغيرها أو مساحات يتم التسوير عليها وتركها خالية.

14- أشارت النتائج إلى انخفاض معدل التراحم بالمسكن الحالي مقارنة بالسابق ، وهو من الايجابيات التي ذكرها المبحوثون المترتبة على البناء على الأراضي الزراعية.

15- كان في مقدمة المشكلات الخاصة بالمرافق والخدمات في البيئة السكنية الجديدة غياب التخطيط وضيق الشوارع وعدم وجود حدائق ومنتزهات وغياب الصرف الصحي ، أما بالنسبة للكهرباء والمياه ، فقد أتاحت الدولة للمخالفين توصيلها بما يسمى نظام الممارسة ، تحول مؤخراً إلى ما يسمى : بالعدادات الكودية ، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات حول مسؤولية الجهات الرسمية في تسهيل عملية الاعتداء على الأرض الزراعية في الفترات السابقة ، أو على الأقل الإقرار بها كأنها أمر واقع ، وما ترتب على ذلك من زيادة الأحمال والانقطاع المستمر لعدم استيعاب محطات الكهرباء والمياه هذه الزيادة غير المسبوقة ، ومن ناحية أخرى ، تتجلى مسؤولية الدولة عن ذلك في قيامها أيضاً بإنشاء بعض الجامعات والمراكز الخدمية على الأراضي الزراعية الخصبة ، وما يستدعي ذلك من إمتداد المعمور إليها، ويتفق ذلك مع دراسة " العزاوي" (2005) في التأكيد على زحف الأستعمالات الحكومية الأخرى على الأراضي الزراعية، وغياب التخطيط من قبل الجهات المختصة

16- من أبرز المشكلات الاجتماعية في البيئة السكنية الجديدة ، العزلة الاجتماعية ، والفردية ، وتنامي الحقد الاجتماعي ، وغياب الود الاجتماعي، وتجدر الإشارة إلى ترابط هذه المشكلات بشكل كبير وتداخلها ، وترجع بدورها إلى كون المناطق الجديدة خاصة في المدينة هي ما يمكن أن نطلق عليها بأنه " عالم من الغرباء" وبالتالي من الطبيعي تفاقم المشكلات الاجتماعية بها في ظل سيادة اللاسمية ، وتفاوت القيم والعادات والتقاليد وتنامي الثقافات الفرعية بها، وتتفق تلك النتائج مع أثار مخالفات البناء التي توصلت إليها دراسة " الكحلوت" (2006) ، ودراسة دراسة " الرحبي" (2008) ، ودراسة " Peprah" (2014) .

17- تشير النتائج إلى تعدد وتنوع الأسباب الدافعة إلى البناء على الأرض الزراعية ، بين الأسباب الحقيقية الناتجة عن وجود مشكلات إسكانية في المساكن القديمة ، وبين الأسباب الواهية التي تشير إلى الرغبة في الاستفادة قد الامكان واستغلال الوضع القائم من انفلات أمني وغياب دور الدولة ، ولعل الأسباب السابقة تبرز الجدل الدائر حول ما إذا كان البناء على الأرض الزراعية حلاً لمشكلة الاسكان أم أنه سبب في العديد من

المشكلات، ويتفق ذلك مع تأكيد دراسة" عبد المحسن " (2012) على أن أسباب التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية تتمثل في زيادة عدد الأسر الريفية وضعف غرامة مخالفة البناء على الأراضي الزراعية والسماح بتوصيل المرافق إلى المباني المخالفة على الأراضي الزراعية ، ووجود بعض الاستثناءات من حظر البناء على الأراضي الزراعية

18- أوضحت النتائج أن الإجراءات التي اتخذت مع المبحوثين جراء البناء على الأراضي الزراعية ، والتي جاء في مقدمتها " تحرير محضر بالمخالفة" وهو إجراء روتيني يقوم به المفتشون الزراعيون لحماية أنفسهم في المقام الأول ولاثبات المخالفة ، وعليهم تبليغ الشرطة – وهي التي كانت غائبة بعد الخامس والعشرين من يناير – وبالتالي كانت المخالفات من وجهة الأهالي عديمة القيمة ولم تردع عن إيقاف عملية الزحف العمراني، ومن ثم كان رد فعل الغالبية العظمى من المبحوثين هو التجاهل والاستمرار في البناء، ويتفق ذلك مع دراسة " عبد الصبور " (2010) في أن التشريعات والإجراءات من الكثرة التي يتعذر الالمام بها، بل أن العديد منها بتشعباتها المختلفة يكاد يكون خافياً على المختصين والمشرفين والمهندسين والفنيين والسلطات المختصة.

19- تباينت ردود فعل المبحوثين إزاء الفتوى الصادرة عن دار الافتاء والخاصة بتحريم البناء على الأرض الزراعية بين التأييد – نظراً لأهمية البعد الديني في الجوانب الحياتية للمصريين عامة – ولكن التبرير بأنها الضرورة التي دفعتهم لاختراقها، وبين المعارضة لها لكونها من وجهة نظرهم تتجاهل الواقع الملح بوجود أزمة اسكان .

20- أوضحت النتائج تعدد وتنوع رؤية المبحوثين للآثار الناجمة عن البناء على الأراضي الزراعية بين الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، وتشير البيانات إلى انقسام المبحوثين بين فريقين ، أحدهما ينظر إلى الجانب الايجابي للمشكلة والمتضمن في حل مشكلة الاسكان بالريف والحضر ، وإن كان ينظر لمشكلة الاسكان من منظور ضيق يتمثل في عدم القدرة على شراء المساكن وارتفاع أسعار الوحدات السكنية ، ويرى الثاني في التعدي على الأراضي الزراعية جوانب سلبية عديدة ، ولكن تفسيرهم بالاتجاه إلى ذلك جاء للضرورة ، ومن بين الآثار السلبية تراجع المساحات

المزروعة حول المدن وزيادة مساحة المناطق المبنية : حيث أن القضاء على الاراضي الزراعية وانتشار العمران يساعد بدرجة أو بأخرى على تمهيد الطريق أمام التصحر، التلوث والإخلال بالنظام البيئي ، وإنخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية المنتجة، و في فقدان حسن الجوار بين المواطنين، و القضاء على الفراغات الخضراء، خاصة في المدينة.

21- رأت النسبة الأكبر من العينة في عقوبات التعدي على الأرض الزراعية بعدها عن الواقع ، واحافها ولحاجتها إلى تعديل ، بينما رأت النسبة الأقل كفايتها ولكنها بحاجة إلى التفعيل ، وبين التفعيل والتعديل ، يمكن القول بأن العقوبات موجودة ، والتشريعات والقوانين والقرارات موجودة ولكن تحتاج إلى تفعيل ، ففي الفترة اللاحقة لصدور القرار العسكري بتجريم البناء على الأرض الزراعية انخفضت نسبة التعديات بشكل كبير ، نظراً لتفعيل القرار بحزم وصرامة ، وكان بمثابة الضابط الخارجي والذي أدى إلى وجود الانضباط ، إلا أنني أرى ضرورة العمل على عدة محاور على أن يكون البعد التشريعي أحدها وليس المحور الوحيد.

22- تعددت وتنوعت رؤى المبحوثين لكيفية تفادي البناء على الأراضي الزراعية مستقبلاً ، حيث جاء في مقدمتها " إنشاء وحدات سكنية بأسعار مخفضة" ، وفي ذلك إشارة إلى أن استمرار مشكلة الاسكان سترتب عليها المزيد من الاعتداءات على الأراضي الزراعية ، ثم " التنمية الزراعية والاهتمام بالفلاح" وقد يكون ذلك راجعاً إلى انخفاض انتاجية الأرض الزراعية ، ومن ثم انخفاض العائد من الأرض الزراعية ، مما اضطر الكثيرين من أبناء القرية إلى هجر العمل الزراعي أو على الأقل اللجوء إلى أعمال أخرى بجواررة لمواجهة تكاليف الحياة، ثم جاءت " استجابة تحديد كردونات المدن والقرى" ، وهو ما بدأت في اجرائه الهيئة العامة للتخطيط العمراني مؤخراً تحت مسمى " مشروع تحديد الأحوزة العمرانية للقرى والمدن " ولكن الأمر يحتاج إلى سرعة التنفيذ لكافة المعمور المصري، ثم جاءت استجابة " السماح بالبناء على الفراغات السكنية بالمدن والقرى " ، وهي مرتبطة بالاستجابة السابقة ومرتبة عليها، ثم جاءت " سرعة النظر في قضايا التعديات على الأرض الزراعية " وفي ذلك اشارة إلى بطء اجراءات التقاضي بالنسبة للمخالفين مما يترتب عليه

عدم وجود رادع قوي. كما تركزت استجابات المبحوثين على ضرورة التصالح مع المخالفين ، أو على الأقل الذين بنوا على أراضيهم الزراعية وليس على أراض أملاك عامة أو غيرها، ولعل الدولة قد تكون تسببت في تلك الرؤية التي ترغب في التصالح ، وكأن شيئاً لم يكن ، وذلك بتوصيلها المرافق والخدمات إلى المناطق الجديدة .

ثاني عشر: ملاحظات ختامية:-

في ختام هذه الدراسة يمكن القول بأن القرية المصرية ليست بمعزل عما يحدث في المجتمع الأعم ، بل إنها تتأثر بما يحدث فيه من أحداث عامة أو سياسات جديدة. وفي ضوء ذلك واتساقاً مع المدخل النظري الذي انطلقت منه الدراسة، وهو نظرية اللامعيارية ، فإنه يمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات العامة والختامية التي تتسق مع النظرية المشار إليها ومع كل قضاياها:

1- إن اللامعيارية ، أو البعد عن المعايير تتخذ بعداً مسيطراً على أفراد المجتمع اقتصادياً ، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، فهي تشكل لدى الفرد توجهات تميل نحو الفردية ، مهما كانت القضية عامة ووطنية ، أو تشكل خطراً على المستوى العام أو القومي ، بل إن هذه التوجهات تتجاوز مبادئ الإيثار والتضحية وترتد إلى الفردية والبعد المصلحي دون النظر لأي اعتبارات أخرى.

2- إن التعدي على الأراضي الزراعية ليس أمراً جديداً ، أو طارئاً على المجتمع المصري وغيره من المجتمعات التي أشرت إليها في صلب الدراسة ، ولكن ما يثير الانتباه هو نسبة هذه الممارسات ومعدلاتها . فخلال الثلاثين عاماً الماضية حدثت تعديت كثيرة على الأراضي الزراعية في مصر، ولعل من أهمها موسم الانتخابات النيابية ، والمخالفون كانوا يدركون أن الدولة لن تكون باطشة لأن ذلك سوف يؤثر على شعبية الحزب الحاكم ، ومدى انحيازه في هذه الانتخابات ، وكانت تتخذ اجراءات هينة ، وحتى حينما يعرض الأمر على المحاكم أو القضاء ، كانت معظم هذه القضايا تحصل على البراءة ، وبالتالي تتضاءل جدوى الاجراءات المتخذة.

3- ما حدث بعد الخامس والعشرين من يناير 2011 فاق كل الحدود ، وتخطى كل التوقعات، وظهرت اللامعيارية في أوضح صورها ، وأصبحت تياراً

عاماً استغل وضعاً سياسياً معيناً لتحقيق مكاسب شخصية ومنافع فردية، فبعض الذين خالفوا لم يكن بحاجة إلى مسكن أوسع ، ولم يكن يواجه مشكلة ضاغطة في المساكن ، لكن هؤلاء وجدوا الفرصة سانحة للاستفادة من وضع عام سائد ، فاعتدوا على الأرض الزراعية من أجل تحويل ممتلكاتهم إلى أرض للبناء بدلاً من بقائها أرض زراعية ، حتى يمكن بيعها بأسعار مضاعفة تحقق لهم عائداً لم يكن متوقعاً. فبينما الدولة تواجه صعاباً ، وأزمات متنوعة وخفت قبضتها على المواجهة ، ظهر الوازع الفردي اللامعياري ، واعتبره البعض حسب تعبيرهم فرصة العمر التي قد لا تتكرر.

4- اتساقاً مع القول بأن القرية ليست بمعزل عن المجتمع الأكبر ، وجدت هذه الظاهرة في المدن الكبرى والمتوسطة ، وظهرت المباني غير المرخصة على هيئة عمارات شاهقة لا تتقيد بأي ضابط قانوني أو حتى أخلاقي، وبيعت هذه العقارات لأناس لا يعرفون خطورة الشراء فيها ، وبلغ عدد هذه العقارات المخالفة مئات الألف دون ترخيص ، وحتى الذين كان لديهم تراخيص بثلاثة طوابق أو أربعة وصلوا بمبانيهم إلى خمسة عشر أو ستة عشر، أو حتى عشرين طابقاً في شوارع لا تتعدى سعتها أربعة أمتار ، دون نظر لمشكلات المياه، والصرف الصحي ، والإنارة وغيرها ، وكان هذا وجهاً آخر للظاهرة التي تحتاج لمزيد من الدراسة والتحليل والكشف عن التحايل والتلاعب والفساد الذي يشوب هذه العمليات سواء من جانب المخالفين أنفسهم ، أو من جانب الأجهزة المعنية.

إن هذه الظاهرة ، سواء في القرى أو في المدن ، وسواء في عملية البناء أو غيرها من الأعمال الأخرى تطرح تساؤلاً هاماً: هل التشبع باللامعيارية أو الأنومي يتخطى كل الضوابط ، والقيم ، والمعايير الدينية والأخلاقية ، وغيرها من الضوابط؟ وهل يمكن أن تجدي أساليب التنشئة أو التوعية الدينية ، والسياسية ، والقانونية ، أم أن الأمر في مثل هذه الحالات لا يمكن مواجهته إلا بفرض سلطة الدولة ، وهيبتها بما في ذلك الأداة الأمنية؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تحتاج إلى دراسات عديدة ومتعمقة

ثالث عشر: توصيات الدراسة:-

إن الحفاظ على الأراضي الزراعية كمورد بيئي يعتبر أحد الأسس القوية لأي تنمية مستدامة, وبالتالي فإن الدولة والمجتمع بكافة طوائفه ومؤسساته يجب أن يتعامل مع هذه القضية على أنها قضية حياة , لأن الأرض الزراعية ليست ملكاً للجيل الحالي فقط ، والمحافضة عليها هو أحد الواجبات نحو الجيل القادم، ومن ثم لا ينبغي الاعتداء عليها بأي صورة، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن هناك قضية اقتصادية واجتماعية وبيئية وإنسانية تتعلق بحاجة الريف المصري للمزيد من المساكن لاستيعاب الزيادة السكانية, وهو ما يجعل الأراضي الزراعية كمورد اقتصادي وبيئي عرضة للاعتداء عليها بصورة دائمة. وفي ظل هذه الازدواجية بين الواجب والحق ، واجب الحفاظ على الأرض الزراعية وحق الحصول على مسكن أو على الأقل إتاحة السبل في الحصول عليه ، جاءت التوصيات التالية:

- 1- وضع سياسات تتعلق بإدارة واستخدام الأراضي داخل المدن وظهيرها الريفي تأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات السكنية ووضع قوانين تنظم حدود المدن، وإنشاء مؤسسات متخصصة بالتنظيم العمراني داخل المدينة تتولى الضبط والسيطرة على التنظيم وامتداد العمران، بشكل دوري ومستمر ودقيق.
- 2- الحد من الامتداد الأفقي للعمران على حساب الأراضي الزراعية عن طريق السماح بالامتداد العمودي للمباني السكنية، خاصة في المجتمع الريفي.
- 3- التخطيط الجيد لمواقع المنشآت الخدمية والصناعية وغيرها من المنشآت التابعة للدولة ، بحيث لا تقام على حساب الأراضي الصالحة للزراعة ، وتوجيه الامتداد الحضري المستقبلي إلى مناطق غير منتجة ، ونقترح هنا إنشاء قرى في الظهير الصحراوي أسوة بتجربة قرى الخريجين التي طبقت في مصر في فترات معينة، وذلك لخلق امتدادات تنموية وعمرانية في المحافظات المتاخمة للمناطق الصحراوية, لجذب الكتل السكانية من الأجيال الجديدة في تلك المحافظات إلى تلك المناطق الصحراوية الجديدة.

4- جذب أبناء المحافظات الريفية غير المتاخمة للصحراء للعمل في مناطق التنمية الزراعية والعمرانية الجديدة والمشروعات الصناعية والخدمية التي يمكن إنشاؤها في تلك المناطق ، مما يؤدي إلى وجود آلية جديدة وقابلة للاستمرار والتطور لإعادة توزيع السكان علي خريطة مصر بصورة تقلل مخاطر الاعتداء علي الأرض الزراعية في الوادي والدلتا ، ولكي ينجح ذلك من الضروري تزويد الظهير الصحراوي بالمرافق والخدمات.

5- إزالة المباني التي تمثل خطراً على حياة المواطنين مع عدم اهدار الثروة العقارية الصالحة هندسياً والتي تقدر بالمليارات مع تفعيل الدور الرقابي والقانوني وتنفيذ أحكام الإزالة للمباني المخالفة والتي لم تلتزم بشروط البناء السليمة.

6- التنسيق بين جميع قطاعات الدولة للبدء في تنفيذ قرارات الإزالة للمباني التي تم تشييدها بدون ترخيص على أراضى الدولة مع تفعيل دور الاجهزة الرقابية المتخصصة في مجال البناء للقضاء على الفساد في بعض الأجهزة الادارية.

7- التشديد على شركات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء بعدم توصيل أي مرافق لكل المباني المخالفة نهائياً لحين اتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها، حتى لا يفهم ذلك بأنه إقرار من الدولة بالوضع الراهن.

رابع عشر: المراجع :

• المراجع العربية :

1. الباشا، منى، (2005)، التكامل الريفي – الحضري كمدخل لإستدامة التنمية في البلدان النامية، في: المؤتمر العربي الاقليمي: الترابط بين الريف والحضر ، 15-18 ديسمبر ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، القاهرة، ص ص 1- 14.
2. ابراهيم ، عبد الباقي، (2000)، استراتيجية التنمية الحضرية في المدن المصرية ، مركز الدراسات التخطيطية و المعمارية، القاهرة.
3. ابراهيم ، نوبيات ، وهجيرة ، سعودي، (2013)، تحليل ظاهرة التمايز العمراني والاجتماعي للأحياء السكنية الناجمة عن الامتداد العشوائي : دراسة حالة مدينة بوسعادة بالجزائر، ندوة : الآثار الاجتماعية للامتداد العمراني في المدينة العربية، المدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية ، 8-10 ابريل ، ص ص 1-26 .
4. الإدارة الزراعية بمركز أبوحمص (2013)، إجمالي مساحة الأراضي بمركز أبوحمص بالفدان حسب الموقف في 2013/6/30.
5. الإدارة المركزية لحماية الأراضي، (2013)، التعدادات على الأراضي الزراعية بمصر ، وزارة الزراعة .
6. أدريخ، مجد عمر، (2005)، استراتيجيات وسياسات التخطيط المستدام والمتكامل لاستخدامات الأراضي والمواصلات في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين .
7. بخيت ، نضال محمد ، (2010)، العوامل الاقتصادية الاجتماعية المؤثرة على الاستخدام الحضري للأرض بالتطبيق على إقليم الخرطوم الكبرى، مؤتمر الدراسات العليا، جامعة الخرطوم، 27 فبراير.
8. بيومي ، بكر هاشم، (2013)، ديناميكية التحول العمراني في المدينة العربية - القياس والتنبؤ: دراسة حالة مدينة القاهرة، ندوة : الآثار الاجتماعية للامتداد العمراني في المدينة العربية، المدينة المنورة / المملكة العربية السعودية، 8-10 ابريل ، ص ص 1-22.

9. جابر، سامية محمد، (1990)، علم الاجتماع المعاصر ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.
10. جابر ، سامية محمد ، (1999)، الجريمة والقانون والمجتمع، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
11. الخواجة، محمد ياسر ، (2003)، الانحراف والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الجنائي، طنطا: دار المصطفى للنشر والتوزيع.
12. راجح ، أبو زيد، (2014)، المخطط الاستراتيجي القومي للتنمية العمرانية الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، القاهرة .
13. الرحبي ، محمد شرتوح ، (2008)، الجزرات السكانية الريفية في المدن الكبرى : دراسة تطبيقية على مدينة الموصل ، مجلة التربية والعلم - المجلد (15) العدد (1) ، ص ص 312- 339.
14. صلاح ، علاء ، (2006)، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي : دراسة تحليلية لمدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية : نابلس، فلسطين.
15. عبد الرزاق، عادل عبد الرشيد، (2013)، المرصد الحضري كأداة لمعالجة الآثار البيئية للامتداد العمراني في المدينة العربية، ندوة : الآثار الاجتماعية للامتداد العمراني في المدينة العربية، المعهد العربي لإنماء المدن، منظمة المدن العربية، المملكة العربية السعودية: المدينة المنورة ، 8-10 ابريل ، ص ص 1-37.
16. عبد الصبور، منار حسنى، (2001) ، التشريعات المنظمة للبناء والتشييد في مصر بين النظرية والتطبيق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة .
17. عبد المحسن ، علي ، (2012)، التعدادات على الأرض الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي مركز البحوث الزراعية ، القاهرة.

18. عبده ،نبوي، وسليمان،أشرف،(2005)، نحو أساليب حديثة ودقيقة لاختيار مواقع إمتدادات التجمعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي السادس: الثورة الرقمية وتأثيرها على العمارة والعمران، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ، 17-15 مارس . ص ص 21-1.
19. العزاوي ، ظافر إبراهيم ، (2005)، الامتداد العمراني وأثره على استعمالات الأرض الزراعية في ناحية يثرب، العدد الثاني والعشرون،مجلة الفتح ، ص ص 73-59.
20. عسكورة، إبراهيم السيد، (2005)، الامتداد الحضوي وتأكل الارض الزراعية : دراسة تطبيقية على التجمع الحضري للزقازيق، في المؤتمر العربي الاقليمي :الترابط بين الريف والحضر، مرجع سابق ص ص 164 - 188.
21. علي، عصام الدين ، (2000)، الأبعاد التنموية للتشريعات العمرانية في مصر، المؤتمر المعماري الدولي الرابع ، كلية الهندسة ، جامعة أسيوط، ، 28-30 مارس، ص ص 1 - 15.
22. علي ، عصام الدين ، (2006) ، القرية المصرية بين الواقع والمستقبل ، مجلة جامعة الملك سعود : العمارة والتخطيط، المجلد 19، العدد الأول، ص ص 93 - 132.
23. العيماوي ، إسعيد ، وأبوضاهر، كامل ، (2012)، ، الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية في محافظة خان يونس بقطاع غزة للفترة 1982 – 2007م، مجلة جامعة الأزهر ، غزة ، مجلد 14 عدد 1، ص ص 1-23.
24. غنيم، عثمان محمد، (2005)، دور العامل الاجتماعي في تشكيل ملامح الشخصية الحضرية المعاصرة وتحديدها لمدينة السلط – الأردن، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18 ، العدد 3-4 ، ص ص 1-22.
25. غيث، محمد عاطف،(1988)، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

26. الفلاحى ، احمد،و المحمدي، عبد الرازق، (2008) التجاوز على التصميم الأساس بمدينة الفلوجة دراسة تطبيقية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، المجلد الثالث ، العدد 14 ، ص ص 238-250.
27. القويضى ، حازم ،(2013) ، التحديات العمرانية على المستوى القومى ورؤية الهيئة لتطوير منظومة التخطيط والتنمية العمرانية، الهيئة العامة للتخطيط العمرانى ، وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.
28. الكلوت، محمد علي، (2006)، مخالفات البناء التنظيمية وأثرها على البيئة العمرانية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الطبيعية والهندسية، يناير المجلد الرابع عشر، العدد الأول، ص ص 73-103
29. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، (2003)، السياسات الاسكانية والحيازة السكنية والعقارية في منطقة الإسكوا ، الأمم المتحدة ، 27 نوفمبر .
30. اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة ، وزارة الدولة لشئون البيئة ، رئاسة مجلس الوزراء (2008)، نحو استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: وثيقة اطار الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة ومنهجية إعداد المؤشرات لها.
31. المحمود، هشام، (2011)، التعدي على أراضي البلديات : دراسة تأصيلية تطبيقية في النظام السعودي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية .
32. المركز الاعلامي بدار الافتاء المصرية ، التعدي على الأرض الزراعية بالبناء حرام شرعاً، 2014-4-16

<http://www.dar->

[alifta.org/Viewstatement.aspx?ID=2967&type=1](http://www.dar-alifta.org/Viewstatement.aspx?ID=2967&type=1)

33. مركز المعلومات واتخاذ القرار ، (2012)، محافظة البحيرة .
34. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس مدينة أبوحمص ، 2013.

35. المكاوي، محمد عبد الرحمن، (2005)، تطوير الهياكل العمرانية للتجمعات الريفية: دراسة حالة بعض التجمعات في دلتا مصر، في المؤتمر العربي الاقليمي: الترابط لابين الريف والحضر ، 15-18 ديسمبر ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، القاهرة، ص ص 2- 28.
36. نظمي ، نعمات ، وآخرون ، (2007)، تطوير وتنمية المناطق العشوائية كنموذج للإسكان المتوافق في مصر دراسة حالة منطقة منشأة ناصر بالقاهرة ، مجلة الهندسة ، جامعة الأزهر، العدد الثاني ، المجلد الثامن ، ابريل ، ص ص 157-167.
37. هيبه ،خالد ، وخورشيد، خالد ، (2007)، إعادة تأهيل وتفعيل المسكن الريفي التقليدي المنتج كأحد مرتكزات تنمية الريف المصري في عصر العولمة، مجلة الهندسة ، جامعة الأزهر، المجلد الثاني ، العدد الثامن ، ابريل ، ص ص 372-382.
38. الهيئة العامة للتخطيط العمراني،(2006)، مشروع المخطط الاستراتيجي العام للقرية المصرية: دليل العمل المرجعي، القاهرة: وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية ، يناير .
39. الهيئة العامة للتخطيط العمراني،(2013)، إعادة ترسيم حدود مصر إلى أقاليم تنموية، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، أغسطس.
40. وهدان،غادة ، (2013) اتجاهات الامتداد العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية ، نابلس.
41. ويليام فرانك ، و ميشان مارلين (1999)، السلوك الاجرامي : النظريات، ترجمة : عدلي السمرى: الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية.

• المراجع الأجنبية :

- 42- Ali, Esam Al-Din ,(2006), Urban Development Strategy Of Egyptian Towns: A Case Study Of Assiut Town, Journal of Engineering Sciences (JES), Assiut University, Vol. 34, No. 4, , July, pp. 1323-1340.
- 43- Bhatta, B., (2010) , Analysis of Urban Growth and Sprawl from Remote Sensing Data, 17 Advances in Geographic Information Science, Springer, Verlag Berlin Heidelberg.
- 44- Doygun, Hakan, (2009), Effects of urban sprawl on agricultural land: a case study of Kahramanmaraş, Turkey Environ Monit Assess ,158:471–478
- 45- El-Hefnawi, Ayman , (2006), Protecting Agricultural Land from Urbanization or Managing” the Conflict between Informal Urban Growth while Meeting the Demands of the Communities, Housing and Building Research Centre, Ministry of Housing Utilities and Urban Communities, Egypt.
- 46- Franz, Gerald , et.al., (2007), Urban Sprawl: How useful is this concept? Vienna University of Economics and Business Administration, Vienna, Austria
- 47- Ghar, Mohamed Aboel, (2004), Agricultural Land Monitoring in the Egyptian Nile Delta Using

- Landsat Data, Intern. J. Environ. Studies, December 2004, Vol. 61, No. 6, pp. 651-657.
- 48- Han, Ji, et al., Evaluating Land-Use Change in Rapidly Urbanizing China: Case Study of Shanghai, Journal of urban planning, DECEMBER 2009 pp 166-171
- 49- Kaur, Guneet, (2008), Urban Sprawl, an issue of growing concern, 44th ISOCARP Congress.
- 50- Livais, Grigorios, et al., (2006), Urban Sprawl and Farmland Prices, mer. J. Agr. Econ. Vol. 88, No.4, November, P.P. 915–929.
- 51- LU Bin, QI Lei, (2008), Urban sprawl: A case study of Shenzhen, China. 44th ISOCARP Congress, PP. 1-14.
- 52- Morçol, Göktug, (2012), Urban Sprawl And Public Policy: A Complexity Theory Perspective, E:CO Issue, Vol. 14 No. 4, pp. 1-16.
- 53- Naab, Francis, et al., Urbanization and its Impact on Agricultural Lands in Growing Cities in Developing Countries: A Case Study of Amale in Ghana, Modern Social Science Journal, Vol.2, No. 2, P P 256-287.
- 54- Nechyba, Thomas and Walsh, Randall, (2004), Urban Sprawl, Journal of Economic Perspectives, Vol.18, No.4, Fall, P.P. 177-200.

- 55- Peprah , Kenneth , (2014),Urban Sprawl of Wa, Ghana: Socio-Economic Implications for Small-Holder Farmers, International Journal Of Innovative Research & Development, Vol. 3, Issue 1, JanuaryP.P.277- 288.
- 56- Terzi, Fatih & Bolen , Fulin, (2009), Urban Sprawl Measurement of Istanbul, European Planning Studies Vol. 17, No. 10, October , P.P.1559-1612.
- 57- Yu Tyler, et.al.,(2004), Urban Sprawl: Myth or Reality? ,The Journal of American Academy of Business, Cambridge , March 2004,Pp1-8
- 58- Yveszenou, Eleonorapata,(2009), Urban Sprawl in Europe, Urban Affairs, P.P. 125-142.
- 59- Zika, Veronika,(n.d)Urban Sprawl in China – Land Use Change at the Transition from Village to Town

<http://download.holcimfoundation.org/1/docs/F07/WK-Grn/F07-WK-Grn- praendl02.pdf>